

الدكتور الحسين بولقطيب

جوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين

4





الكتاب  الرابع

المؤلف : الحسين بولقطيب

- أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب، الجديدة.
- رئيس مجموعة البحث في تاريخ الذهنيات.
- عضو اتحاد كتاب المغرب.
- عضو في المجموعة المغاربية للدراسات التاريخية.

من أعماله

- أبحاث ودراسات عديدة منشورة في عدد من المجلات العلمية والملاحق الثقافية للاتحاد الاشتراكي.
- مجموعة من الأبحاث والدراسات ستصدر قريبا.

وافته المنية رحمه الله في14 أكتوبر 2001



جوائح وأوبئة
مغرب عهد الموحدين

الحسين بولقطيب


منشورات الزمن



عن منشورات الزمن

المدير : عبد الكبير العلوي الإسماعيلي

المشرف : ابراهيم القادري بوتشيش

التحرير : محمد التهامي الحراق

الإخراج التقني : الزمن

* * *

الإدارة والتحرير : 153، شارع سيدي محمد بن عبدالله رقم 7 ـ العكاري ـ الرباط

الهاتف ، الفاكس : 44 98 29 37 212 00

* * *

الإيداع القانوني : 2002/1138

الترقيم الدولي (ردمك) :2-14-408-9954

طبع : مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء

توزيع : سبريس

الحساب البنكي : جريدة الزمن، البنك التجاري المغربي، وكالة أبي عنان ـ الرباط
رقم الحساب : 072E001182

تمهيد

ابراهيم القادري بوتشيش

لا جدال في أن التقلبات المناخية عبر التاريخ، وما تفرزه من مشاكل بيئية وصحية، وماتتحنه من بصمات واضحة في سيرورة التاريخ وانعطافاته الكبرى، يعد من أبرز المواضيع التي لاتزال في حاجة ماسة إلى دراسة ومراجعة واستقصاء.

ومنذ أن نشر"لادوري" **E.Le Roy Ladurie** سنة1967 كتابه حول تاريخ المناخ منذ سنة ألف، أجمع النقاد على اعتباره فتحا جديدا في مسار مشروع كتابة التاريخ المناخي، ولو أن الإنصاف يحملنا على القول بسبق **ابن خلدون** إلى هذا الحقل ولو بمقاربة سوسيولوجية، حين عقد في مقدمته فصلا هاما عن أثر المناخ في طبائع وعادات الشعوب.

وعلى الرغم من أهمية التقلبات المناخية ودورها في تشكيل المحطات الكبرى في التاريخ، فإن تفحص ما كتب في البحث التاريخي العربي المعاصر، يجعلنا نقر بأن هذا الموضوع ظل لحد الآن يشكل بقعة من بقع التاريخ المهمل في العصر الوسيط.. من هنا تأتي أهمية هذه الالتفاتة العلمية التي قدمها المرحوم الدكتور **الحسين بولقطيب** الذي لم تمهله الوفاة وهو في عز شبابه العلمي،

ليرى هذا العمل الذي كرسه لدراسة تاريخ المناخ والأوبئة والكوارث وقد خرج إلى النور.

وإذا كانت أسرة المؤرخين المغاربة قد فقدت فارسا من فرسانها الذين تصدوا لدراسة الظواهر المغيبة في تاريخ المغرب، فإن الأقدار أبت إلا أن يبقى هذا العمل الذي قدمه المرحوم بولقطيب إلى **دار الزمن** قبل أن تختطفه يد المنون، مكسبا علميا تستفيد منه أجيال الدارسين والمهتمين بقضايا تاريخ المغرب.

و**منشورات الزمن** إذ تقوم بنشر هذا العمل الجاد، فإنها تنطلق من مبدأ واجب تكريم أرواح العلماء، راجية أن يكون ذلك علامة إخلاص ولمسة وفاء لجهود كل من قدم خدمة لتاريخ المغرب والله الموفق.



مقدمة

لا يزال البحث في تاريخ المناخ وما يترتب عن تقلباته من كوارث طبيعية وأوبئة يخطو خطواته الأولى بالمغرب، في الوقت الذي قطع أشواطا بعيدة في أوروبا حيث أصبحت نتائجه تقدم خدمات ثمينة للمؤرخين والباحثين. وللوقوف على قلة الاهتمام بقضايا المناخ والكوارث الطبيعية والأوبئة عبر مراحل تاريخ المغرب، نكتفي مراجعة دليل الأطروحات والرسائل الجامعية.

وإذا كان التهيب من معالجة قضايا المناخ حتى في المراحل المتأخرة من مراحل المغرب يعد قاسما مشتركا بين الباحثين، فإن البحث في هذه الإشكالية خلال الحقب الماضية يعد بحق مغامرة يصعب التكهن بنتائجها. فالنصوص القليلة المتناثرة بين مظان مختلفة لاتسمح بتكوين تصور عام عن التطورات المناخية التي شهدها المغرب الوسيط، فبالأحرى الإجابة القاطعة على الأسئلة المطروحة.

إن التمعن في علاقة المناخ بالتاريخ يدفع إلى القول بوجود قاسم مشترك بينهما، فالتغيرات المتتالية التي شهدها المناخ، كتتابع الفترات الممطرة ومثيلاتها الجافة، تبدو شبيهة إلى حد بعيد بالتغيرات التي تصيب الحضارات؛ ولعل نظرية ابن خلدون تقدم النموذج

الأمثل معرفة العوارض الدورية التي تصيب هذه الحضارات وعلى العموم فإن المناخ والتاريخ يخضعان لتقلبات مستمرة ولكن لايمكن التحكم في العوامل الطبيعية، يصعب إلى حد "الاستحالة" أحيانا السبق بالتحولات الاجتماعية

وهكذا فإن وضع خطاطة أولية للتطورات المناخية للمغرب خلال مراحل تاريخه السابقة كفيل برتق العديد من الثغرات التي تعاني منها المصادر المكتوبة، وهو في الآن ذاته كفيل بالتقليل من المساحات البيضاء التي تعرقل البحث في ظواهر اقتصادية واجتماعية وذهنية غاية في الأهمية.

إن هذا البحث المتواضع يسعى -ضمن ما يسعى إليه- إلى البحث في التاريخ المناخي البعيد للمغرب خلال العصر الوسيط لعل في ذلك ما يساعد في الإجابة على بعض الأسئلة التي يطرحها الوضع المناخي الصعب الذي يعيشه المغرب المعاصر

مدخل

أصبح المغرب يعيش منذ بداية الثمانينات، من القرن العشرين على الأقل، أزمة مناخية حادة، تتجلى أبرز مظاهرها في سنوات القحط المتكررة حينا، والمتلاحقة أحيانا أخرى، وفضلا عن ذلك، فإن سنوات أخرى، تتميز بتساقطات ضعيفة أو متقطعة ناهيك عن عدم انتظامها. فهل تعني هذه الأزمات المناخية المتكررة أن المغرب دخل في دورة مناخية جديدة عليه أن يتكيف معها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والنفسية؟ أم أنها مجرد أزمات عابرة سرعان ما ستنتهي طال الأمد أم قصر، ليعود الوضع المناخي إلى سابق عهده؟

هذه تساؤلات ضمن أخرى يفرضها الوضع المناخي الصعب لمغرب الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة. إن هذا البحث المتواضع يسعى -ضمن ما يسعى إليه- إلى البحث في التاريخ المناخي للمغرب عله يعثر ضمنه على ما يساعد في الإجابة على بعض الأسئلة التي تطرحها الوضع المناخي الصعب الذي يعيشه المغرب المعاصر. وعلى الرغم من أن دراسة الأوضاع المناخية للمجتمع

المغربي إبان مراحله التاريخية السابقة لم تحرر تقدما يذكر، فإن هذا البحث "سيغامر" بالعودة إلى فترة غارقة في القدم، ونعني بها فترة العصر الوسيط لاستنطاق وثائقها المطبوعة والمخطوطة، وتشريح نصوصها ذات العلاقة بالوضع المناخي من أجل الوقوف على الثابت والمتحول في التاريخ المناخي المغربي.

إن الموقع الجغرافي وطبيعة التضاريس يتحكمان في نوعية المناخ السائد في أي بلد من البلدان. وقد أثارت علاقة المجتمعات بالمناخ نقاشا ساخنا منذ مراحل مبكرة من تاريخ الإنسانية. على أن هذا النقاش قد انحصر منذ القرن الثامن عشر، على الأقل، بين فريقين من العلماء والمهتمين هما: المتخصصون في تاريخ المناخ وزملاؤهم المتخصصون في تاريخ المجتمعات البشرية. فعلماء المناخ يدخلون هذا الأخير في أية معادلة تسعى إلى فهم التطور البشري[1] بل إن بعضهم ذهب إلى حد اختزال تطور المجتمعات في طبيعة التقلبات المناخية[2].

ونفس الانقسام الذي ساد أوساط علماء المناخ، انتشرت عدواه لتصيب المؤرخين. ففي الوقت الذي يقلل فيه البعض من تأثير المناخ على التطور الحضاري للشعوب، يقر البعض الثاني بأهميته القصوى في تفسير تاريخ الإنسانية. فقد ذهب **مونتسكيو**[3] إلى حد تفسير الاختلاف بين الحضارات بالعوامل المناخية. والظاهر أن كثيراً من الجغرافيين أصبحوا اليوم يقفون موقفا "إمكانيا" من الحتمية مناخية بشكل خاص والحتمية الجغرافية بشكل عام[4].

وإذا كان الجغرافيون والمؤرخون قد تجاوزوا الشكلية الحتمية الجغرافية، فإن ذلك لا يعني عدم اعترافهم بدور العامل الطبيعي في التأثير على مجريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ذلك أن هذا العامل، وإن كانت تختلف الأهمية التي يحتلها عند كل باحث، فإنه يظل حاضراً كرافد من روافد أي تحليل يروم مقاربة أنماط الحياة الاجتماعية.

لقد ارتقى العامل الطبيعي ليحتل مكانة مرموقة في أعمال رواد مدرسة الحوليات الفرنسية كلوسيان فيفر ولوروا لادوري وفرنان **بروديل** وغيرهم. فقد خصص بروديل الفصل الأول من كتابه الضخم **البحر الأبيض المتوسط والعالم المتوسطي زمن فليب الثاني** لدراسة مختلف الوحدات الجغرافية المكونة للمجال المتوسطي، وتقلباتها المناخية، وتأثير هذه التقلبات على الحياة البيولوجية، والزراعية، والملاحية[4].

إن التمعن في علاقة المناخ بالتاريخ يدفعنا إلى القول بوجود قاسم مشترك بينهما فالتعبيرات اللغوية التي يعرفها المناخ كتوالي سنوات الممطرة وتقلباتها الجافة، أشبه ما تكون بالتعبيرات التي تلحق الحضارات على امتداد التاريخ، فهي تنمو وتزدهر وتتقهقر[5] ولعل نظرية ابن خلدون تعتبر النموذج الأمثل لمعالجة العوارض الدورية في تقلب الحضارات، وعلى العموم، فإن المناخ والتاريخ يخضعان لتقلبات مستمرة فكما لا يمكن التحكم في العوامل الطبيعية بصعوبة إلى حد الإستحالة أحيانا التنبؤ بالتحولات الاجتماعية

واعتبر أن السؤال المركزي الذي حمل المناخ إلى قلب اشتغالات المؤرخين هو التالي:

هل هناك تحقق تأثير بين المناخ والمجتمع في حركيتهما المطردة؟ إن الأبحاث المتتابعة للمؤرخين هي ما يضفي نوعاً من المشروعية على إثارة هذه الإشكالية فهل كان للمناخ تأثير واضح المعالم على الإنسان والدولة خلال العصر الوسيط؟

ينبغي الاعتراف أولاً أن محاولة الإجابة على هذا السؤال تصطدم بالعديد من الصعوبات لعل أبسطها انطلاق البحث من شبه فراغ تنظيري في هذا المجال باستثناء بحث الأستاذ **محمد ستيتو** الموسوم بـ **الكوارث الطبيعية في تاريخ المغرب القرن السادس عشر**، وبحث الأستاذ **محمد الأمين البزاز** المعنون بـ **مجاعات وأوبئة المغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر** وبحث الأستاذة **ثريا المرابط** حول **تاريخ الزلازل بالمغرب من 846م إلى 1960**. إذ صادف أبحاثاً ذات بال تهم الإشكالية موضوع الدراسة[7] وإذا علمنا أن البحثين الأولين يهمان الفترة الحديثة من تاريخ المغرب، وأن الثالث "بانورامي" يهم إشكالية بعينها أدركنا ولاشك غياب بحث مخصص لدراسة أثر التقلبات المناخية على مجتمعات ودول الغرب الإسلامي الوسيط.

وهكذا، فإن البحث في تاريخ المناخ وما يترتب عن تقلباته من كوارث طبيعية، لايزال بالمغرب يخطو خطواته الأولى كما أن نصوص البيئة المباشرة بين مطالب متعددة لاتسمح بتكوين تصور

عاجز عن التطورات المناخية التي شهدها المغرب الإسلامي الوسيط، له الإجابة القاطعة على الأسئلة المطروحة من هنا، فإن توجيه البحث التاريخي نحو هذا الأفق، يعد -في نظرنا- مسألة بالغة الأهمية ذلك أن وضع خطاطة للتطورات المناخية للمغرب الوسيط كفيل بسد بعض الثغرات التي تعاني منها المصادر المكتوبة، وهو في الآن ذاته كفيل بالتقليل من البياضات التي تعرقل البحث في ظواهر اقتصادية واجتماعية غاية في الأهمية. إن حالة المغرب الذي يعيش وضعيتين مناخيتين مختلفتين إحداهما رطبة والأخرى جافة تجعل البحث في تاريخ المناخ عملا مشروعاً

هوامش المدخل

1- أنظر في هذا الصدد

-Leroy (Ladurie): "Histoire du climat depuis L'an mil" Paris, 1967

2- الناصري (محمد): "الكوارث الطبيعية والحتمية التاريخية" مجلة كلية الآداب، الرباط، عدد 5، 1989-1990، ص69

3- نقلا عن نفس المرجع، ص67

4- إيست جوردن: "الجغرافية وجه التاريخ" ترجمة جمال الدين الدناصوري، مراجعة دولة صادق، دار الهلال، القاهرة، مصر، دون تاريخ، ص134

5- حميدة (محمد): "مدرسة الحوليات، مناهج التحليل البروديلي" مجلة أمل، عدد [illegible]، 1993، ص9

6- الكوارث الطبيعية والحتمية التاريخية، ص68

7- موجز، عمر عياد: الأمطار، مصادر المناخ والكوارث الطبيعية عبر تاريخ المغرب، يراجع دليل الأطروحات والرسائل الجامعية المسجلة بكليات الآداب بالمغرب من 1961 إلى 1994 وملحقاه لسنتي 1995 و1996، منشورات جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة دراسات بيبليوغرافية رقم 4، تحت إشراف الأستاذ عمر أفا

المبحث الأول

مفهوم الجائحة

1- حضور عامل المناخ في التحليل الخلدوني

يعتبر العلامة ابن خلدون من أوائل المؤرخين العرب الذين استحضروا عامل المناخ في تحليلاتهم، بل إن بكوب معاليهن إذا قلنا إنه يعد من أشد المدافعين عن "الحتمية" المناخية ولعل ما يقوم حجة على حضور العوامل الطبيعية -وضمنها عامل المناخ- في المقاربة الخلدونية، تخصيصه أربع مقدمات من الباب الأول من كتابه المقدمة لدراسة أثر المناخ على الإنسان ومحيطه الطبيعي. فهو يجعل المناخ عاملا رئيسيا في كون الربع الشمالي من الأرض أكثر عمرانا من الربع الجنوبي[1] وزيادة في الاعتراف بأهمية الموقع الجغرافي، وما يترتب عنه من خصوصيات مناخية، يفصل القول في الخصائص الطبيعية والمناخية لأقاليم المعمور السبعة

وفي المقدمة الثالثة من الباب الأول يشير صراحة إلى "تأثير الهواء في ألوان البشر والكثير من أحوالهم"، كما أن له أيضا تأثير على أخلاق الناس[2] وإذا كانت الرفاهية والجوع يؤثران على أبدان الناس وأخلاقهم، فإن طبيعة الموقع الجغرافي للإقليم وطبيعة المناخ السائد به هما المسؤولان عن سعادة الخلائق

مذكورين ويذهب ابن خلدون بعيدا في "حتميته" لمصلحة خير بحصر الحضارة متمركزة في الأقاليم المعتدلة، وهي حسب تقسيمه الأقاليم الرابع والثالث والخامس فهذه الأقاليم هي موطن العلوم والصنائع والمباني والملابس والأقوات والفواكه، بل والحيوانات نفسها كما أن "سكانها من البشر أعدل أجساما وألوانا وأخلاقا وأديانا"[3].

وتبلغ "الحتمية" المناخية أقصاها عند ابن خلدون عندما يقرن النبوة بالمناخ ذلك أن الأنبياء إنما ظهروا في الأقاليم المعتدلة "ولم نقف على خبر بعثة في الأقاليم الجنوبية ولا الشمالية"[4] والسر لكامن وراء هذا الاصطفاء الرباني الذي حظيت به تلك الأقاليم "أن الأنبياء والرسل إنما يختص بهم أكمل النوع في خلقهم وأخلاقهم"[5].

وهكذا فإن المناخ، حسب ابن خلدون، يتحكم تقريبا في كل شيء فهو يتحكم في نوعية السكن الذي يشيده الناس، وفي قلة أو وفرة المعادن من ذهب وفضة ونحاس وحديد ورصاص وقصدير، وهو المتحكم أيضا في معاملاتهم التجارية فسكان الأقاليم معتدلة "يتصرفون في معاملاتهم بالنقدين العزيزين"[6]، في الوقت الذي تتعامل فيه سكان الأقاليم البعيدة عن الاعتدال "بغير حجرين أسريين من نحاس أو حديد أو جلود"[7].

أما أخلاق سكان المناطق غير المعتدلة فهي أقرب إلى أخلاق حيوان، "حتى ينقل عن الكثير من السودان أهل الإقليم

الأول أنهم يسكنون الكهوف والغياض ويأكلون العشب وأنهم متوحشون غير مستأنسين يأكل بعضهم بعضا[8] ولتأكيد صحة نظريته حول مسؤولية المناخ عن طبائع الكائنات يفند التفسير الذي يقدمه بعض النسابين لسواد بشرة أهل السودان في الوقت الذي يذهب فيه هؤلاء إلى أن السودان هم من ولد حام بن نوح وأن نوحا كان قد دعا على ابنه بسواد بشرة ذريته، يعتبر ابن خلدون هذا التفسير "ميتافيزيقيا"، ولا يرقى إلى فهم أسباب هذه الظاهرة التي تعود حسب رأيه إلى "طبيعة الحر والبرد وأثرهما في الهواء، وفيما يتكون فيهما من الحيوانات"[9] فسواد البشرة إنما هو نتيجة "للحرارة المتضاعفة بالجنوب، فإن الشمس تسامت رؤوسهم مرتين في كل سنة قريبة إحداهما من الأخرى، فتطول المسامتة عامة الفصول، فيكثر الضوء لأجلها، ويلح القيظ الشديد عليهم وتسود جلودهم لإفراط الحر"[10].

ونفس التحليل ينطبق على السكان ذوي اللون الأبيض، فبياض لون البشرة، إنما نتيجة "للبرد المفرط بالشمال، إذ الشمس لا تزال بأفقهم في دائرة مرأى العين، أو ما قرب منها فيضعف الحر فيها وينشد البرد عامة الفصول، فتبيض ألوان أهله، وتنتهي إلى الزعورة، ويتبع ذلك ما يقتضيه مزاج البرد المفرط من زرقة العيون وبرش الجلود وصهوبة الشعور"[11]. ولتأكيد "علمية" أطروحته حول أثر المناخ على لون البشرة يستشهد ببيت شعري من أرجوزة للطبيب العربي ابن سينا[12].

وقد ثار سلوك أهل السودان المتميز بكثرة الرقص والطرب انتباه ابن خلدون، فحاول إيجاد تبرير "منطقي" له. وكان المناخ مرة أخرى المرتكز الأساسي الذي بني عليه تبريره. ذلك أنه "لما كان السودان ساكنين في الإقليم الحار، واستولى الحر على أمزجتهم، وفي أصل تكوينهم كان في أرواحهم من الحرارة على نسبة أبدانهم وإقليمهم، فتكون أرواحهم بالقياس إلى أرواح أهل الإقليم الرابع أشد حراً، فتكون أكثر تفشياً، فتكون أسرع فرحاً وسروراً، وأكثر انبساطاً"[1].

إن هذا التفسير هو في الواقع بمثابة رد على تفسير المسعودي المجانب للصواب -حسب ابن خلدون بالطبع- لأنه اكتفى فيه باقتباس رأيي كل من جالينوس ويعقوب بن إسحاق الكندي، اللذين يرجعان فيه خفة السودان وطيشهم، وكثرة الطرب فيهم إلى "ضعف أدمغتهم وما نشأ عنها من ضعف عقولهم"[2].

إن هذه الأمثلة وغيرها التي يقدمها ابن خلدون ستدليل على أهمية المناخ تبين بما لا يدع مجالاً للشك. أن التقلبات الدورية التي يعرفها المحيط الجغرافي، بما ينتج عنها من جوائح وأوبئة، أو خصب زائد أحياناً، قد لفتت انتباه الناس منذ فترة مبكرة، فحاول كل واحد منهم تفسيرها حسب تجربته ومستواه المعرفي، وحسب "إبستيمي" العصر بشكل عام.

وخلاصة القول، فإن ابن خلدون يجعل المناخ حجر الزاوية في تحديده للأجناس البشرية وديانتها، وأحوالها الاقتصادية والاجتماعية.

ونحن لا نشير إلى أن هذه "الحتمية" المناخية التي يدافع عنها ابن خلدون، شبيهة في كثير من أوجهها "بالحتمية" الجينية التي يعتمدها عدد من علماء السوسيولوجيا الوراثية في الوقت الراهن فهل يصح القول إن لكل عصر "حتميته" النابعة من المستوى الذي بلغه العلم؟

وعلى الرغم من كل الملاحظات التي يمكن إبداؤها حول التحليل الخلدوني فإن ميزته الأساسية تكمن في أنه يدفع إلى التفكير في سطوة الطبيعة، وقسوتها، وتفوقها أحيانا عديدة في وجه طموحات إنسان العصر الوسيط المعتمد على مجموعة من الآلات والمعدات غير متطورة بما فيه الكفاية.

والظاهر أن ما حدا بابن خلدون إلى الاهتمام أكثر الظروف المناخية هو وباء الطاعون الذي ضرب آسيا الوسطى عام 1345م والنتائج الديموغرافية والاقتصادية والسياسية المترتبة عن هذا الوباء ما كان له أن تدرك ابن خلدون "محاذراً" وهو الذي سعى في مقدمته إلى التنظير لجيل بأكمله[15] لقد تسبب الطاعون الأسود في نقاشات متباينة تباين اهتمامات أصحابها فالفقهاء احتفلوا بين قائل بالأسباب الطبيعية للعدوى وقائل بأنه تعبير عن إرادة الله، وفي المقابل اهتم الأطباء بالبحث عن العلاج المناسب لهذا الوباء ودرجة الوقاية التي تحد من انتشاره[16]

لقد حاول ابن خلدون اعتماداً على فلسفته في الاجتماع الإنساني أن يبحث عن أسباب هذا الداء "الذي تحيف الأمم وذهب بأهل الجيل وطوى كثيراً من محاسن العمران ومحاها"[17]. فلاحظ

أن "سببه في الغالب فساد الهواء بكثرة العمران وما يخالطه من العفن والرطوبة الفاسدة وإذا فسد الهواء، وهو غذاء الروح الحيواني وملابسه دائما فيسري الفساد إلى مزاجه فإذا كان الفساد قويا وقع المرض في الرئة وهذه هي الطواعين وأمراضها مخصوصة بالرئة"[18].

ويقترح للوقاية من هذا الداء والذي يعتبره داء "حضريا" بامتياز ترك مساحات فارغة من المساكن والمباني "لتكون تموج الهواء يذهب بما يحصل في الهواء من الفساد والعفن بمخالطة الحيوانات ويأتي بالهواء الصحيح"[19] ويستدل على صحة تفسيره بالقول إن ارتفاع عدد الضحايا "يكون في المدن الموفورة العمران أكثر من غيرها بكثير كمصر بالمشرق وفاس بالمغرب"[20] وهكذا، فإن "كثرة العمران ووفوره آخر الدولة"[21] هو المسؤول في نهاية المطاف عن استشراء هذا الداء. فإذا كان ابن خلدون يعترف بحضارة المشرق بعدد من الإيجابيات، فإن تفشيها في هذه الأوبئة يعد أحد معاطبها الرئيسية.

2- تعريف الجائحة عند الفقهاء

لقد كانت الجوائح والكوارث الطبيعية من الآفات المألوفة خلال العصر الوسيط ونظرا لما كان يترتب عنها من مشاكل اقتصادية واجتماعية فإن الفقهاء حاولوا أن يضعوا لها تعريفا مدققا ومضبوطا يساعد على حل تلك المشاكل من جهة ويمنع، من جهة أخرى استغلال الغموض المحيط بها للتهرب من الوفاء بعدد من الالتزامات الاجتماعية والمالية. وبالعودة إلى كتب الفقه والعقود والوثائق يسمح

ان الجوائح تختلف باختلاف مسبباتها من جهة، ونوعية القطاعات التي تمر بها من جهة ثانية. على أن ما تجب الإشارة إليه هو أن الجوائح لا تهم ميداناً دون آخر، فهي تصيب القطاعات الإنتاجية الأساسية من فلاحة وحرف وتجارة. وفي الوقت ذاته فإن الإنسان نفسه معرض لمثل هذه الجوائح، وهي التي اصطلح الناس عادة على تسميتها بالأوبئة والأمراض الخطيرة كالطواعن والسل والجذام.

وقبل الإنتقال لتفصيل القول في الجوائح ذات المنشأ الطبيعي، لابد من تسجيل المناقشات التي أثارتها الاضطرابات والفتن الناشئة عن الحروب. ويبدو أن الحروب كانت لها تأثيرات اقتصادية واجتماعية فاقت أحيانا مثيلاتها الناجمة عن الجوائح والكوارث الطبيعية. وهكذا، فإن بعض الناس طالبوا بإدخال ما يترتب عنها في دائرة الجوائح تمهيداً للتحلل من بعض الالتزامات والتعاقدات المالية. نلمس العديد من هذه المحاولات من خلال الركام الهائل من النوازل المعروضة على الأئمة والفقهاء والمفتين[22]

وينبغي الاعتراف بأن الجيش كان من وراء عدد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. ففي مجتمع ينبني اقتصاده على الغزو، يعد استعلاء الجيش من الأمور العادية جداً، غير أن هذا الاستعلاء يتضاعف أوقات اضمحلال الدول بسبب قلة العطاء الذي درج الخلفاء والسلاطين على منحه لأجنادهم. ولمدى تمرد الجيش كان خلفاء عهد الأزمة يرسلون عناصره لانتزاع رواتبهم

واسباب معاشهم من السكان العزل، أو من أفراد القبائل الخارجة عن موذ الدولة[23].

ومن جانب آخر، فإن ضعف السلطة لايترتب عنه استعلاء الجند وطغيانه فحسب، بل ترتب عنه أيضا، بفعل انعدام الأمن، أعمال السرقة والنهب وقطع السبل والتعدي على ممتلكات السكان من طرف أفراد عاديين[24]، يستغلون الفرصة للحصول على حاجياتهم من الغذاء والمال واللباس.

ومهما كان، فإن الفقهاء والمفتين اختلفوا اختلافا بينا حول اعتبار الأضرار التي يلحقها الجند والسراق بالممتلكات جوائح.

فأبو اسحاق الغرناطي[25] وابن فتوح[26] لايدخلان أضرار الجيش واللصوص في عداد الجوائح إلا حينما تبلغ تلك الأضرار مقدار الثلث أوأزيد في الثمرة المجاحة في حين يذهب أبو هارون[27] إلى نفي طابع الجائحة عما أفسده اللصوص، حين يدخل هذا الإفساد في باب "سوء الحرص" من طرف المالك وفي المقابل يعتبر أن فساد الثمرة لعدم وجود مشتري لها إبان المحنة جائحة[28].

ونحن لانعلم كيف سمح أبو هارون لنفسه أن يدخل ما أفسده الجيش في باب "سوء الحرص" فهل بإمكان فلاح أوحتى عشرة فلاحين عزل أن يواجهوا سرية بأكملها وأن يمنعوا أفرادها من إلحاق أضرار بمحارثهم أوزروعهم علماً بأن عناصر الجيش يكونون دائما حاملين لأسلحتهم؟

وقد لخص الفقيه أبو الوليد بن رشد الحفيد[29] اختلاف

الفقهاء حول هذه الإشكالية في قوله: "وأما ما أصاب من صنع الآدميين، فبعض أصحاب مالك رآه جائحة وبعض لم يره جائحة. والذين رأوه جائحة انقسموا قسمين: فبعضهم رأى منه جائحة ما كان غالبا كالجيش، ولم ير ما كان عن غفلة[30] جائحة مثل السرقة، وبعضهم جعل كل ما يصيب الثمرة من جهة الآدميين جائحة بأي وجه كان".

وإذا كان الفقهاء يختلفون حول اعتبار ما يترتب عن الأفعال البشرية جوائح، فإنهم يتفقون على أن الأضرار المترتبة عن قوى الطبيعة تدخل في باب الجوائح. فالجائحة عند الفقهاء هي كل ما لا يمكن دفعه ولا يقدر على الاحتراز منه كالريح والمطر والبرد والجليد والطير والدود والغرق والتشرية والنار"[31]. هكذا فإن الجائحة هي في عرف الفقهاء "من أمر السماء لا من فعل الناس"[32].

ويظهر من خلال العديد من النوازل أن الجوائح كانت تتسبب في مشاكل لا حصر لها بين الباعة والمشترين. كما يبدو أيضا أن بعض الباعة كانوا يقومون بإخفاء عيوب بضائعهم، وعدم التصريح بها للمشترين، وحين يتفطن هؤلاء الأخيرين يرفضون لبعض رد الثمن المفروض. من ذلك مثلا "أن رجلا اشترى جبة من رجلين آخرين وأظهر عقد الاشتراء وفيه أنهما قبضا بعض الثمن، وذكر المشتري أنهما قبضا منه باقي الثمن، وقبلا الإشهاد له بذلك فمنعهما [illegible] يريد القيام عليهما بالعيب"[33].

ويزداد الأمر سوءا بالنسبة للفلاحين الذين لا أرض لهم فهم يقومون باكتراء الأرض من الملاكين الكبار إما مقابل مردود

أو بعد جزء من الإنتاج بعد جمع المحصول ويحدث أن تحل
لكوارث الطبيعية كالقحط أو الفيضان أو الجراد أصول أشبعة
محاصيلهم فلا يستطيعون الوفاء بالتزاماتهم للمالكين مما يضطر
هؤلاء بحجوء إلى القضاء من أجل إنصافهم[34] وفي مثل هذه
الحالات فإن الفقه الإسلامي حدد مفهوم الأراضي الجائحة التي
لا يلزم مستغلوها بكراء في تلك التي تصاب بالقحط أو مثيلاتها التي
تغطيها المياه إلى حين فساد محاصيلها[35]

وفي الغالب فإن الفقهاء والقضاة كانوا يطلبون من الفلاحين
الجائحة أراضيهم تقديم دليل ملموس على ما يدعونه ولم يكن
الدليل سوى الإتيان بمجموعة من الشهود لتعزيز دعاويهم وبسبب
كثرة هذا النوع من المشاكل فقد ظهر إلى الوجود متخصصون في
كتابة عقود الجوائح وبإمكان الباحث العثور على صيغة من هذه
العقود عند كل من ابن سلمون[36] والجزيري[37] والغرناطي[38]
ويغلب على هذه العقود تشابه معلوماتها وصيغ كتابتها إذ لا تختلف
عن بعضها سوى في أسماء المتضررين ونوع المنتوج المجاح ونوعية
الجائحة، وكذا أسماء الشهود وفيما يلي نموذج من هذه العقود
"شهود هذا الكتاب يعرفون فلاناً بن فلان أنه ساقي الوقود، معه
في شجرة ستين أو كانت واحدة، وحدائق الأعناب التي لفلان
بموضع كذا وحدودها كذا، فوقفوا معه إليها وعاينوا ثمرة الشجرة
المذكورة فذهب منها بتوالي الأمطار واتصال الغيث النصف
أو الثلث لا يشكون في ذلك فشهدوا بذلك كله حسب نصه من

عرفه وتحققه، ويحوز المكان المذكور بوقوفه إليه في تاريخ كذا"[39].

وبالمثل فإن القطاعين التجاري والحرفي غابا بدورهما من الجوائح، أومن تأثير الأزمات الناتجة عنها فقد سئل الفقيه ابن رشد الجد[40] عن "حكم البنادق إذا قل واردها لسكناها، والأرحى إذا قل الطعام للطحن هل[يعتبر] ذلك جائحة يحط بها الكراء أم لا" كما سئل أيضا عن "الحوانيت المكتراة إذا قلت التجارة لضعف الناس، هل يعد ذلك جائحة يحط من كرائها"[41].ويتفق الفقهاء على عدم اعتبار النتائج السلبية المترتبة عن المجاعات والكوارث الطبيعية جوائحا "فالكساد ليس بجائحة، وقلة الربح ليس بجائحة، وغلاء السعر ليس بجائحة، وسوء حرص المبتاع غير جائحة"[42].

من خلال هذا التمييز الذي أقامه الفقهاء بين الجوائح التي تصيب القطاع الفلاحي ومثيلاتها التي تصيب القطاعين الحرفي والتجاري، يتبين أن التجار والحرفيين كانوا أكثر تضرراً من نتائج الكوارث الطبيعية. ولربما يكون هذا التهميش الذي عانى منه القطاعان المذكوران من بين العوامل المساهمة في عدم ارتقاء العاملين بهما إلى مستوى لعب الأدوار المنوطة بهم من الناحيتين الاجتماعية والسياسية.

لعل ما يمكن استنتاجه من مواقف الفقهاء أنهم لم يرتقوا إلى مستوى فهم ارتباط القطاعات الإنتاجية بعضها ببعض، وتداخلها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. ذلك أن هذا التصور الذي سير هذه المواقف يمكن أن نجد تبريرا له في هيمنة القطاع الفلاحي على بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى خلال المرحلة المدروسة، لذلك

لم يعمل الفقهاء سوى على إعادة إنتاج هذه الهيمنة على صعيد الخطاب الفقهي. وفي الواقع، فإن تضرر القطاع الفلاحي كان يؤدي حتماً إلى تضرر القطاعين الرديفين ونعني بهما القطاع الحرفي والقطاع التجاري. فالمسوحات الفلاحية شكلت عصب المبادلات التجارية داخل القطر الواحد على الأقل وما دام أن أغلب السكان خلال العصر الوسيط كانوا يقطنون بالبوادي، فإن أي ضرر مادي يصيبهم يكون له تأثير على الأنشطة التجارية والحرفية داخل الحواضر.

3- متخيل المغاربة حول أسباب الكوارث الطبيعية والأوبئة وبقية الظواهر المماثلة

نادراً ما يهتم المؤرخون التقليديون بقضية المتخيل، فهم يعتبرونه عادة يدخل ضمن اهتمامات دارسي الأدب والعقليات. غير أن الوضع تبدل في الوقت الراهن مع التطورات التي عرفتها العلوم الإنسانية وضمنها "علم" التاريخ. فالتداخل بين التخصصات أصبح سمة بارزة من سمات البحث العلمي المعاصر. فالمؤرخ الحديث لم يعد يهتم بالظواهر السياسية دون غيرها، بل إنه أصبح ينتبه في الوقت الراهن إلى ظواهر أخرى لها أهميتها في تحديد مسار ومنعرجات التجربة التاريخية للأفراد والشعوب. وفضلاً عن ذلك، فإن المؤرخ المعاصر أصبح على وعي تام بأن الإحاطة بمختلف أبعاد الظاهرة التاريخية والعوامل الفاعلة فيها يفرض عليه التسلح بمناهج أخرى غير المنهج التاريخي. وهكذا، أصبح المؤرخ يستعين

منهم علم الاقتصاد والاجتماع والأنثروبولوجيا وتاريخ و... ت و... والإحصاء وغيرها من العلوم الرسمية أو ... عدة كما اصطلح على تسميتها

لعل البحث في تحليل مقاربة العصر الوسيط حول أسباب الكوارث الطبيعية والأوبئة، سيساعد الباحث، ولا شك، على الإلمام بالمستوى المعرفي والعلمي للخاصة المتنورين من جهة وتعبيره عن العامة من جهة ثانية. كما سيساهم أيضا في الكشف عن أكثر الأوبئة والكوارث انتشارا ذلك أن الاهتمام الواسع بمرض معين أو كارثة ما لا ينفصل عن عودتهما المتكررة وخطورة نتائج المترتبة عنهما

فباستثناء قلة من العلماء الذين حاولوا البحث عن تفسير "علمية" للكوارث الطبيعية والأوبئة التي هددت سكان المغرب الوسيط، نجد معظم المؤلفين ينساقون وراء التفسيرات الخرافية حينا، و"الغيبية" أحيانا أخرى ويأتي العلامة ابن خلدون على رأس الذين حاولوا أن يجدوا تفسيرا منطقيا لارتفاع أعداد الموتى وكثرة المجاعات في الفترات المتأخرة من حياة الدول فمجاعات ترجع -في نظره- إلى "عدم اهتمام الناس بالفلح بسبب كثرة العدوان على المحاصيل أو ارتفاع مقادير الجباية بسبب حاجة السلطان إلى الأموال"[43] أما ارتفاع عدد الأموات فيعود إلى كثرة المجاعات، أو كثرة الاضطرابات والفتن، أو حدوث الأوبئة بسبب فساد الهواء[44]

ويمكن الاعتراف بأن ابن خلدون قد وضع الأصبع على الأسباب الرئيسية المؤدية إلى كوارث المجاعات مع ما ينتج عنها من وفيات وأموات. فالدولة الموحدية كانت دولة عسكرية بامتياز، حيث أولت جل اهتمامها لقضايا "الجهاد" داخليا وخارجيا، وإذا علمنا مدى شساعة المجال الذي كان على دولة كدولة الموحدين أن تراقبه وتدافع عنه ضد المنافسين والخصوم، أدركنا ولا شك نسبة القوة العسكرية الواجب توفرها ولا يخفى أن مثل هذه القوة تحتاج إلى مصاريف وتكاليف باهظة لتوفير رواتبها ومطعومها ومشروبها فضلا عن أسلحتها والهبات والأعطيات التي كانت توزع عليها وهي في طريقها إلى ساحة المعركة.

وإذا كانت الأمور تسير على ما يرام خلال فترات حكم الخلفاء والسلاطين الأقوياء، فإن الفترات المتأخرة من حياة الدول والتي تتميز في الغالب بظهور عصبية منافسة مطالبة بالحكم تشهد انقلاب موازين القوى، حيث توجه جميع الإمكانيات الاقتصادية لخدمة الأهداف العسكرية، الشيء الذي يؤثر سلبا على الأوضاع الإنتاجية بسبب اضطراب حبل الأمن والشطط الجبائي المعبر سياسة الدولة خلال هذه الفترة، فإن الفلاحين يهجرون أراضيهم ويتركونها بوارا. هذا العزوف عن إنتاج الغذاء هو الذي يكون سببا في المجاعات المؤدية إلى كثرة الأموات. وهكذا، فإن ابن خلدون حاول على عكس عدد كبير من الفقهاء والمؤرخين أن يبحث عن السر الكامن وراء الكوارث والمجاعات داخل أسلوب

الإنتاج السائد خلال العصر الوسيط، وهو أسلوب يمكن نعته بـ"أسلوب الإنتاج الخريبي"

ورغم ما عرف عن **ابن زهر** من تضلع في الطب والكشف عن ماهية الأمراض، فإنه مع ذلك يضطر حين لا يتوصل إلى الكشف عن كنه بعض الأمراض والأوبئة إلى الاستنجاد بالفكر" الغيبي من ذلك مثلا تصريحه "بأنه قد يكون [هناك] وباء من غير سبب معلوم عندنا، قال من غضب الله -عز وجل- وهذا إذا وقع فليس للطبيب فيه محال"[45] فابن زهر هنا -على عكس ابن خلدون- يدافع عن عجز الطب وقصوره عن فهم مسببات بعض الأمراض بإرجاعها إلى غضب الله.

وعلى نفس النهج سار **ابن البناء العددي المراكشي**، فهو لم يسلم بدوره من السقوط في آفة التبسيط واللجوء إلى التفكير الخرافي يتبين ذلك بوضوح حينما يقوم الربط بين بعض الأوبئة وبين ظواهر فلكية قد تحدث خلال أشهر معينة من السنة ففي تعليله للكوارث التي قد تحدث خلال شهر يناير يقول[46] "وإن كسفت الشمس أو القمر في هذا الشهر يكون جوع ببلاد المغرب ويقل المطر، ويكثر الثلج والجليد، وتموت الوحوش ويأتي الجراد" ونفس التفسير يلجأ إليه عندما يجعل الزلزلة التي تحدث في شهر فبراير دليلا على خصوبة العام[47]

أما ابن هيدور التادلي[48] فهو يجمع في "مقالته حول الأمراض الوبئة" بين التفسيرين العلمي والخرافي فهو في البداية يربط، ويحصر عمليا بارزين الهواء وفساد نظام التغذية وبين حلول

الأوبئة ويستشهد في هذا الصدد برأي الأطباء الذين "يزعمون أن تغيير الهواء يكون من تغيير الفصول ويكون سبب فساده أيضا الأبخرة المتعفنة الصاعدة من الأرض وذلك أن ترتفع أبخرة فاسدة متعفنة من السباخ والأوخام التربة الراكدة في الهواء واقذار الناس وفضلاتهم، وجيف القتلى والدواب فيتغير الهواء عنه ويتعفن، ويحدث عنه الوباء" ولم ينس الربط بين الغلاء والشدة الناجمين عن الحروب وبين ظهور الأوبئة. ويستدل على التلازم بين العلتين بقول شيخه: "إذا ظهرت الخوارج [الثوار]، واشتدت الفتنة، تحقق ظهور الغلاء لأنه لازم لها وناشئ عنها وإذا كان الغلاء واشتدت أسبابه لزم عنه الوباء وهو علم صحيح وقانون مطرد لايحتاج فيه إلى تعديل ولا نظر في النجوم"[49]

غير أن التفكير الخرافي ظل، مع ذلك، ملازما لابن هيدور، ذلك أنه سرعان ما يجعل فساد الهواء وتغيره مرتبطين بحركة الأجرام والكواكب، ذلك أن "فساد الهوى وتعفنه يحدث بسبب مطارح أشعة الكواكب المفسدة للمزاج المسؤولة على القرانات وتحاويل السنين"[50] ويبدو جلاء تعايش التفكير العلمي والخرافي في عقلية "المثقف" المغربي الوسيط في الطريقة التي يقترحها ابن هيدور لعلاج وباء الطاعون، فعلاجه يتم "بطريقتين الطريقة الأولى طريقة أسرار الحروف والتوجه إلى الله تعالى بالدعاء المأثور، والطريقة الثانية [هي] الطبية"[51]

وهكذا فإن عجز الإنسان المغربي خلال العصر الوسيط عن فهم بعض الظواهر الطبيعية، جعله يبحث عن مسبباتها في عالم

ما وراء الطبيعة أحياناً أو يربطها بفساد النظام الاجتماعي حيث
جرى فحدث والقحط من منظور منتج من معين الدين ليس سوى
عقاب من الله للإنسان على انحرافه وتماديه في المعصية وإعراضه
عن شكر نعم الله[52] كما أن النار التي تنبعث من فوهة بركان
ما ليست سوى إنذار للناس بقرب نهاية العالم فما عليهم إن هم
أرادوا الخلاص وتلافي نهاية مأساوية إلا أن يتوبوا إلى الله وأن
يقلعوا عن ارتكاب المعاصي[53]

والراجح أن السلطة الموحدية نفسها كانت تستغل حدوث
الأوبئة والكوارث الطبيعية لتمرير أفكارها الداعية للخضوع لمنطقها
وترسيخ فكرة علاقة تلك الأوبئة والكوارث بالخروج عن
تعاليم الدين، ومن اللافت للانتباه أن الدولة غالباً ما تلجأ إلى
تبني هذا التفسير في اللحظات العصيبة من حياتها أي عندما تكثر
الفتن ويظهر الثوار والمتمردون. نجد مصداقاً لهذه الفكرة في الرسالة
التي وجهها الخليفة الموحدي **يوسف المستنصر** عام 617هـ/1220م
إلى كافة سكان الإمبراطورية لحثهم على الأمر بالمعروف والنهي
عن المنكر[54]

ولا يخفى أن فترة حكم هذا الخليفة شهدت اضطرابات سياسية
واقتصادية واجتماعية بسبب هزيمة الجيوش الموحدية
عام 609هـ/1213م في معركة العقاب ضد نصارى الأندلس
وهكذا فإن والده **محمد الناصر بن المنصور** (595هـ-610) ترك له
عرشاً متعوباً ومحاطاً من متاعب الخلفة الجديدة طوال فترة ولايته

مع توالي سنوات الجدب التي تلعب دورتها في مجاعة عام 617هـ/1220م، وهي المجاعة "التي شكاها الطاعن والمقيم "حسب تعبير ابن عذاري المراكشي[55]

ولم تكن السلطة هي المستفيدة الوحيدة على صعيد تكريس الجدب من تفاوت الحال على الفئات المستضعفة، بل أن كوارث الجدب والقحط، ما ينتج عنها عادة من أوبئة وأمراض، أصبحت شرعية اجتماعية وسياسية ودينية على تيار اجتماعي كان لايزال يبحث له عن موطئ قدم داخل الخريطة السياسية والدينية ونعني به تيار الأولياء والصلحاء. إذ لم يكتف هؤلاء بالتدخل في نصرة الشرائح الاجتماعية المتدنية من الناحية السياسية بل تعدوا ذلك إلى المرور على الواجهة الاقتصادية، ذلك أن "شيوخ" هذا التيار اعتبروا الواجهة الاقتصادية ممراً للمرور من خلاله حضورهم الدائم إلى جانب المستضعفين، هادفين من وراء ذلك إلى إظهار فشل السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة. كما حاولوا عن طريق المساعدات التي كانوا يقدمونها للمحتاجين إلى الحلول محل الدولة، تمهيداً لتقديم نموذج "دولة الولي" عوض "دولة الأمير".

فبإلقاء نظرة على كرامات عند هؤلاء، يتبين أن كرامات الاستسقاء، وإطعام الطعام، أو تكثيره تعد أهم ما يشترك فيه[56] ... ومعروف أن ما يدفع الناس البسطاء عادة إلى اللجوء نحو المحور من الأولياء هو البحث عن الحلول لأزماتهم الشخصية أو

الاجتماعية، أو الشعور بالظلم نتيجة للاستبداد السياسي، أو البحث عن علاجات مفترضة للأوبئة والأمراض المستعصية. ونسجل أيضا، ملاحظة أساسية لابد من إبدائها، وهي أن الولي يعتبر داخل المجالات الجافة وشبه الجافة وحده القادر على تدبير الحلول للانكسارات الطبيعية، حتى وإن كانت هذه الحلول مجرد حلول تطمينية ليس إلا.

ويظهر أن وطأة الجفاف وما يترتب عنه من مجاعات وأوبئة كانت كبيرة في الأراضي البورية، أو ذات المياه الجوفية لعزة مثل دكالة وعبدة وحاحة وبعض جهات الحوز، ففي هذه الجهات يعتمد السكان على المطافي لخزن ما تجود به السماء من مياه أثناء السنوات المطيرة[57] لذلك تخصص أولياء هذه المناطق التي تعاني عوزاً مائياً في الاستسقاء[58].

ومن الملاحظ أن تدخل الولي لإنزال المطر يتم أثناء حياته، وأيضا بعد مماته، فقد تزامنت وفاة الولي عبدالله بن محمد بن عبيد الله الحجري مع قحط شديد نزل بأهل سبتة عام 591هـ/94، إذ "لما وضعت جنازته على شفير قبره توسلوا به إلى الله تعالى في إغاثتهم وتداركهم بالسقيا، فسقوا من تلك الليلة مطراً وبلا وما احتلف الناس إلى قبره مدة الأسبوع إلا في الوحل"[59].

وفي مقابل هذا الحضور المكثف لكرامة الاستسقاء بمناطق التي تعاني من الخصاص المائي، لا نعثر في كتب المناقب إلا عن حالات نادرة لأولياء مقيمين بالمناطق المطيرة اختصوا بهذه الكرامة[60].

من خلال ما سبق يتبين بوضوح أن تأثير الجوائح على مغاربة العصر الوسيط كان كبيراً ففي مجتمع يعتمد بشكل أساسي على عائدات الفلاحة كان ضرورياً أن يحتل الماء حيزاً كبيراً ضمن الانشغالات اليومية للسكان، ذلك أن أي نقص أو زيادة فيه كان يؤدي إلى كارثة حقيقية إن عدمت وسائل الإنتاج ت فيه بكثرة، وبالشكل الذي يتيح مواجهة غضب الطبيعة أوشحها هو الذي جعل الجوائح تحتل مكانة مركزية في مخيال الإنسان المغربي الوسيط.

هوامش

1- ابن خلدون عبد الرحمن: "المقدمة" مراجعة لجنة من العلماء، دار الفكر، بيروت 1998، ص 49-52

2- نفسه، ص ص 82-87

3- نفسه ص 82

4- نفس المصدر والصفحة

5- نفس المصدر والصفحة

6- نفس المصدر والصفحة

7- نفسه، ص 83

8- نفس المصدر والصفحة

9- نفسه، ص 83-84

10- نفسه، ص 84

11- نفسه، ص 84

12- يقول ابن سينا في أرجوزته: "بالزنج حر غير الأجسادا حتى كسا جلودها سوادا"

13- نفسه، ص 84

14- نفس المصدر والصفحة

15- نفسه ص 33

16- علي أومليل: "الخطاب التاريخي دراسة لمنهجية ابن خلدون" معهد الإنماء العربي، بيروت، دون تاريخ ص 88-89

17- المقدمة ص 33

18- نفسه ص 302

19- نفس المصدر والصفحة

20- نفس المصدر والصفحة

21- نفس المصدر والصفحة

22- للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى المصادر التالية:

- ابن رشد محمد: "ضروري ... ابن رشد" [illegible] تقديم وتحقيق الدكتور محمد بن الطاهر السنيني، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1987، ج 3 ص 15.

- [illegible] "العقد المنظم للحكام" [illegible] مخطوط الخزانة العامة الرباط رقم د 3199 ص 146

- ابن عرضون أبو محمد بن عبد الرحمن: "الزجر" مخطوط الخزانة العامة الرباط رقم ك 468 ص 277

ابن رشد الحفيد أبو الوليد محمد "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" مراجعة الشيخ محمد شاكر، القاهرة دون تاريخ، ج 2، ص 154

- الغرناطي أبو إسحاق "الوثائق المختصرة" مخطوط الخزانة العامة الرباط رقم د 1418 ضمن مجموع، ص 33

- ابن جزي أبو القاسم محمد "قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية" مخطوط الخزانة العامة الرباط، رقم 1151، ورقة 181

23- محمود ابن ... نوع من التوثيق في الصحافة الإسلامية

24- بداية المجتهد، ص 154، الوثائق المختصرة، ص 33.

25- الوثائق المختصرة، ص 33

26- الشاطبي أبو هارون بن أحمد "طرر ابن هارون" مخطوط الخزانة العامة الرباط رقم د 700 ص 43

27- نفسه ص 44

28- بداية المجتهد، ج 2، ص 154

29- تعني مقبوضة ... أو الأخذ على حجر ...

30- الوثائق المختصرة ص 33

31- الوثائق، ص 237

32- ابن ركون (أبو الحسن) "المستفاد الحكام في مسائل الأحكام" مخطوط الخزانة العامة الرباط رقم ق 413، ص 470

33- فتاوي ابن رشد ج 3 ص 284، وكذلك الأزدي أبو الوليد هشام بن عبد الله "المفيد للحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام" مخطوط الخزانة العامة، الرباط رقم د 87، ورقة 96. وأيضا الونشريسي أبو العباس أحمد "مختصر أحكام البرزلي" مخطوط الخزانة العامة الرباط رقم د 2198 ص 65،

34- الوثائق المختصرة، ص 33

35- المعيار، مصدر، ص 169

36- ابن ... أبو عبد الله محمد "المقصد المحمود في تلخيص الوثائق والعقود" مخطوط الخزانة العامة الرباط، رقم د 592 ضمن مجموع ورقة 123

37- الوثائق المختصرة، ص 33

38- المقصد المحمود، ورقة 123

39- فتاوي ابن رشد ج 3 ص 282

40- نفس المصدر والجزء ص 283،

41- الونشريسي أبو العباس أحمد "المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقية

والأندلس والمغرب" نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط 1981، ج 7، ص 45، 452

وكذلك: ظهور أبي هرون، ص 43

42- التشوف، ص 302

43- نفس المصدر والصفحة

44- ابن زهر أبو مروان عبد الملك: "كتاب الأغذية" تحقيق وترجمة وتعليق أكسبيراثيون غارسيا سانشيز، مدريد 1992، ص 146

45- ابن البناء (أبو العباس أحمد العددي المراكشي): "رسالة في الأنواء" اعتنى بنشرها وتصحيحها الدكتور هـ.ب.ج. رينو، باريس 1948، ص 3

46- نفسه، ص 4

47- ابن هيدور أبو الحسن علي بن عبد الله بن محمد: "مقالة في الأمراض الوبائية" مخطوط خزانة الحسنية، رقم 9605، ص 1

48- نفسه، ص 2

49- نفس المصدر والصفحة

50- نفس المصدر والصفحة

51- البوني ابن القاسم أحمد: "العقد الجوهري في كشف غطاء المريض" مخطوط خزانة الحسنية الرباط رقم 4448، ص 128

52- مجهول: "الذخيرة السنية" تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط 1972، ص 81

53- ابن عذاري أبو عبد الله محمد المراكشي: "البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب" القسم الموحدي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، بيروت 1985، ص 267-268

54- نفسه، ص 266

55- Ferhat (H) et Triki (H) "Hagiographie et religion au Maroc médiéval" Hespéris Tamuda, VOL. XX 1986, p.42

56- مفتاح محمد: "التيار الصوفي والمجتمع في الأندلس والمغرب أثناء القرن الثامن الهجري" أطروحة دكتوراه الدولة مرقونة بخزانة الكلية، الرباط ج 1، ص 88

57- [illegible] أبو العباس بن محمد بن سالم: "التعريف بسيدي أبي يعزى" مخطوط الخزانة العامة، الرباط رقم د 591 ورق 18-23

58- المراكشي العباس بن إبراهيم: "الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام" تحقيق عبد الوهاب بن منصور، ج 8، ص 196-197

59- نفس المصدر والصفحة

المبحث الثاني

الجوائح الطبيعية

عديدة هي الجوائح الطبيعية التي ضربت مغرب العصر الوسيط مجالا وسكانا وتمثل كوارث الجفاف، مع ما تولد عنها من مجاعات وخسائر بشرية، الصدارة في اهتمامات الفقهاء ومؤلفي المناقب على الخصوص. فاهتمام الفقهاء والأئمة بالجوائح جاء نتيجة للركام الهائل من الأسئلة الموجهة إليهم من طرف العامة. ومن المعلوم أن الجوائح تنتج عنها مشاكل اقتصادية واجتماعية كمشاكل الإرث، ومشاكل الشركات سواء في الفلاحة وفي التجارة أو في الحرف، فضلا عن مشاكل الطلاق والهجرة. وإذا أضفنا إلى مجموع هذه المشاكل قريناتها المترتبة عن سيادة أحد الأمراض المعدية كالطاعون، سنعلم ولا شك أهمية حضور المفتي أو الفقيه لتنفيذ الحلول الشرعية الكفيلة بتجاوز المشاكل المعاني منها

وفي المقابل فإن اهتمام مصنفي كتب المناقب بالظاهرة نفسها، يعود إلى أن كثيرا من الأولياء الذين ترجموا لهم، عرفوا بكرامات ذات علاقة بالاستسقاء أو بإطعام الطعام أو بتكثيره أو عرفوا كذلك بإبرائهم للعلل المستعصية كالجذام والبرص وغيرها من الأمراض التي كانت هاجسا مؤرقا للإنسان المغربي الوسيط منذ أن

بعض المترجم لهم كانت "بركتهم" و"كراماتهم" تجعل بعضها حتى بعد مماتهم؛ حدثنا أن الولي **عبدالله بن محمد بن سعيد الحجري،** المتوفى عام 591هـ /1194م، "لما وصعت جنازته توسل به أهل سبتة في قحط حل بهم، فسقوا للمتهم"[1].

وإذا تركنا جانبا الفقهاء ومؤلفي كتب المناقب لنبحث فيما تقدمه لنا كتب الحوليات التاريخية من مادة حول الجوائح الطبيعية، فإننا سنصاب بغير قليل من الخيبة. ذلك أن اهتمام المؤرخين بالجوائح يأتي عرضاً في سياق حديثهم عن المصاعب التي واجهت الحكام، كما أنهم لم يهتموا سوى بتدوين الجوائح الكبرى التي هزت المجتمعات التي أرخوا لها، بينما أغفلوا مثيلاتها المحلية أو "الاثنيمية". من هنا فإن القيام بعرض كرونولوجي للجوائح الطبيعية التي ضربت مغرب الموحدين يعد من الأمور "المستحيلة" في الوقت الراهن على الأقل. فما ورد من معلومات حول هذه الكوارث بين ثنايا المصادر التاريخية لا يزيد في أغلبه عن إشارات متفرقة لا تسمح بعملية تتبع دياكروني، بل المغامرة باستخلاص النسق المتحكم في صيرورتها وتعاقبها.

على أن ما يزيد أمر تتبع كوارث الجفاف والمجاعات صعوبة إقدام بعض المؤلفين على إيراد العديد منها غفلة من التواريخ ويكثر هذه الظاهرة خاصة في كتب المناقب والكرامات، حيث يحدث مصنفوها نوعاً ما حديثهم عن ولي من الأولياء المترجم لهم إلى الإشارة إلى مجاعة أو كارثة جفاف وقعا في عصره دون تحديد سنة حدوثها. وهكذا أصبح مألوفاً أن نصادف تعابير من نوع "أصاب الناس جدب شديد"... مما يدفعنا إلى استخراج أصول المسائل التي تركها في

أعوام المجاعة"[2] أو "إن الناس كانوا محتاجين للمطر"[3] أو أيضا "وقد اشتد الزمان بأهله"[4].

وتنضاف إلى هذه الصيغ صيغ أخرى من نوع "جاء رجل إلى أبي علي في عام مجاعة"[5]. أو "وحكي عنه أنه زرع فدانا بباب الحبيبة، وحصده ودرسه، وكان العام شديداً"[6] وهكذا فإن عدم موقعة كوارث الجفاف والمجاعات داخل زمان محدد، والاكتفاء بموقعتها داخل مسار حياة الولي قد يدفع إلى الشك في صحتها، خاصة وأن العديد من رواة كرامات الأولياء يعتبرون من أقربائهم أو مريديهم[7].

وإذا أضفنا إلى كل ذلك أن الهدف الرئيسي الذي سعى بعض الرواة والمترجمين إلى تحقيقه وراء سرد هذه المجاعات وكوارث الجدب هو إبراز كرامات الأولياء وتدخلهم لحل هذه المعضلات لذلك لا نستبعد أن يكون بعض هذه الكوارث والمجاعات المغفلة من التاريخ وهميا ومختلقا من طرف أولئك الرواة والمترجمين. ومهما كان فإن مثل هذه المجاعات لا تساعد الباحث على وضع تسلسل كرونولوجي يفيد في الخروج ببعض الخلاصات المساعدة على رسم خريطة للمناطق الأكثر تضرراً ومثيلاتها الأقل تضرراً

1- الجفاف والمجاعات

لقد قمنا بمحاولة متواضعة، استهدفنا من خلالها جمع أكبر عدد من المجاعات التي نزلت بمغرب القرنين السادس والسابع للهجرة وقسمناها إلى مجاعات عامة وأخرى محلية

كما حاولنا أيضا جمع المجاعات غير محددة التواريخ التي أمكن العثور عليها داخل بعض المظان التاريخية التي استقينا منها معلوماتنا وقبل قراءة هذه المجاعات واستخلاص بعض النتائج التي توحي بها، نرى من الضروري أولا، إيراد الجدولين المعبرين عن النوعين معا

أ- جدول المجاعات محددة التاريخ

	سنة المجاعة	مجاعات عامة	مجاعات محلية	المصدر	الجزء والصفحة
1	534 هـ		مراكش	البيان المغرب	16
2	535 هـ	X		التشوف	183
3	571 هـ		فاس	التشوف	284
4	571 هـ		فاس	الاعلام	ج 204/10
5	591 هـ	X		[illegible]	298
6	591 هـ	X		الاعلام	ج 291/7
7	598 هـ		فاس	كتاب في تراجم الأولياء (مبهم)	288
8	612 هـ	X		البيان المغرب	259
9	614 هـ	X		البيان المغرب	267
10	616 هـ	X		البيان المغرب	266
11	617 هـ	X		الذخيرة السنية	54
12	617 هـ	X		البيان المغرب	267
13	617 هـ	X		الاستقصا	ج 261/2
14	619 إلى 637	X		روض القرطاس	41
15	619 إلى 637	X		جذوة الاقتباس	ق 34/1
16	624 هـ	X		الاستقصا	ج 2 264
17	630 هـ	X		الاستقصا	ج 2 264
18	632 هـ		مراكش	البيان المغرب	325
19	634 هـ	X		البيان المغرب	399
20	635 إلى 638		الريف	المقصد الشريف	61
21	637 هـ		سبتة	البيان المغرب	351
22	651 هـ	X		البيان المغرب	267

ب- جدول المجاعات غير محددة التاريخ

	المصادر الواردة فيها	الجزء والصفحة
1	التشوف	246 / 245
2	منهاج الواضح	ج 2 / 304 / 305
3	مناقب أبي يعزى (مخ)	23
4	الذيل والتكملة	مج 8 / 179/1
5	الإعلام	ج 9 / 86
6	التشوف	307
7	التشوف	333
8	الإعلام	ج 10 / 204-203
9	النجم الثاقب (مخ)	229
10	المونس في أخبار إفريقية	121
11	نبهاء المغرب	348
12	الإعلام	ج 1 / 271

ما هي الخلاصات التي يمكن الخروج بها من خلال قراءة الجدولين؟

إن الجدول الأول يوحي بالملاحظات والخلاصات التالية

1- إن رصدنا للكوارث الجفاف والمجاعات التي ضربت مغرب القرنين السادس والسابع للهجرة، اتخذ من خروج **عبد المومن بن علي** في "حركته" الطويلة الأعوام عام 534هـ نقطة انطلاق وبداية فمن المعلوم أن هذه الحركة هي التي أسهمت سقوط دولة المرابطين عام 541هـ/1146م.

2- إن عدد المجاعات العامة يضاعف عدد المجاعات المحلية.

3- يعتبر كتاب **"البيان المغرب"** لابن **عذاري المراكشي** من بين مصادر التاريخ العام التي أولت إهتماما مركزا لقصة المجاعات

سواء منها المحلية أو العامة. وبذلك، فإن هذا الكتاب يعتبر مصدرا لا غنى عنه للباحثين في قضايا الجوائح بشكل خاص وتاريخ المغرب بشكل عام.

4- لم تشر المصادر المعتمد عليها إلى أية مجاعة في عهد عبد المؤمن بن علي، والذي امتد من عام 541هـ /46.. ام إلى 558هـ /1162م. فهل يعني ذلك أن المغرب لم يعرف في عهده أية مجاعة، أم أن المؤرخين اهتموا بتدوين منجزاته العمرانية والإدارية فضلا عن حروبه المتعددة من أجل توحيد بلاد الغرب الإسلامي، وتغاضوا عن ذكر المجاعات وسنوات الجدب اعتقادا منهم بأنها ستسيء إلى شخصه؟

5- بخصوص عهد يوسف ويعقوب المنصور والناصر بن المنصور، لم تشر المصادر سوى إلى مجاعة واحدة في عهد يوسف وأخرى في عهد يعقوب، بينما سجلت مجاعتين على عهد الناصر. فهل يكون الرخاء الذي شهدته فترة حكم الخلفاء المذكورين قد تزامن مع تحسن في الظروف المناخية؟

6- بعد عهد الناصر الذي انتهى بهزيمة العقاب المشهورة، تكاثرت كوارث الجفاف والمجاعات حتى لا يكاد الفرق أحيانا بين مجاعة وأخرى يتعدى السنة الواحدة. ففي ظرف 37 سنة أي من 614هـ إلى 651هـ، شهد المغرب عشر مجاعات ثلاث منها فقط محلية. وهكذا فإن عدد السنوات مقسوما على عدد المجاعات يدفع إلى القول بأن مغرب القرن السابع الهجري، شهد مجاعة كل ثلاث

سنوات فهل يمكن تصديق هذه الخلاصة؟ وهل يمكن أن يعرف المناخ تغيراً ماحناً تدوم نتائجه السلبية مدة سبع وثلاثين سنة؟

7- لقد أشار كل من ابن أبي زرع وابن القاضي إلى مجاعة استمرت من عام 619هـ إلى 637هـ، أي مدة سبع عشرة سنة فهل يمكن أن يكون ابن أبي زرع قد بالغ وهو المعروف بمبالغته كلما تعلق الأمر بتشويه سمعة الموحدين؟ كما أن صاحب الجذوة قد أخذ عنه الخبر دون تدقيقه وتمحيصه.

8- باعتبار أن كوارث الجفاف وما ترتب عنها من مجاعات قد سجلت رقماً قياسياً في القرن السابع الهجري، فهل يمكن اعتبار هذا القرن قرن الهبوط في المنحى الديموغرافي، والذي سيتكرس في منتصف القرن التالي مع حلول وباء الطاعون الأسود بالمنطقة؟

9- لقد همت المجاعات المحلية التي وردت بالمتون المعتمد عليها الحواضر الكبرى مثل فاس ومراكش وسبتة، بينما لم ترد سوى إشارة واحدة إلى إقليم الريف، مما يوحي بأن المؤلفين اهتموا أساساً بمشاكل الحواضر، في حين لم يهتموا إلا نادراً بما يحدث في البوادي.

10- إن توقفنا عند سنة 651هـ/1253م ليس اعتباطياً أو حتى اختيارياً، بل فرضته المادة التاريخية نفسها إذ لم نعثر في المصادر التي اعتمدنا عليها على أية مجاعة بعد السنة المذكورة فهل يعني ذلك أن الوضع المناخي قد تحسن، أم أن الصراع العسكري بين الخليفتين عمر المرتضى وأبي دبوس وما نتج عنه من

اضطرابات سياسية واقتصادية واجتماعية أنسى المؤرخين وكتاب الحوليات أمر الاهتمام بالأحوال المناخية؟

ما الجدول الذي أثبتنا عليه المجاعات غير محددة التواريخ، فإنه يوحي بملاحظة أساسية تتعلق بنوعية المصادر التي اهتمت أكثر من غيرها بإيراد هذه المجاعات. فبالنظر إلى الجدول، يتبين أن كتب المناقب والتراجم تأتي على رأس المتون التي يجد فيها الباحث ضالته فيما يتعلق بكوارث الجفاف والمجاعات الغفلة من التاريخ ولعل سر هذا الاهتمام سيتجلى حينما نعلم أن الصنفين معاً يهتمان بالسيرة الذاتية لعموم الشخصيات التي ساهمت في صنع أحداث عصرها

وما دام أن المجاعات كانت تعتبر من الكوارث الكبرى خلال العصر الوسيط، فإن تأثر تلك الشخصيات بها أو تدخلها لحلها (حالة الأولياء مثلا) كان يفرض على المترجم الإشارة إلى ذلك التأثر أو ذاك التدخل، وفي مثل هذه الحالات فإن التاريخ لم يكن مهما لأن المجاعات تعتبر في ذهن مصنفي النوعين المذكورين حالات عارضة. ولا يخفى أيضا أن بعض الأولياء اشتهر بكرامة الاستسقاء وإطعام الطعام، وهو لهذا السبب بالذات قادر على التقليل من الآثار الوخيمة لكل مجاعة تحدث إبان حياته داخل المجالات التي يتحرك فيها. فما الفائدة والحالة هذه، من الإشارة إلى تاريخ معين؟

ولابد أيضا من الإشارة إلى سبب آخر وهو أن كثيراً من كتب التراجم والكرامات لم يحايلوا الشخصيات التي كتبوا سيرها

مرتبة بالمعلومات التي دونوها حولهما، إما استعموها من الأمر تحفظ ذاكرتهم ببعض الأحداث وضمنها تواريخ المجاعات والكوارث الطبيعية.

وخلاصة القول، أن كوارث الجفاف والمجاعات تكررت بالمغرب الموحدي بعد هزيمة "العقاب"، وهو أمر يدعو إلى المزيد من التمعن والتفكير. ونعتقد أنه بالنسبة للمجاعات بصفة خاصة، فإن مؤرخي العصر الوسيط ربما وقعوا في خطأ الخلط بين ذات المنشأ الطبيعي وبين مثيلاتها الناجمة عن الحروب والقلاقل السياسية.

2- الطواعين

اعتبرت الأوبئة والأمراض المستعصية من بين الجوائح التي هددت الإنسان المغربي الوسيط، كما كان لها تأثير واضح على البنية الديموغرافية وبالتالي على القاعدة الإنتاجية والمستوى المعيشي للسكان. ومما زاد من مخاطرها السلبية عدم تطور الطب بالشكل الذي يتيح محاربة هذه الأوبئة أو على الأقل التقليل من حدتها.

وقد سبق أن استعرضنا حين دراستنا لمتخيل المغاربة حول الجوائح الطبيعية موقف مختلف الشرائح الاجتماعية من عامة وفقهاء وأطباء وأولياء منها، وأمام عجز "النخبة" عن فهم الأسباب التي تنتج عنها مثل هذه الأوبئة، اضطرت إلى إرجاعها إلى غضب الله[8] أو إلى "استيلاء طبيعة رحل الأولى السوداوية التي تظهر على سطح الملس"[9].

ومهما كان تأثير "الطاعون الوبائي"[10]، أو "المرض الوافد"[11]، كما كان يسمى أيضا، خلق نوعا من الهلع الجماعي في أوساط السكان، يظهر ذلك بوضوح في الأدبيات الفقهية للمرحلة عندما سئل أبو العباس أحمد بن القباب[12] "عن حكم الناس زمن الوباء إذا كثر الموت هل أحكامهم كحكمهم على غيره" ويبدو أن خسائر الطاعون الديموغرافية المترتبة عن وباء الطاعون قد دفعت بعض الكتاب إلى وضع تصانيف محددة وصفية، قبل أن يكتب ابن هيدور "مقالته" بحوالي قرن على الأقل[13] ففي عصر الموحدين قام أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر بن عمران المزدغي بكتابة مقالة يشرح فيها حديث الشريف "إذا نزل الوباء بأرض قوم... الحديث"[14].

وإذا كانت أسباب انتقال هذا الوباء من منطقة إلى أخرى قد ظلت مجهولة لمدة ليست بالقصيرة، فإن الفقيه **أحمد بن مبارك** السجلماسي[15] تفطن إلى أن التبادل التجاري يعتبر من العوامل الرئيسية في انتشار عدوى هذا المرض وفي الواقع، فإن أحمد بن مبارك السجلماسي كان محقا حينما جعل الحركة التجارية حركة ناقلة للعدوى ذلك أن الدراسات الأوروبية الحديثة التي اهتمت بدراسة الطاعون الأسود الذي اكتسح أوروبا عام 1348م توصلت هي الأخرى إلى نفس النتيجة[16] وهكذا، فإذا كانت التجارة ناقلة لعناصر المدنية والأفكار والخصوصيات الحضارية، فإنها تعد كذلك ناقلة للمرض والموت.

وكانت الحركة التجارية تعرف ركودا قاتلا وقت ظهور وباء الطاعون ذلك أن أهالي المناطق غير الموبوءة كانوا يمنعون أهالي

المناطق الموبوءة من الدخول إلى بلادهم خوفاً من نقلهم العدوى الى هذه المناطق. وقد جرت العادة عند ظهور هذا الوباء أن يغادر الأشخاص الأصحاء بشكل فردي أو جماعي البلد الذي ظهر به خوفاً من العدوى، الأمر الذي كان يؤثر على التوازن السكاني من جهة، وعلى مردودية القطاعات الإنتاجية من جهة ثانية[17].

ونظراً لكثرة الضحايا التي كانت تحصدهم الطواعين، بالإضافة إلى ما كان ينتج عنها من هلع جماعي، فإن الناس كثيراً ما اعتبروا كل وباء يخلف عدداً كثيراً من القتلى طاعونا ويبدو أن هذا الخلط قد استمر في الكتابات المغربية إلى حدود نهاية القرن التسع عشر على الأقل[18]. بل إن أحد الباحثين المحدثين [19]، أشار إلى أن بعض الدارسين المعاصرين أنفسهم وقعوا في هذا الخلط والاضطراب.

ومهما كان، فان أهم طاعون حل بالمغرب الأقصى خلال عصر الموحدين هو طاعون 571هـ/1175م، ذلك أن كثيراً من المصادر أشارت إليه وإلى خطورة النتائج الديمغرافية المترتبة عنه

ومما يمكن تسجيله حول الروايات التي تطرقت إليه اتفاقها على طابعه الجهوي، اذ لم يمس –حسب هذه الروايات– سوى العاصمة مراكش وأحوازها[20].

غير أن ما يدفع إلى الشك في الطابع الجهوي للطاعون مذكور اشارة عدد من تلك المصادر إلى وفاة الشيخ الموحدي **أبي حفص عمرو الهنتاتي**، جد الملوك الحفصيين، متأثراً بهذا الطاعون وهو عائد من الأندلس. فهل يعني ذلك أن العدوى اصابته بالأندلس؟ اذا

كان الأمر كذلك، فإن هذا يعني أن الأندلس بدورها لم تسلم من هذا الوباء أم أن "المرض الوابل" أصابه بعد دخوله مجال المغرب الأقصى وقبل أو بعد وصوله إلى مدينة سلا؟

إن الأمر في كلتا الحالتين يفند روايات المؤرخين الذين ركزوا على الطابع الجهوي لطاعون 571هـ/1175م ويجعل نعتقد، كما اعتقد غيرنا[21]، أن هذا الوباء تعدى حدود مراكش، بل وحدود المغرب الأقصى برمته ليشمل بلدان الغرب الإسلامي بأكملها ومما يشجع في تبني هذا الرأي سهولة الاتصالات بين هذه البلدان سواء من الناحية التجارية، أو من الناحية الثقافية. وفضلا عن ذلك، فإن الرعب الذي نشره هذا الوباء بين ساكنة مراكش أدى بالعديد من سكانها إلى مغادرتها في محاولة منهم للنجاة بأنفسهم، وهو ما أشار إليه ابن عذاري المراكشي[22] حين صرح بأن "كل من خرج منها فاراً بنفسه مات في الطريق"

ويبدو أن هذا الطاعون استمر أكثر من عام، وبذلك وحده نستطيع تفسير اختلاف المؤرخين حول سنة حلوله. فقد تبنى البعض [23]تاريخ 571هـ/1175م، وبينما تبنى البعض الثاني [24] 572هـ/1176م ومن خلال رصد نتائجه الديموغرافية يتبين أنها كانت كارثية فابن عذاري[25]، يشير إلى أن كثرة القتلى حالت دون حملهم إلى المسجد الجامع للصلاة عليهم، الأمر الذي حدا بالخليفة أبي يعقوب يوسف إلى إصدار تعليماته بأن "يصلى عليهم في سائر المساجد رفقا بالناس في ذلك" ورغم الإمكانيات الطبية والوقائية المتوفرة للخليفة وأفراد عائلته، فإن عددا من هؤلاء لم ينج

من الإصابة بهذا الطاعون، ذلك أنه اختطف أربعة من إخوة الخليفة هم: أبو عمران، أبو سعيد، أبو عبدالله، وأبو زكريا، بل إن الخليفة نفسه كاد أن ينضاف إلى الضحايا [26].

أما على مستوى القاعدة، فإن الخسائر كانت فادحة على ما يبدو بحسب ما ذهب إليه أحد المؤرخين [27] أشار إلى أن عدد القتلى بلغ "بمراكش في اليوم الواحد ألف وسبعمائة نفس" وفي تقديرنا، فإن هذا الرقم ينطوي على مبالغة واضحة. ذلك أن استمرار الطاعون لمدة سنة وبمثل هذه الخسائر البشرية اليومية يفترض أن يتجاوز ساكنة مراكش 600 ألف نسمة وهو أمر جد مستبعد بالنسبة لمدينة مغربية في العصر الوسيط حتى وإن كانت تمثل عاصمة دولة كبرى كدولة الموحدين.

ولا يسع الباحث أمام غياب أرقام أخرى أكثر استحضاراً ومراعاة لمعطيات البشرية للعصر الوسيط سوى تبني الرقم الذي قدمه كل من ابن عذاري [28] وصاحب الحلل الموشية [29] فهما يحصران الخسائر اليومية بين مائة ومائة وسبعين شخصاً، فقصر الخليفي وحده كان يشهد سقوط ما يقارب الثلاثين شخصاً من خدمه، إلى درجة أنه أصبح شبه فارغ [30].

ومن بين كبار الشخصيات التي قضى عليها هذا الطاعون نذكر القاضي أبو يوسف حجاج بن يوسف [31]، والكاتب أبا الحكم إبراهيم بن علي بن هردوس [32]، ومشرف غرناطة أبا عمران بن فلاح [33] ونحو الأولياء أشهر... رغم ما عرف عن بعضهم من... للعلم... لم يسلموا من هذا الوباء حسب بعض الروايات [34] نذكر ...

المغرب كان من بين ضحاياه. وبالجملة فإن طاعون 571هـ كان له أثر كبير على الذاكرة الجمعية المغربية، إذ هو في نظر البعض "لم يعهد مثله فيما تقدم من الأزمنة"[35]، كما أن البعض الآخر يجعل من أثيراته النفسية بلغت حداً "كان الناس يموتون فيه من غير مرض"[36]، بل إنهم كانوا يعلمون أن الموت كان يتربص بهم في كل لحظة حتى "كان الرجل لا يخرج من منزله حتى يكتب اسمه ونسبه وموضعه وأهله"[37].

وبالعودة إلى المغرب إلى حدود الطاعون الأسود لعام 1348م الذي مس أغلب جهات العالم الوسيط، لم يشهد كثيراً من هذا الوباء لنظهور بمغرب الأقصى خلال سنة 610هـ/1213م بصاحب "المجيرة السبية"[38]، يذكر أن هذا الوباء ضرب المغرب والأندلس وهو نفس الرأي الذي يدافع عنه الناصري[39]، حيث يرى أن خسائر معركة العقاب ضد نصارى الأندلس في السنة المذكورة، أضيفت إلى خسائر هذا "الوباء العظيم الذي خيف الناس إلا قليلا" لتحلق الجو الملائم لشورا المرينيين من أجل اكتساح شرق المغرب[40] ومع ذلك فإن الخسائر الناجمة عن وباء 571-572هـ لا يمكن مقارنتها، بمثيلاتها الناجمة عن طاعون 610هـ/1213م بدليل سكوت أغلب المصادر عن إيراد أخبار تتعلق بهذا الوباء الأخير.

3- الأمراض المستعصية والأمراض الواسعة الانتشار

لم يكن الطاعون هو وحده المرض المؤرق للإنسان المغربي الوسيط، فقد كانت هناك أمراض أخرى كانت تفتك بعدد لا يستهان به من الأرواح البشرية، ويصعب أنواع معينة من المصادر ككتب

الطب والأعشية والنوازل والمناقب، يستطيع الدارس الوقوف على الامراض الأكثر انتشارا بعد الطاعون.

وتتفق المصنفات المذكورة على أن مرض الجذام يأتي من حيث الخطورة بعد الطاعون، وهو وإن لم يكن يقتل بنفس السرعة التي كان يقتل بها الطاعون، فإن النتائج الاجتماعية والنفسية المترتبة عنه تجعله مرضاً خبيثا بامتياز. والراجح أن يكون الطبيب ابن زهر[41] مجرد معبر عن رأي عامة الناس في هذا المرض حينما نعته "بالعلة الكبرى". ومن مساوئه أن لحم المريض يبدأ في التساقط عند استفحاله كما حدث للولي أبي يعقوب يوسف بن علي المبتلى الذي "سقط بعض جسده"[42] دون أن يبالي بالألم المترتب عن ذلك[43].

وكانت الدولة تلجأ إلى جمع المصابين بهذه العلة في "حارات" عرفت ب "حارات الجذمى" تبنى خارج المدن، ففي مدينة فاس كانت حارتهم تقع خارج باب الجوجة "ليكون سكناهم تحت مجرى الريح الغربية فتحمل الرياح أبخرتهم، ولايصل أهل البلد منه شيء، وليكون تصرفهم من المياه وغسلهم بعد خروجه من البلد"[44]. أما بمراكش، فإن مثل هذه الحارة وجدت شرقي المدينة[45]. ويحتمل أيضا أن يكون يعقوب المنصور الموحدي قد شيد حارتين مماثلتين بكل من سلا وقصر ابن عبد الكريم[46] (القصر الكبير).

ومهما كان، فإن هذا المرض كان منتشراً على نطاق واسع وهو بهذا الانتشار خلق مشاكل اجتماعية ونفسية للمصابين به وللأفراد المحيطين بهم. الأمر الذي دفع بالبعض إلى مساءلة الفقهاء

عن حكم الشرع الإسلامي في مخالطة المجذومين[47]. اعتماداً على هذا السؤال وأسئلة أخرى مشابهة له وردت ضمن كتب النوازل، يتضح أن المجذوم كان شخصاً مرفوضاً اجتماعياً، مما كان يضطره إلى العيش في عزلة تامة إلى حين وفاته.

ويبدو أن العامة كانت تستغل أوقات الاضطرابات والفتن مع ما يصاحب ذلك من غياب للسلطة المركزية للانتقام من المجذومين وطردهم بعيداً عن التجمعات البشرية يستشف ذلك من خلال رواية ابن أبي زرع[48] التي يشير فيها إلى انتقال جذمى فاس أيام المجاعة والفتنة الممتدة من سنة619هـ-1222م إلى 637هـ-1239م للسكنى بالكهوف الواقعة خارج باب الخوخة. ومع ذلك من الإنصاف يقتضي القول إن جذمى المغرب على عهد الموحدين حظوا بعناية خاصة من طرف الدولة، عكس أقرانهم بأوروبا الوسيطة، ذلك أن وجود هؤلاء أثار ردود فعل جماعية بلغت إلى حد الفتك بهم جماعيا كما حدث في فرنسا عام 1321م[49].

والراجح من خلال رواية ابن أبي زرع المذكورة أن الأمراء المرينيين الأوائل لم يولوا عناية كبيرة للمصابين بهذه العلة. فيعقوب بن عبد الحق، بعد أن اشتكى إليه سكان مدينة فاس من قيام المجذومين بغسل ثيابهم وأوانيهم وأوساخهم في نهر المدينة "أمر رحمة الله تعالى عامله على المدينة وهو الشيخ إدريس بن أبي قريش أن ينقلهم من هناك ليبعدوا عن ماء النهر فنقلهم إلى برج الكوكب الذي بخارج باب الجيسة من أبواب عدوة القرويين، وذلك في سنة ثمان وخمسين وستمائة"[50]

وبما بصدد الحديث عن الأوبئة والأمراض التي كانت تفتك بسكان المغرب الوسيط، نورد جدولا بأهم الأمراض الأكثر انتشاراً بعد عنفي الطاعون والجذام

وفيما يلي جدول بأهم الأمراض الأكثر انتشارا بعد عنفي الطاعون والجذام

نوع المرض	المصدر	الجزء والصفحة	ملاحظات
الفالج	رسائل ابن رشد الطبية/ كتاب التيسير في المداواة والتدبير	47/393	
السكتة	رسائل ابن رشد الطبية	393	
الصرع	رسائل ابن رشد/ كتاب التيسير	116/393	
اختناق الرحم	رسائل ابن رشد الطبية	393	
الرياح والنفخة في بدن الإنسان	رسائل ابن رشد الطبية	393	
أوجاع المفاصل	رسائل ابن رشد الطبية	393	
أوجاع المعدة	رسائل ابن رشد/ كتاب التيسير	44/393	
أمراض الكبد	كتاب التيسير	44	
لسعات الأفاعي والعقارب	كتاب التيسير	[illegible]	
قروح [illegible]	كتاب التيسير	30	
الإسهال	عيون الأنباء في طبقات الأطباء/ كتاب التيسير	ج 1 ص 107/ [illegible]	أصيب به عبد المؤمن
السل	كتاب التيسير	47	
الأورام	كتاب التيسير	[illegible]	
الصرع	كتاب التيسير	49-52-53	
أمراض الأمعاء	كتاب التيسير	72	
أمراض العين	كتاب التيسير	83	
داء الكلب (السعار)	كتاب الأغذية/ رسائل ابن رشد	393/105	
أمراض [illegible]	عيون الأنباء/ رسائل ابن رشد	ج 3 ص 112/393	
[illegible]	كتاب التيسير	129	يصيب الحكام خاصة

وفيما يلي جدول بأشهر الأطباء خلال عصر الموحدين

اسم الطبيب	المصدر	الجزء والصفحة
أبو الوليد بن رشد	عيون الأنباء	ج 3 ص 122-127
أبو الحجاج يوسف بن موراطير	عيون الأنباء	ج 3 ص 127
أبو عبد الله بن يزيد		ج 3 ص 128
أبو إسحاق بن إبراهيم الداني	...	ج 3 ص 128
أبو يحيى بن قاسم الإشبيلي	.	ج 3 ص 128
أبو الحكم بن غلندو		ج 3 ص 128
أبو جعفر أحمد بن حسان	...	ج 3 ص 129
أبو محمد الشذوني		ج 3 ص 129
أبو جعفر بن الغزال		ج 3 ص 130
أم عمرو بنت أبي مروان بن زهر	الذيل والتكملة	س 8 ص 488
أبو مروان عبد الملك بن زهر	عيون الأنباء	ج 3 ص 107

والجدير بالذكر أن أغلب هؤلاء الأطباء خدموا المنصور والناصر الشيء الذي يؤكد أن الطب عرف فترة رخاء خلال حكم هذين الخليفتين. كما تجب الإشارة إلى أن ممارسة الطب لم تعد حكراً على الرجال بل أن المرأة بدورها اقتحمت هذا الميدان، ولعل السمعة التي تمتعت بها الطبيبة **أم عمرو بنت أبي مروان بن زهر** تشهد على أن المرأة بإمكانها الوصول إلى القمة في ميادين كانت حكراً على الرجال.

ونظراً لتوالي ... فإن الدولة الموحدية حاولت جهد الإمكان السعي لسد العوز لرعاياها كلما تعرضوا لإحدى النكبات الطبيعية وإن كانت جهودها قد انصبت على الميدان الصحي بالدرجة

الأمراض والأوبئة مثلت خطراً دائما يهدد ساكنة المغرب خلال العصر الوسيط، في الوقت الذي كانت فيه بمثابة الكوارث طبيعية، فضلا عن صعوبة التنبؤ بحدوثها.

وإذا كان البعض [42] يعتقد أن داء "الزهري" أو "داء الإفرنج" كان منتشراً، وأن عدم ذكره يعود إلى أن الأمراض الجنسية غالباً ما يقع التستر عليها، فإن هذا الرأي تصعب البرهنة عليه خاصة وأننا لا نتوفر على نصوص صريحة تثبت انتشار هذه الأمراض خلال العصر الوسيط. غير أن تعدد العلاقات الجنسية للرجل والمرأة لابد وأن تكون من وراء عدد من الأمراض الجنسية التي لم يتوصل الأطباء إلى تشخيصها خلال تلك الحقبة.

والراجح أن تعرف المغاربة على الأمراض الجنسية يعود إلى نهاية العصر الوسيط بعد أن كثر وجود الأجانب من يهود ونصارى بالمغرب. فـ **الوزان** [43] الذي طاف بأرجاء المغرب الأقصى خلال القرن السادس عشر، أشار إلى أن هذه الأمراض كانت منتشرة على نطاق واسع بين سكان السهول دون سكان الجبال. وكان داء الإفرنج (الزهري) على رأس قائمة الأمراض الجنسية المعروفة بالمغرب بعد القرن الخامس عشر. ويرجع الوزان زمن ظهور هذا الداء بالمغرب إلى سنة 1492م حين طرد الدون **فرديناند** ملك إسبانيا اليهود من بلاده نحو المغرب، فكان أن ربط بعض المغاربة علاقات جنسية مع النساء اليهوديات، والأمر نفسه بالنسبة للرجال اليهود مع النساء المغربيات، الشيء الذي أدى إلى ظهور هذه الأمراض وانتشارها شيئاً فشيئاً.

4- السيول والفيضانات

انضافت إلى الطاعون والجذام والأمراض المستعصية مجموعة من الجوائح الطبيعية الأخرى التي خلفت بدورها خسائر مادية وبشرية لتجعل الإنسان المغربي يشعر بعجز واضح أمام سطوة الطبيعة وتقلباتها ومن الكوارث التي ركزت عليها المصادر التاريخية بعد الطواعين والأمراض المستعصية، تبرز السيول الجارفة والفيضانات الناتجة عن ارتفاع كميات الأمطار المتهاطلة

ويزداد الأمر سوءا حينما تتزامن مثل هذه الفيضانات والسيول مع إحدى الفتن أو اضطراب اجتماعي. نجد مصداقا لهذه الفكرة فيما أشار إليه البيذق الصنهاجي[54] من تزامن صراع الثوار الموحدين ضد الجيش المرابطي بزعامة تاشفين بن علي عام 536هـ/1141م شمال المغرب مع فيضانات مهولة دامت خمسين يوما ويبدو أن الخسائر الناجمة عنها كانت هامة. "فقد حملت الوديان، وأكل وادي سبو باب السلسلة، وفتنت جزيرة مليلية. وأكل البحر طنجة حتى إلى الجامع، وأكل وادي سبو مع وادي ورغة أحبية ملطة"[55]

كما تحدثت بعض المصادر[56] عن السيل العظيم الذي ضرب مدينة فاس عام 626هـ/1228م، الشيء الذي أدى إلى انهدام سورها الشرقي وسقوط ثلاث بلاطات من جامع الأندلس، بالإضافة إلى إتيانه على عدة دور سكنية بعدوة الأندلسيين وهناك فيضانات أخرى ورد ذكرها في كتب المناقب والتراجم عمدة من تواريخ[57] تتحدث كلها عن الآثار المدمرة للسيول على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي

5- كوارث مختلفة

تحدثت المصادر كذلك عن عدد من الكوارث التي عرفها المغرب الموحدي حتى وإن كانت لم تولها نفس الأهمية التي وليتها الحروب والطواعين، وبقية الأمراض التي أتينا على ذكرها سابقا ومع ذلك فمن أجل استكمال النظرة عن واقع الإنسان المغربي خلال القرنين السادس والسابع للهجرة، يحتم علينا الإشارة إلى بعضها.

من بين هذه الكوارث الحرائق والتي غالبا ما تكون من ورائها أسباب سياسية أو شخصية أو تنتج أحيانا عن اللامبالاة والسهو ويعد أهم حريق حدث خلال عصر الموحدين، نذكر حريق عام 607هـ/1210م[58]، الذي شب بقيسارية مراكش، وإذا علمنا ضعف وسائل الإطفاء خلال العصر الوسيط، أدركنا ولاشك، أن الحرائق كانت تخلف أضرارا اقتصادية واجتماعية ونفسية.

ومن جانب آخر، فإن العامة كانت تستغل مثل هذا الظرف لممارسة أعمال السرقة والنهب فابن عذاري[59] يذكر أنه إبان هذا الحريق " تنجمت الأرسقة الغوغاء وضروب الغرباء، فسبيوا بعض ما انفوه مما سلم من الحريق، وتسللوا به على كل طريق" كما ذكر أيضا أن خسائر التجار المحليين والغاربين كانت كبيرة، فقد "ذهب للتجار الواردين والقاطنين والدائنين من الأموال الجسيمة ما لايحصى وافتقر فيها أمة من ذوي اليسار، وأصبحوا يتكففون الناس حيارى على الأقطار"[60].

كما عرفت مدينة فاس عام 646هـ /1248م حريقا مشابها للحريق الذي عرفته قيسارية العاصمة مراكش، وحسب المصادر

نتج أشارت إليه[61]، فإن نتائجه كانت كارثية على الاقتصاد المدينة فقد "احترقت أسواق فاس من قنطرة الصانعين قرب باب سلسلة ... حرقت سوق السقاطين والعمادين والسمطريين والصواسيير ووصلت الى باب الحبالين من جامع القرويين"[62].

كما نجد بالمصادر إشارات تهم كوارث أخرى كهجومات الجراد على المزروع والثمار[63] والزلازل[64]، وظاهرتي الكسوف والخسوف[65][66] وهي كلها ظواهر حظيت باهتمام الإنسان المغربي الوسيط إما بسبب نتائجها الاقتصادية والاجتماعية الوخيمة أو لمجرد عدم فهم أسبابها.

6 – النتائج الاقتصادية والاجتماعية للجوائح

قبل التطرق لموقف دولة الموحدين من الجوائح والكوارث الطبيعية، نرى من الضروري الوقوف، أولا عند النتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن هذه الجوائح، لأن هذا الوقوف هو وحده الذي سيؤهلنا لمعرفة مجمل التدابير التي اتخذتها الدولة، وكذا على حدود تدخلها.

ومن الأمور التي تتكرر في المصادر التاريخية إبان كل حديث عن المجاعات الإشارة الى ارتفاع الأسعار، وخاصة منها، أسعار المواد الغذائية. وينتج هذا الارتفاع، عادة، عن ندرة هذه المواد في الأسواق بسبب شلل الحياة الاقتصادية، وخاصة النشاط الزراعي، علما أنه ينبغي أن نضيف إلى العوامل الطبيعية التي تكون وراء ضعف وقلة محصول الأرض عاملا آخر من صنع الإرادة البشرية، ونعني به احتكار المواد الغذائية وعلى رأسها القمح والشعير

فقد كان الخوف من الجوع أو التنبؤ بحدوث سنة عجفاء من وراء دفع بعض الفلاحين إلى تخزين إنتاجهم لمواجهة الطوارئ. وفضلا عن ذلك، فإن التجار يقومون باحتكار هاتين المادتين مما كان يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع أثمانهما، وبذلك يحقق هؤلاء المحتكرون أرباحاً طائلة من وراء هذه العملية.

ويقدم ابن عذاري[67] مثالا واضحاً عن مثل هذا الاحتكار المبني على التنبؤ والتخمين حين أشار إلى قرار الخليفة **عبد الواحد الرشيد** بالخروج في حملة ضد عرب الخلط خلال مجاعة 632هـ/1234م، أدى إلى ظهور الحنطة بمدينة مراكش بكميات كبيرة. وسبب ظهورها يعود إلى أن المحتكرين توسموا في الرشيد إمكانية فك الحصار على المدينة، فعملوا على إخراجها إلى السوق، وقد "كان عندهم منها ما تنتشي به أحوال الناس مدة طويلة، لكن حب النفس منعهم من إخراجه والتمسك به".

على أن تعاليم الشرع تعد واضحة في هذا الصدد فهي تمنع الاحتكار المضر بالناس، بينما تجيز للإنسان ادخار قوته وقوت عياله وتستثناء أوقات المحن والمجاعات، فإن الاحتكار يعد مشروعاً بدليل قول أحد الفقهاء[68]: "فأما من جلب طعاماً، فإن شاء باعه وإن شاء احتكر إلا إن نزل نازلة وأمر ضروري المسلمين، فيجب على من كان عنده ذلك أن يبيعه بسعر وقته، فإن لم يفعل أجبر على ذلك إحياء للهمم وإبقاء للرمق، وأما إن كان اشتراه من الأسواق واحتكر وأضر بالناس، فيشترك فيه الناس بالسعر الذي اشتراه به"

وبطبيعة الحال، فإن القمح والشعير كانا مادتين أساسيتين في

مجمعة الإنسان المغربي خلال العصر الوسيط، والنقص الذي يصيب إنتاجهما يؤدي عادة إلى مصاعب اجتماعية واقتصادية، بل ويؤدي أحيانا إلى مجاعات مهولة. وقد حق للمؤرخ فرنان بروديل[69] أن يعتبر القمح صاحب القول الفصل في تاريخ بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط. فمصادفته يؤثر على الفقراء أكثر مما يؤثر على الأغنياء، ذلك أن للأغنياء مخزونهم الخاص. كما حق له أيضا أن يعتبر السؤال عن "الصابة" القاسم المشترك بين حكام دول حوض البحر الأبيض المتوسط، بحكم عودته المتكررة في مراسلاتهم الرسمية منذ مطلع السنة إلى نهايتها[70].

وتقدم بعض المصادر أمثلة عن ارتفاع أسعار مادتي الشعير والقمح في مجاعة عام 536هـ/1141م. يذكر البيذق أن ثمن "الشعير بيع في ذلك الوقت ثلاثة دنانير للسطل"[71] في حين "بلغ قفيز القمح ثمانين دينارا" إبان إحدى المجاعات التي ضربت المغرب خلال فترة حكم الخليفة عبد الواحد الرشيد[72].

والظاهر من خلال بعض النصوص[73] أن المدن الكبرى كانت تغلق أبوابها ليلا حتى لا يتسلل إليها سكان أحوازها الفارين من وطأة المجاعة. وقد خلقت مثل هذه الهجرة مشاكل لا حصر لها، لعل أهمها مشكل الإرث، ذلك أن أبا عمران الفاسي الفقيه المالكي المعروف[74] سئل عن حكم الشرع في من خرج مهاجرا أيام مجاعة أو مثيله الذاهب نحو بلاد الطاعون هل ينتظر ذووه ظهوره أو يعتبرونه في عداد الأموات؟ فأجاب قائلا: "من خرج إلى بلاد الطاعون أو خرج في زمانه، فيرثه ورثته يوم خروجه"

كما كان شائعا أيضا أن تفر النساء من البوادي إلى الحواضر تحت ضغط المجاعة، فتدعين أنهن أرامل وأن عدتهن انقضت طلبا للزواج [75] ومادام أن أحكام الشرع واضحة في هذا الصدد إذ لا يصدق إلا بينة، فإن عجزت عن الإتيان بها بقين من دون زواج، الأمر الذي يفوت عليهن هذه الفرصة، مما يعرض أكثرهن للتشرد أو التسول، إن لم يؤد إلى سقوطهن في أحضان الرذيلة وتعاطي البغاء.

ويتضح من خلال تصفح كتب المناقب والتراجم على الخصوص أن عددا من الأولياء المنتمين إلى الشريحة المترفة تدخلوا للحد من العواقب الناجمة عن المجاعات. فهذا الولي عبد الرحمن بن عش المعروف **بابن العجوز** يقوم بتحبيس فدان زرعه الواقع بباب الحبيسة –أحد أبواب مدينة فاس– على المساكين [76]. وهذا أبو زكريا يحيى بن عبد الرحمن التادلي يتصدق بحمولة غرفتين من القمح على المساكين خلال المجاعة التي ضربت مدينة فاس عام 571هـ/1175م، حتى أنه لم يترك لابنه الصغير ما يسد به رمقه [77] وهذا ولي ثالث يقدم على توزيع عدة أحمال من القمح على المساكين خلال مجاعة كذلك [78]. وهناك أمثلة عديدة قد يطول سردها وردت ضمن المصنفين المنوه بهما [79] تشهد كلها بحضور الأولياء الفاعل إلى جانب الفئات المستضعفة خلال سنوات القحط والمجاعة

وكانت صلوات الاستسقاء تقدم العزاء النفسي للجياع والمتضررين، وتوفر للسلطة هامشا إضافيا من الوقت لانتظار جود

السماء ويبدو أن الخلفاء الموحدين شجعوا الناس على المشاركة المكثفة في مثل هذه الصلوات إلى درجة سماحهم لليهود والنصارى بالمساهمة فيها إلى جانب المسلمين[80] كما يبدو من خلال بعض الروايات الموثوق بأصحابها[81] أن تقنية خزن المحاصيل الزراعية في المطامير شرع في العمل به إبان عصر الموحدين بالذات وتشير رواية أخرى إلى إمكان مكوث الزرع داخل هذه المطامير ما بين الستين والسبعين سنة[82].

ومهما كان، فإن ضراوة الجوع والصراع من أجل البقاء دفعا بالناس إلى ابتكار أساليب جديدة في التغذية، حيث نجدهم في المناطق التي يكثر فيها الجراد "يستعملونه طبخاً وقلياً"[83] على الرغم من خطورته على الصحة حسب أطباء الفترة إذ "يحرق الدم ويعقب آفات كثيرة"[84]. كما أكلوا أيضا أصول وعروق لنباتات[85] وثمرة شجرة الجميز[86]

ودون الحديث عن إقدام الفلاحين على ذبح دوابهم أيام المجاعات، مما كان يعرض الثروة الحيوانية للإبادة، فإن ما يمكن الإشارة إليه هو أن بعض الروايات ذهبت إلى حد القول بإقدام الإنسان على أكل لحم أخيه الميت[87] وفي المدن الساحلية التي ترتادها السفن النصرانية "كان بعض الناس يسلمون أنفسهم للنصارى ليشبعوا عندهم الطعام"[88]. وبالموازاة مع ذلك كثرت أعمال النهب والسرقة حتى أن ممتلكات الأولياء أنفسهم لم تسلم من السطو عليها من طرف بعض عناصر العامة[89]

كما شاع، أيضاً، لجوء الفلاحين الصغار إلى اقتراض كميات معلومة من القمح والشعير من الفلاحين الكبار على أن يردوا ما اقترضوه إما عينا أو نقداً عند تحسين الأحوال. وفي هذا الصدد ظهر فقهاء وعدول متخصصون في كتابة صكوك السلف وصكوك الإبراء عند الرد[90] ومن نافلة القول التأكيد على أن القمح كان عملة نادرة في مثل هذه الحالات، بل إن الدولة نفسها لجأت، أحيانا إلى تأدية أجور موظفيها بواسطة القمح[91] والراجح أن يكون عددهم مهم من الوفيات قد نتج عن تغير عادات الناس الغذائية إبان فترة الجاعات كتناولهم للأعشاب المضرة.

7- تدخل الدولة للحد من وقع الجوائح على رعاياها

إذا كان الإسلام يعترف للدولة بعدد من الحقوق على رعاياها، فإنه في المقابل يلزم الدولة بتقديم عدد من الخدمات مقابل تلك الحقوق. وإذا كانت الدولة الوسيطية تجعل مسألة الدفاع عن رعاياها ضد أي عدوان كيفما كان مصدره على رأس أولوياتها، فإن هذه الخدمة لم تكن وحدها كافية للاعتراف بشرعيتها ذلك أن العدوان قد لا يكون مصدره الإنسان وحده، فقد لاحظنا كيف أن "عدوانية" الطبيعة وما ينتج عنها من خسائر بشرية ومادية كانت تشكل هاجساً مؤرقاً للإنسان المغربي الوسيط.

لقد شكلت الكوارث الطبيعية تهديداً حقيقيا للسلطة فبالإضافة إلى الاضطرابات المصاحبة، عادة، لها من سرقات ونهب واعتداء على حرم الملكية. فإنها تضع السلطة في واجهة الأحداث حين يسطر

أسس تدخلها للتقليل من هول وقعها والتخفيف من نتائجها. فهل قامت دولة الموحدين بالأدوار المنوطة بها عند حلول كارثة ما؟

بخصوص الجفاف والفيضانات والحرائق، قليلة هي النصوص التي تشير إلى تدخل دولة الموحدين للتخفيف من هول وقعها ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية. على أنه ينبغي الاعتراف بأن الخلفاء والأمراء الموحدين اهتموا على غرار رعاياهم بالجفاف وتمنوا زواله. يظهر ذلك بجلاء في ديوان الأمير **أبي الربيع سليمان الموحدي** الذي نظم بيتين[92]، يصف فيهما إحدى كوارث الجفاف التي حلت بالمغرب زمن يعقوب المنصور.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الدولة كانت، عادة، ما تقتطع مجموعة من الرسوم الجبائية العينية من مداخيل الفلاحين وتجار المواد الغذائية لتقوم بخزنها قصد التصرف فيها عند الحاجة. والراجح أن تكون دولة الموحدين هي أول دولة في الغرب الإسلامي تقوم بهذا الإجراء. وليس من الصدفة في شيء أن يطلق على الدولة لفظ "المخزن"[93] بدءاً من هذه الفترة بالذات، ليستمر بعد ذلك في التداول إلى وقتنا هذا.

وهكذا، فإن الضرائب العينية كانت تغني البلاط السلطاني وتعفيه من شراء بعض المواد الغذائية وعلى رأسها القمح والشعير بل إن الدولة عندما يتوفر لديها فائض كبير منها تقوم ببيعها في الأسواق[94]. غير أنه في حالة كوارث الجفاف، فإنها تقدم على توزيع محتويات مخازنها مجاناً على المستضعفين والجياع. وفي هذا العمل

تقوم بتوريد مراكز التموين مراطبين، فمن جهة تخفف من بؤس السكان، ومن جهة أخرى تحول دون قيام اضطرابات قد تهدد مشروعية وجودها.

وعن حضور المخزن الموحدي إلى جانب الفئات المتضررة من الكوارث الطبيعية، يقدم الخليفة **يوسف المستنصر** (610هـ-1213/620هـ-1223م) نموذجاً حياً عن هذا الحضور، فبعد مجاعة 616هـ/1219م وما نتج عنها من ندرة في المواد الغذائية وارتفاع في الأسعار، أعطى أمره "بفتح المخازن المعدة لاختزان الطعام، ففتحت للعامة وفرقت عليهم. تذكر أنها كانت بثمن للأقوياء وبغير ثمن للضعفاء"[95] ولم يكتف المخزن الموحدي بهذا الإجراء وحده بل أقدم أيضاً على فتح بيت المال وتوزيع مساعدات مالية على المحتاجين، وكانت نتيجة هذا التدخل المزدوج أن "تحسنت أحوال الناس"[96].

ولم يقتصر دور المخزن الموحدي على التدخل لصالح الشرائح المستضعفة إبان فترات الجفاف وحدها، بل إننا نعثر على مثال يوضح حضوره الفاعل لإيجاد الحلول الملائمة للمشاكل المترتبة عن كوارث الحرائق. فقد سبق أن أشرنا إلى أن عهد الخليفة أبي محمد الناصر شهد حريقاً مهولاً أتى على مجمل بضائع وودائع قيسارية مراكش، وكان تدخل الدولة في هذه المرة أيضاً حاسماً وبين مدى انشغالها بالنوائب التي تصيب رعاياها، ذلك أن الخليفة الناصر عمل على إعادة بناء هذه القيسارية، فاسترجعت نشاطها السابق[97].

ولم يقف الناصر عند هذا الحد، بل إنه أطلق الحوانيت من

كل احياء المدينة والقرى القريبة من مراكش للبحث عن متورطين في أعمال النهب والسرقة أثناء اندلاع النيران. وعن هذا الاجراء يقول المورخ ابن عذاري[98] "وأمر الناصر بالبحث عنى من وجد شيء يذكر عليه من أمتعة التجار، وعثر عليه بالتجسس والاختبار فلقط من أخلاط الناس قوم قلائل ومن من متعفين بالعباد فنموا عن اخرهم. وبقي البحث عن سائرهم" وهكذا فان هذين المثالين يقدمان الحجة على الحضور الفعلي للحضور الحكومي الموحدي الى جنب الرعايا المتضررين من الكوارث الطبيعية وهو حضور ساهم، ولاشك، في تدعيم وترسيخ مشروعية الحكم.

واذا كنا قد اشرنا إلى ندرة النصوص التي توضح تدخل الدولة ابان الكوارث الطبيعية من حرائق وفيضانات وسيول وزلازل ومجاعات، فإن هذه الندرة لاتنطبق على تدخلها في الميدان العلاجي والاستشفائي ذلك انما نعثر على وفرة من النصوص التي تشيد كلها باهتمام دولة الموحدين بتوفير العلاجات الضرورية للمرضى و بحث عن الأدوية المناسبة للامراض الواسعة الانتشار وقد بلغ الطب على عهد الموحدين درجة من التطور كان معها الاطباء يجربون الأدوية في الحيوانات والطيور قبل إعطائها للمرضى. الشيء الذي يسمح عن وجود مختبرات و"معامل" لصناعة الادوية وللفحص.

يستشف ذلك من خلال رواية أبي العباس أحمد التيفاشي في كتابه أزهار الأفكار في جواهر الأحجار[99] التي يذهب فيها الى أن يعقوب المنصور فرق حصوات الترياق على مختلف ممثلي حيث

مدينة مراكش لتوزيعها على السكان إلا أنه أوصاهم قبل ،
يسلموها للمرضى بإجراء تجارب عليها لتحديد الحقيقة من الزائفة منها
فكان أن جربوها في مجموعة من الديكة الملسوعة من طرف
العقارب والأفاعي وبهذه الوسيلة تمكنوا من عزل الحقيقية من
الزائفة فكان من بين 280 حصاة التي سلمها لهم الخليفة 60 حصاة
حقيقية و220 زائفة.

وهكذا، فإننا لا نغالي إذا قلنا بأن حرفة الطب وصناعة الأدوية
قد بلغت الذروة على عهد الموحدين فبالإضافة إلى المثال الذي
أورده التيفاشي بإمكان الباحث العثور على شهادات "محايدة" لم
تصدر عن مؤلفين مغاربة أو أندلسيين قد نتهمهم بالتعصب والتحيز
للدولة القائمة، بل هي صادرة عن مؤلفين مشارقة ومسيحيين
بخصوص شهادة المشارقة نورد شهادة المؤرخ **الحافظ الذهبي** في
حق الطبيب الأندلسي المغربي، أبي بكر بن عبد الملك بن زهر
طبيب الخليفة الموحدي يعقوب المنصور المتوفى عام ٥٩٥هـ
/1198م –وهي بالمناسبة نفس سنة وفاة المنصور– الذي وصفه بأنه
"شيخ الطب وجالينوس العصر"[100] أما بخصوص شهادة
المسيحيين، فنكتفي بالإشارة إلى شهادة غريغوريوس المطلي
المعروف بـ ابن **العبري** المتوفى عام 685هـ/1286م في حق
الطبيب **أبي الحكم المغربي/الأندلسي** وما حققه من شهرة في كل
من العراق وسوريا[101]

وبعد ما تقدم دليلا على اهتمام دولة الموحدين نستطيع
الاستشهاد بإقدام الخليفة المنصور على تشييد مارستان[102]

عظيم لعلاج المرضى والمجانين[103] وقد حظي هذا المارستان باهتمام مؤلفي المرحلة الوسيطية كما حظي باهتمام الدارسين المحدثين عربا وأجانب. وبالعودة إلى كتاب المعجب في تلخيص أخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي[104]، سنجد وصفا دقيقا لهذا المارستان بدءاً من موقعه، مروراً بفضائه الداخلي وانتهاء بما يحتوي عليه من فراش وأثاث. ومن اللافت للانتباه في وصف المراكشي أن المارستان المذكور بالإضافة إلى كونه مستشفى، كان أيضا، مختبراً لصنعة الأدوية والمعاجين والأشربة التي يحتاجها المرضى. وكانت الإقامة فيه مجانية، حيث كانت الدولة تتكفل بدواء المرضى وتغذيتهم ولباسهم. والأكثر من هذا كله، فإن المرضى الفقراء كانوا يمنحون عند مغادرتهم المستشفى مبلغا من المال يستعينون به على مواجهة أعباء الحياة الى حين انتهاء فترة النقاهة، واستعادتهم لصحتهم بالكامل. وفيما يلي وصف هذا المارستان كما ورد عند عبد الواحد المراكشي:

وبنى بمدينة مراكش بيمارستانا ما أظن أن في الدنيا مثله وذلك أنه تخير ساحة فسيحة بأعدل موضع في البلد، وأمر البنائين بإتقانه على أحسن الوجوه، فأتقنوا فيه من النقوش البديعة والزخاريف المحكمة ما زاد على الاقتراح وأمر أن يغرس فيه، مع ذلك من جميع الأشجار المشمومات والمأكولات، وأجرى فيه مياها كثيرة تدور على جميع البيوت، زيادة على أربع برك في وسطه، إحداها رخام أبيض، ثم أمر من الفرش النفيسة أنواع الصوف والكتان والحرير والأديم وغيره بما يزيد عن الوصف ويأتي فوق النعت، وأجرى له ثلاثين

دينارا في كل يوم برسم الطعام وما ينفق عليه خاصة خارجا عما جلب إليه من الأدوية وأقام فيه الصيادلة لعمل الأشربة والأدهان والأكحال وأعد فيه للمرضى ثياب ليل ونهار للنوم من جهاز الصيف والشتاء. فإذا نقه المريض فإن كان فقيرا أمر له عند خروجه بمال يعيش به ريثما يستقل، وإن كان غنيا دفع له إليه ماله وترك وسببه ولم يقصره على الفقراء دون الأغنياء، بل كل من مرض بمراكش من غريب حمل إليه وعولج إلى أن يستريح أو يموت وكان في كل جمعة بعد صلاته يركب ويدخله، يعود المرضى ويسأل عن أهل بيت أهل بيت، يقول: كيف حالكم؟ وكيف القومة عليكم؟ إلى غير ذلك من السؤال، ثم يخرج لم يزل مستمرا على هذا إلى أن مات رحمه الله"

وهكذا، فإن هذا المارستان أو "دار الفرج" كما أسماه صاحب كتاب الاستبصار[105] موقعه ومحتوياته، ونظام عمله، هو الذي دفع المؤرخ الفرنسي روبي ميلي (R.MILLet)[106] إلى عقد مقارنة بينه وبين مستشفيات أوروبا الوسيطية فلاحظ أن هناك فرقا شاسعا بين مستشفيات المغرب الموحدي وبين مثيلاتها بأوروبا المسيحية خلال العصر الوسيط، بل تعدى ذلك إلى التصريح بأن مارستان المنصور يفوق حتى على مستشفيات باريس عند بداية القرن العشرين.

ولم يكن مارستان مراكش هو المارستان الوحيد الذي شيده المنصور، بل شيد أيضا مارستانين آخرين بكل من سلا وقصر بن عبد الكريم[107] وبالإضافة إلى سياسة بناء المارستانات

والمستشفيات التي اشتهر بها المنصور، فإنه اشتهر أيضاً ببناء حارات لإقامة المجذومين، وكان تشييدها يتم في العالب خارج أسوار المدن، بعيداً عن التجمعات السكنية تلافيا لانتشار العدوى. كما كانت الدولة هي المتكلفة بالإنفاق على هؤلاء المرضى[108].

ولم تنس الدولة الأطفال الأيتام الذين يعانون من وضع اقتصادي واجتماعي صعب فيعقوب المنصور- على سبيل المثال- "كان كلما دخلت السنة يأمر أن يكتب له الأيتام المنقطعون، فيجمعون إلى موضع قريب من قصره، فيختنون، ويأمر لكل صبي منهم بمثقال وثوب ورغيف ورمانة وربما زاد على المثقال درهمين جديدين"[109].

وبالمثل، فإن دولة الموحدين أولت اهتماما واضحاً للمشتغلين بالقطاع الاستشفائي، وخاصة المشتغلين منهم بالطب الشعبي. ولايخفى أن الممارسة الطبية لم تكن مقصورة خلال المرحلة المدروسة على الأطباء المشهود لهم بالكفاءة والخبرة، بل إن أفراداً عديدين من الشرائح الدنيا للمجتمع، اتخذوا من هذه المهنة مصدراً للاسترزاق. وفضلا عن ذلك، فإن العديد من أولياء المرحلة اتخذوا من إبراء العلل المستعصية كرامات تميزهم عن غيرهم من أقرانهم من جهة، وتقربوا بها إلى قلوب العامة من جهة أخرى.

ويقدم **أحمد بابا التومبوكتي**[110] مثالا للصراع والتنافس الذي استعر بين الأولياء والأطباء في مجال الطب والمداواة. فالأطباء كانوا ينكرون على الأولياء تدخلهم في هذا الميدان

بينما سعى الأولياء إلى إبراز قدراتهم "الخارقة" على معالجة الأمراض المستعصية فـ أبو مدين الغوث مثلا "أوتي له بصبي به المر الحصى فجعل يده على صدره وقلبه وحرك شفتيه ونفخ فيه ثلاثاً، وقبض بعنف وقوة على ذكر الصبي، وتجمع وقذف خمس حصيات قدر الحمص مخضوبة بالدم وسكن ألمه حينئذ"[111].

وهذا أبو يعزى الذي كان باستطاعته "إبراء المجانين والمرضى، وشفاء ذوي العاهات"[112].

والظاهر من خلال النصوص أن الصراع بين الأولياء والأطباء كان ينتهي في غالب الأحيان لصالح الأولياء[113] شفيعنا فيما نذهب إليه أن سمعتهم تجاوزت نطاق الشرائح الدنيا لتصل إلى الشرائح العليا من المجتمع الموحدي من ذلك مثلا، أن أبا يعزى "قصد إليه بعض أعيان الوقت، وقد جن جنونا صعباً، وكان يصرع كثيراً، فصرعه بما كان يصرع به غيره"[114] على أن احتراف مهنة الطب لم يكن مقصوراً على الرعايا المسلمين دون غيرهم، فالنصوص تشير إلى اشتغال بعض العناصر اليهودية والنصرانية بأمور الطب والعلاج[115]، الأمر الذي يوضح مدى الحرية التي تمتعت بها الأقليات خلال عصر الموحدين.

وبالعودة إلى كتاب "تنبيه الحكام على مآخذ الأحكام" لـ محمد بن عيسى بن المناصف المتوفى عام 620هـ/1223م، نستطيع أن نتبين وضعية الطب خلال عصر الموحدين مع تحديد أصناف المشتغلين به. كما سنكشف في الآن ذاته مختلف أشكال

تدخل الدولة لتنظيم هذا القطاع وزجر المتلاعبين بصحة الناس[116].
وقد تراوحت العقوبات التي ينزلها قضاة الدولة بمنتحلي الطب من مشعوذين ودجالين ما بين الضرب بالسياط والسجن والدية[117].

ومن خلال النصوص الطبية يتضح أن التسمم الناتج عن "السموم المستخرجة والحيوانية وعض الهوام ونهشها ولدغها"[118] شكل أولوية حقيقية بالنسبة للطب الوسيط ذلك أن التجارب العديدة التي قام بها الأطباء استهدفت إيجاد "ترياق" ناجع لإنقاذ حياة الناس الذين يتعرضون لعضات كلاب مسعورة، ولدغات الأفاعي والعقارب، وغيرها من الزواحف السامة.

فالطبيب أبو مروان بن أبي العلاء بن زهر، طبيب الخليفة عبد المومن بن علي ألف "الترياق السبعيني، واختصره عشاريا واختصره سباعيا، ويعرف بترياق الأنتلة"[119] ونفس الهاجس استمر خلال فترة حكم يعقوب المنصور، الذي أمر الفيلسوف والطبيب ابن رشد الحفيد أن يثبت "له على طريق البرهان الطبي ما قاله الأطباء في المواضع التي يستعمل فيها الترياق وما صنعوه من أفعاله"[120].

وكانت أنواع الترياق المستعملة في علاج حالات التسمم المذكورة هي مسحوق السرطانات النهرية إذا "أمكن سحقها أو سحق أكثرها بعدت من عضة الكلب"[121].

ثم معجون فربيون[122] والمثروديطوس[123] وترياق الفاروق المتخذ من سموم الأفاعي الإناث[124] دون أن ننسى بعض

الزمرد[125]، والطين المختوم[126]، ودهن البلسان[127]، وحجر البازهر[128] والظاهر أن أحد أنواع الترياق وهو الذي أسماه ابن أبي صمعة بالترياق الكبير[129] كان الخمر يدخل ضمن مركباته، مما طرح مشكلاً حقيقياً أمام تصنيعه، لأن الدولة من الناحية الظاهرية على الأقل قد حرمت تحريما مطلقا كل أنواع الخمور[130].

ومن المظاهر الأخرى لتقدم الطب خلال فترة حكم يعقوب المنصور بالخصوص، وجود "صيدلية" خاصة بالخليفة عرفت "بخزانة الاشربة" كان يشرف عليها الطبيب **ابو يحيى بن قاسم الاشبيلي**[131] الذي ظل يشغل هذا المنصب الى حين وفاته أيام الخليفة يوسف المستنصر، ليعوضه ولده في هذه المهمة[132]. ولم تقتصر ممارسة الطب على الرجال دون النساء، حجتنا في رواه ابن عبد الملك[133] عن **أم عمرو بنت مروان بن زهر** أخت الطبيب **أبي بكر بن زهر**، ذلك أنها "كانت متقدمة في الطب، ماهرة في التدبير والعلاج وحظيت بذلك عند أمراء بني عبد المومن، فكانت تلج قصورهم، وتنظر في علاج مرضى نسائهم وأطفالهم وإمائهم وقد تستفتي في الطب لرجالهم، فتزيد مكانة إلى مكانتها التي يقتضي محتدها المؤثل وشرفها المؤصل"

والراجح أن هذا التقدم الذي شهده الطب خلال عصر الموحدين قد تراجع خلال الحقب اللاحقة من تاريخ المغرب، وخاصة خلال القرن السادس عشر بفعل التغلغل البرتغالي وحلته لأوضاع مضطربة من النواحي السياسية والإقتصادية والإجتماعية. دلت على

ما تذهب إليه تلك الشهادة التي أدلى بها الحسن الوزان[94] عن ريزنه لإقليم حاحا، فهو لم يصادف به "أي طبيب من أي صنف، ولا أي جراح، ولا عقاقيري. ويكاد جميع الأدوية والعلاجات تكون بالكي بالنار كما تعالج الحيوانات ويوجد حقا بعض الحلاقين الذين تقتصر عمليتهم الجراحية على ختان الأطفال ولايستعمل الصابون في هذه البلاد ويستعمل الرماد مكانه".

يستنتج من خلال الحصاد النهائي للنصوص التي أمكن العثور عليها، حول الأوبئة والمجاعات والكوارث الطبيعية عموما ودور الدولة في التخفيف من وقعها على رعاياها أن مؤرخي العصر الوسيط لم يولوا اهتماما ذا بال لمثل هذه القضايا التي تهم أغلب الشرائح الاجتماعية. وحتى النصوص التي أوردها ضمن مصنفاتهم، إنما جاءت عرضاً في سياق الحديث عن علاقة الخلفاء والسلاطين بتلك الأوبئة والكوارث.

وهذا الأمر لايدعو، مع ذلك، للغرابة. فالمتخصص في تاريخ المرحلة، يعرف أكثر من غيره، أن عقلية المؤرخ ليست، في التحليل الأخير سوى نتاج لمجموع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. أولنقل بتعبير أكثر حداثة إنها تعبير عن "إبستيمي" العصر وهذا "الإبستيمي" كان يجعل التاريخ "الحقيقي" في نظر أغلب مؤرخي تلك المرحلة هو ذاك الذي يعبر عن مشاعر الحكام والسلالات الحاكمة.

وقصد الخروج بتصور عام عن هذه القضايا، يلزم تجاوز الحوليات السياسية التقليدية نحو أصناف مصدرية أخرى، وردت بها نصوص على غاية من الأهمية تهم الجوانب المشار إليها. وهكذا فإن كتب النوازل وكتب الطب والمقالات الطبية وكتب الأغذية، فضلا عن كتب المناقب وكتب التراجم، وكتب الحسبة والبدع، بإمكانها ملء البياضات المتعددة التي تعاني منها كتب التاريخ التقليدية.

هوامش

1- التنبكتي أحمد بابا "كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج" دراسة وتحقيق محمد مطيع، رسالة دبلوم الدراسات العليا، مرقونة، خزانة كلية الآداب، الرباط، ص 198-199

2- ابن الزيات أبو يعقوب يوسف التادلي، "التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي" تحقيق أحمد التوفيق، الرباط 1984 ص 263

3- التعريف بسيدي أبي يعزى- ورقة 38.

4- الأزموري محمد بن عبد العظيم، "بهجة الناظرين وأنس الحاضرين" مخطوط الخزانة العامة، الرباط، رقم د 947، ص 79

5- ابن الموقت محمد المسفيوي المراكشي، "السعادة الأبدية في التعريف بمشاهير الحضرة المراكشية" ط 1، الدار البيضاء، دون تاريخ، ص 18-19

6- ابن القاضي أحمد المكناسي، "جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس" تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط 1974، القسم الثاني، ص 392

7- بوتشيش . التسيمي، "الكوارث والأزمة وكرامات الأولياء، كتابة خلال عصري المرابطين والموحدين نموذجا" مجلة دراسات عربية عدد 3/4- يناير/فبراير 1996 ص 75

8- كتاب الأغذية ص 146

9- مقالة في الأمراض الوبائية ص 1

12- نفسه ص 1

نفس المصدر والصفحة

- مجموعة من المؤلفين: "أجوبة على أسئلة فقهية" مخطوط الخزانة العامة الرباط رقم ق684 ص 20

13- توفي ابن منصور الناولي بمجاعة سلس سنة 810هـ. انظر جذوة الاقتباس ج 2 ص 475

14- جني الأزهار ... ص 222 وكذلك مجهول: "ذكر مشاهير ... في التدبير" مخطوط الخزانة العامة الرباط رقم د 394 ضمن مجموع ورقة 17

15- السطي أحمد بن ... "جواب في المكاس ..." مخطوط الخزانة العامة الرباط رقم د 854 ضمن مجموع ص 87

16-duby (G) "L'Europe au moyen âge" flammarion,1984, p 192

voir aussi CHaunu (p) L'expansion Européenne du XIIIeme au XVeme siecle Nouvelle clio.P.U.F 2eme E.D 1983.P 104-105

17- العمادي: مرجع سبق ذكره، سقوط دولة الموحدين" ليبيا 1981 ص129

18- حول المجاعات والأوبئة ص 104

19- أن الطاعون حسب الأبحاث الطبية المعاصرة عبارة عن حمى تنقسم إلى نوعين: النوع الأول المعروف بالدبلي الذي يصيب خصوصا الغدد اللمفاوية والنوع الثاني وهو الأخطر يتميز بظهور التهاب رئوي وتلعب الفئران والبراغيث دورا مهما في نقل جرثومة المرض إلى الإنسان. انظر: أرنولد ... "الطب الإمبريالي والمجتمعات المحلية" ترجمة مصطفى إبراهيم فهمي سلسلة عالم المعرفة [illegible] 1998 ص 217

20- ابن الأحمر عبد الله محمد "روضة النسرين" أعاد بناءه وعلق عليه الدكتور إحسان عباس بيروت 1986 ص72 وكذلك مجهول "ورقات في التاريخ" مخطوط الخزانة العامة الرباط رقم د 773 ضمن مجموع ورقة 102 وأيضا الناصري أبو العباس أحمد "الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى" تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري الدار البيضاء ج 2 ص151 وكذلك مجهول "كتاب الحلل الموشية في الأخبار المراكشية" تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة الدار البيضاء 1979 ص 198 وكذلك "البيان المغرب" ص 136-137

21- سقوط دولة الموحدين ص 124

22- البيان المغرب ص 136

23- نفسه ص 136 الحلل الموشية ص 151 كتاب التواريخ ص 15 الاستقصاء ج2 ص 151 ورقات في التاريخ ورقة 102

24- الكتاني محمد بن جعفر "سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بمدينة فاس" طبعة حجرية، دون مكان ولا تاريخ الطبع ج1 ص174 نقلا عن [illegible] ص 72

25- البيان المغرب ص 163

26- نفسه ص 163 الحلل الموشية ص 151 كتاب التواريخ ص 15

27- ورقات في التاريخ ورقة 102

28- البيان المغرب ص 137

29- الحلل الموشية ص 158

30- نفس المصدر ص 77

31- سقوط دولة الموحدين ص 29

32- نزهة الأنظار ج1 ص 174

33- البيان المغرب ص 136

34- مجهول ... تاريخ ... "مخطوط الخزانة العامة بالرباط رقم 1252 ... ص 23

35- نفس المصدر والصفحة

36- مجهول "الذخيرة السنية" تحقيق عبد الوهاب بن منصور الرباط 1972 ص 49

37- الاستقصا ج 3 ص 4

38- الذخيرة السنية ص 49

39- الاستقصا ج 3 ص 4

40- نفسه ص 5

41- ابن زهر ابو مروان عبد الملك "التيسير في المداواة والتدبير" تحقيق محمد بن عبد الله الروداني الرباط 199 ص 378

42- التشوف ص 302

43- نفس المصدر والصفحة

44- علي ابن ابي زرع الفاسي: الأنيس المطرب بروض القرطاس" تحقيق عبد الوهاب بن منصور الرباط 1973، ص 40-41

45- التشوف ص 312

46-Michaux- Bellaire et Salmon (G.): "El Qsar El Kebir, une ville de province au Maroc septentrional" A M VOL II Fasc. 1905 p 2.

47- جواب في المكس ... 89

48- روض القرطاس ص 41

49- حول الفنادق والأروقة ص 105

50- روض القرطاس ص 41 جذوة الاقتباس ق 1 ص 34

51- ابن رشد ابو الوليد محمد بن محمد ... رسائل ابن رشد الطبية" تحقيق جورج شحاتة قنواتي وسعيد زايد القاهرة 1987

52- حول الفنادق والأروقة ص 105

53- الوزان الحسن بن محمد "وصف افريقيا" ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر ط 1 الرباط 1980 ج1 ص 84

54- البيدق ابو بكر بن علي الصنهاجي "أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين" تحقيق عبد الوهاب بن منصور الرباط 1971 ص 52

55- نفسه ص 53 البيان المغرب ص 99

56- نبذة من تاريخ المغرب الأقصى ص 124

57- [illegible] محمد بن [illegible] مخطوط الخزانة العامة [illegible] 3785 [illegible] ص 18 [illegible] ص 69 [illegible] الأعلام ج 10 ص 491

58- البيان المغرب ص 257

59- نفسه ص 258

60- نفس المصدر والصفحة

61- الذخيرة السنية ص 73، نبذة من تاريخ المغرب الأقصى ص 124، الاستقصا ج 2 ص 264، ورقات في التاريخ ص 103

62- [illegible] ص 73 [illegible] عبد الله [illegible] فرجعي بإذن الله [illegible] نفس المصدر والصفحة

63- [illegible] ص 251 الذخيرة السنية ص 54 الأعلام ج 8 ص 451

64- البيان المغرب ص 402، نبذة من تاريخ المغرب الأقصى ص 210

65- الذخيرة السنية ص 67-79

66- نفسه ص 71

67- البيان المغرب ص 432 [illegible] على الشيخ [illegible] الشيخ [illegible] فقال له الشيخ [illegible] الله [illegible] محمد صالح [illegible] مكتبة [illegible]

68- مجهول [illegible] مخطوط بالخزانة العامة الرباط رقم د 1027 ص 1

69- [illegible] "البحر المتوسط" [illegible] العربية [illegible] 1990 ص 32

70- نفس المرجع والصفحة

71- المعجب [illegible] ص 53

72- ابن أبي دينار محمد بن أبي القاسم "كتاب المؤنس في أخبار إفريقية وتونس" [illegible] 1286 هـ ص [illegible]

73- السلوة ص 110 [illegible] الاستبصار [illegible] ص 35

74- [illegible] مخطوط بالخزانة العامة الرباط رقم 1839 [illegible] ورقة 8

75- أجوبة على أسئلة فقهية ص 82

76- [illegible] ص 246

77- [illegible] الاستقصا ج 2 ص 392 الأعلام ج 10 ص 203-204

78- سراج الواضح ص 304-305

79- الانصاري ابو عبد الله محمد "المختصر المنتخب فيما لأولياء الله من مفاخر المناقب" مخطوط الخزانة العامة الرباط رقم د 1910 ص 229 وكذلك مجهول "كتاب في تراجم الاولياء" مخطوط الخزانة العامة الرباط رقم ج 1271 ص268 وأيضا التشوف ص 333

80- الاعلام ج 1 ص 271

81- البيان المغرب ص 351

82- الانصاري لمحمد ابن القاسم "اختصار الاخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار" تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط ط 2 1983 ص 391

83- "كتاب الاعلام" ص 29

84- نفسه ص 30

85- التشوف ص263

86- حب الملوك من جنس الشجر ومن نوع شجر التين وشبيه بورقه اوراق شجر التوت وثمرته تشبه ثمرة شجرة التين الا انه أكبر منها من حبة الحمص ويضطر الناس الى أكله اثناء اشتداد المجاعة لانه يعطي الغلة ثلاث مرات في السنة ويسمى ثمره الحمير حب ولا ير شيئا للعين النظر

الغساني ابو القاسم محمد "حديقة الازهار في ماهية العشب والعقار" تحقيق محمد العربي الخطابي بيروت 1985 ص80-81.

87- ابن الاثير ابو الحسن "الكامل في التاريخ" دار صادر - دار بيروت 1966 ج 10 ص 584 وكذلك التشالي احمد بن ابراهيم "نبذة المحتاج بلاد المغرب" تحقيق مرتضى دي لاجرانخ مدريد 1974 ص 85، وأيضا الاستقصا ج 2 ص 264

88- البادسي (عبد الحق) "المقصد الشريف والمنزع اللطيف في التعريف بصلحاء الريف" تحقيق سعيد اعراب الرباط 1982 ص 61.

89- بهجة الناظرين ص 73

90- مجموعة من عدة مراكشي "التبيين الابي في علم الرقى" مخطوط الخزانة العامة الرباط رقم د49 ج1 ورقة 26-27

91- المراكشي احمد المقرئ "الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة" س8 ق 1 و2 تحقيق وتعليق الدكتور محمد بن شريفة الرباط 1984 ص 173-174 الاعلام ج9 ص86

92- يقول ابو الربيع سليمان الموحدي

بسطت نحوك البسيطة كفا   تبتغي صوب عرفك النجاج

فاسق العبيد يا مجيبا فإنا   في احتياج اليه اي احتياج

انظر ابو الربيع الامير الموحدي السليمان "ديوان الامير ابي الربيع" تحقيق محمد بن تاويت الطنجي وآخرون تطوان دون تاريخ ص 65

93- المعجب للمراكشي ص 38

94- برنشفيك روبار "تاريخ افريقية في العهد الحفصي من ق13 الى نهاية ق15" نقله الى العربية حمادي الساحلي دار الغرب الإسلامي بيروت 1988 ص 71

95- بيان المغرب ص 267

96- نفس المصدر والصفحة

97- نفسه ص 258

98- نفس المصدر والصفحة

99- نقلا عن

-Ferhat (H). "Le Maghreb aux XIIème et XIIIème siècles. Les siècles de la foi" ED Wallada, casablanca p. 37-38.

100- المغربي (ابن سعيد) "المغرب في حلى المغرب" تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد الكويت 1963 ج 4 ص 288

101- ابن العبري غريغوريوس "تاريخ مختصر الدول" طبع ووضع حواشيه الاب انطوان صالحاني اليسوعي بيروت لبنان 1958، ص 214

102- المارستان تحريف للكلمة الفارسية "بيمارستان" المركبة من كلمتين "بيمار" وتعني المريض او عليل او مصاب و"ستان" بمعنى مكان او دار، فهي اذن دار المرضى، انظر:

- د. احمد عيسى "تاريخ البيمارستانات في الاسلام" بيروت ط 2 1981 ص 4

103- الاستقصا ج 2 ص 198

104- المعجب ص 411-412 وكذلك الحميري محمد بن عبد المنعم "الروض المعطار في خبر الاقطار" تحقيق احسان عباس بيروت 1975 ص 541

105- مجهول "كتاب الاستبصار في عجائب الامصار" نشر وتعليق الدكتور سعد زغلول عبد الحميد الدار البيضاء 1985 ص 210

106- Millet(R). "Les ALmohades. histoire d'une dynastie berbère" Paris 1923 P. 30

107- Deverdun (G). "Marrakech des origines à 1912" Rabat 1959 P. 247

108- الكانوني محمد العبدي "الطب والاطباء بالعاصمة مراكش" مجلة المغرب السنة الخامسة 1936، ص 15

109- المعجب ص 411

110- كفاية المحتاج ص 142

111- نفسه ص 142

112- العربي ابن الحسين "رحلة الطبيب في رحلة المتقي" تحقيق ... الرباط 1989 ص 36-45

113- كفاية المحتاج ص 142

114- رحلة الطبيب ص 40

115- الذيل والتكملة س 8 ق 2 ص 419 الاعلام ج10 ص168

116- بن عاصم محمد بن عيسى "تحفة الحكام على مناهج الاحكام" تحقيق عبد الله ... الحمصي مصر 1988 ص 353-354

117- نفسه ص 54

118- حديقة الأزهار ص 70

119- عيون الأنباء ج3 ص 107

120- ابن رشد الحفيد أبو الوليد محمد: "رسالة في [illegible]" تحقيق جورج [illegible] قنواتي وسعيد [illegible] 1987 ص 389

121- كتاب الأغذية ص 105

122- نفسه ص 90

123- نفسه ص 94

124- نفسه ص 105

125- نفس المصدر والصفحة

126- نفس المصدر والصفحة

127- نفس المصدر والصفحة

128- [illegible] من خراسان [illegible] انظر "حديقة الأزهار" ص 69، 70 و"كتاب الأغذية" ص 144.

129- عيون الأنباء ص 130

130- نفس المصدر والصفحة

131- نفس المصدر ص 128

132- المغرب [illegible] "عصر الموحدين" دار توبقال 1989 ص 92

133- الذيل والتكملة س 8 ق 2 ص 483

134- وصف إفريقيا ج1 ص 98

المبحث الثالث

الكوارث غير الطبيعية
الحروب نموذجا

لقد سبق أن سجلنا اختلاف الفقهاء حول اعتبار الأضرار الناجمة عن الحروب جوائحا ونعتقد أن موقف أولئك الذين لم يعتبروا للحرب بصفة الجائحة موقف تعوزه الدقة وبعد النظر، فضلا عن اتسامه بالتصور عن مسايرة التطور الذي عرفته الحرب خلال الأعصر اللاحقة لقيام الدولة الإسلامية. ذلك أن المتصفح للحوليات التاريخية الوسيطية سيقف بشكل تأكيد على النتائج الكارثية التي كانت للحروب على السيتين الديمغرافية والاقتصادية.

ولعل ما يدفعنا إلى اعتبار الحرب على رأس الجوائح هو ديمومتها وشساعة المناطق المتضررة من نتائجها. فإذا كانت الكوارث الطبيعية تزول بعد مدة تطول أو تقصر، فإن الحرب كانت دائمة سواء في الداخل لقمع المتمردين والمتربين، أو في الخارج لرد الخطر النصراني المتربص بالأندلس والشواطئ المغربية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن المصادر التاريخية وكذا الدراسات الحديثة تجمع على أهمية الحرب في تاريخ دول العصر الوسيط فالحرب أصبحت ظاهرة منتشرة ودائمة[1] وبسبب ما كانت تدره من أرباح، فإنها ارتقت إلى مستوى صناعة أو حرفة يسترزق منها

اعداد هائلة من السكان ولاأدل على أهميتها من كون بعض الكتاب[2] وضعوا تصانيف للتمييز بين الحرب المشروعة وقرينتها غير المشروعة وقد عرف العصر الموحدي ازدهار هذا النوع من التأليف فابن المناصف الذي عاش خلال هذا العصر (ت 620هـ/ 1223م) ألف كتابا أسماه "الإنجاد في أحكام الجهاد"[3]، بين فيه فضل الجهاد وضرورته بالنسبة للدولة كما أن القاضي **عبد الرحمن بن حبيش** صنف كتاب "المغازي" في عدة مجلدات[4]

ولم يقتصر الاهتمام النظري بالحرب وما تثيره من قضايا وإشكاليات على الفقهاء والقضاة دون غيرهم، بل إن بعض الخلفاء الموحدين أظهر اهتماما لامثيل له بأمور الجهاد. فعبد المؤمن بن علي، أول خلفاء الموحدين، "كان يملي أحاديث الجهاد بنفسه على الموحدين"[5]. وعلى نفس النهج سار ابنه يوسف، الذي كان يأمر العلماء بجمع أحاديث الجهاد، وكان يقوم بإملائها بنفسه على الموحدين[6] أما يعقوب المنصور فهو الذي "رفع راية الجهاد"[7]، كما "كثرت الفتوحات في أيامه"[8]. إن الاهتمام بالمشاغل "الجهادية" من لدن أغلب دول العصر الوسيط، شكل ثابتا من ثوابت السياستين الداخلية والخارجية لهذه الدول ونظراً لتغليب الشأن العسكري على بقية الشؤون الأخرى، فإن صورة المغرب "المجاهد" التصقت بأذهان المشارقة. فالمقدسي البشاري[9] حين حديثه عن أقاليم المغرب وصف أهله بالجهاد والاهتمام بأمور الحرب

لقد تأسست دولة الموحدين اعتماداً على القوة العسكرية، كما أن وجودها استمر بفضل هذه القوة[10]. وإذا كانت الحرب قد

اعتبرت على رأس الأولويات في المغرب الوسيط، فإن ذلك لا يمكن أن يدفعنا بأية حال من الأحوال، إلى مسايرة بعض التخريجات الاستعمارية[11] التي ذهبت إلى حد القول إن الإستعمار الفرنسي لم يكن ليس سوى حلقة من حلقات الحروب التي عرفتها البلاد.

إن سيطرة الهاجس العسكري على مجتمعات الغرب الإسلامي خلال الحقبة الوسيطية أصبح من الأمور التي لا تقبل الجدال. فالعلامة ابن خلدون كان سباقا إلى بيان دور الحرب وتأثيره على جل قطاعات الإنتاجية فإبان فترة التأسيس تكون الدولة في حاجة إلى أرباب السيوف الذين يرتقون إلى مستوى شركاء السلاطين وكذلك الأمر في فترة ضعفها "إذ تقوى الحاجة إليهم في حماية الدولة والمدافعة عنها، كما كان الأمر في تمهيدها"[12]

وبسبب هذه الأهمية التي اكتسبتها الحرب، فإن الجند احتلوا مكانة مرموقة في سلم التراتبية الاجتماعية خلال العصر الوسيط. فالملك عند ابن خلدون يبنى على أساسين لا بد منهما، "الشوكة والعصبية وهو المعبر عنه الجند"[13] وثانيهما "المال الذي هو قوام أولئك الجند"[14]

والنصوص الوسيطية تقدم أرقاما خيالية للجنود المرافقين للخلفاء والسلاطين أثناء المعارك الكبرى. فالناصر الموحدي حشد ما يزيد على خمسمائة ألف جندي "دون المرتزقة من الموحدين والزناتة والعرب وغيرهم"[15] لرد الزحف النصراني على بلاد الأندلس.

ومما يؤكد الطابع العسكري للدولة الوسيطية، اعتماد المؤرخين على الانتصارات والهزائم للتأريخ لبداياتها ونهايتها فمعركة العقاب

609هـ /1213م) اعتبرت في نظر جل المؤرخين إعلانا ببداية انهيار الدولة الموحدية. لقد لعب الجيش أدواراً حاسمة في تكوين الدولة والحفاظ على استمراريتها فابن تومرت[16] الزعيم الروحي للموحدين خصص للجند "طبقتين" من بين الطبقات الثلاث عشرة التي قسم إليها المجتمع الموحدي الناشئ. وستصحح أدوار هذه الطبقة العسكرية المحاربة، فإن دورها ازداد داخل المجتمع، حتى غدت تتحكم في دواليب السياسة العامة للدولة.

صحيح أن دور الجيش كان يقتصر على ممارسة مهام الحرب والقتال بعيداً عن كل همّ سياسي خلال فترات حكم السلاطين الأقوياء إلا أن هذا الحياد سرعان ما تحول إلى استبداد كلما اعتلى عرش البلاد خليفة أو سلطان "ضعيف الشخصية"، أو قليل الدراية بالأمور العسكرية[17].

وهكذا، فإن خضوع الأجناد لايمكن فصله عن قوة السلطان. والتاريخ الوسيط يقدم العديد من الأدلة التي تبين أن خضوع الجيش للخليفة أو السلطان ليس من باب التراتبية العسكرية أي باعتباره القائد الأول للجيش، بل إن هذا الخضوع لاينفصل عن قوته والخوف من بطشه.

فاللجوء إلى سفك الدماء والحبس والتغريب والعزل ومصادرة الممتلكات كان سلوكا مشتركا بين معظم السلاطين والخلفاء الأقوياء. فالشجاعة والدربة العسكرية اعتبرتا من الصفات الواجب توفرها في الزعيم السياسي. من هنا لا نستغرب إذا وجدنا لدى

المؤرخين أوصافا للسلاطين على شاكلة "وكان شجاعاً، مقداماً، عظيم العزيمة على أعدائه، لا يجترىء أحد على مخادعته"[18]، أو"بذلك قطع أيامه ورفع أعلامه، وأحيا الحق وأعلا مواسمه وحصد الباطل وقطعه، وقمع شرذمته"[19] أو"كان عارفاً بأصول الخير والشر وفروعهما"[20].

ولعل ماكان يزيد من حضور الحرب في الحياة اليومية للراعي والرعية على حد سواء، اعتبار الموحدين أنفسهم أصحاب العقيدة الصحيحة، أما غيرهم فليسوا -في نظرهم- سوى مجسمة كفار تجب محاربتهم وقتالهم لردعهم وردهم إلى جادة الصواب[21]. وليس غريبا أن تأخذ كل حروب الموحدين طابعا "جهاديا"، فمنظرهم وإمامهم محمد بن تومرت[22] خصص ضمن كتابه أعز مايطلب بابا كاملا للجهاد، وما يرتبط به من قضايا وما يترتب عنه من مشاكل.

ويبدو هذا الاهتمام المتزايد بالحرب وأمور الجهاد في النقوش التي زخرف بها الموحدون بعض بناياتهم، فقد دونوا على باب القصبة الشرقية للرباط الآية: "يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم...الآية"[23] كما نقشوا على إحدى نوافذ صومعة حسان المطلة على البحر سيفين متجهين نحو السماء[24].

اعتمادا على هذه الأمثلة وغيرها، والتي تبين كلها ارتقاء الحرب لدى الموحدين إلى مستوى العقيدة، كان لابد وأن يطغى الميدان العسكري على قبة الميادين، وأن تتربع المؤسسة العسكرية على

قمة الهرم الاجتماعي بل إن الغرب الإسلامي حسب رأي أحد الباحثين الأجانب[25] لم يعرف بعد الموحدين تلك القوة العسكرية وذلك التصميم الحربي اللذين كانتا سمتين بارزتين من سمات العصر الموحدي.

إن خطورة الحرب على الدول الوسيطية أصبح من الأمور التي لا يرقى إليها الشك. فيكفي أن نشير إلى أن أغلب المؤرخين يقرنون بداية الدول ونهايتها بحدث عسكري، فنهاية دولة المرابطين بدت في الأفق بعد مقتل الأمير تاشفين بن علي على يد القوات الموحدية بمدينة وهران[26]. والأمر نفسه ينطبق على دولة الموحدين، ذلك أن هزيمة العقاب كانت إيذاناً ببداية أفول نجم هذه الدولة. وفي مقابل حضور مسؤولية الحرب في قيام الدول وسقوطها لا نعثر في مصادر المرحلة على ما يفيد انهيار دولة بسبب جائحة أو كارثة طبيعية. وهكذا، فإن إعادة التفكير في إشكالية الحرب خلال العصر الوسيط بمنظور جديد يتجاوز السرد الكرونولوجي للأحداث العسكرية إلى الحفر في نتائجها الديمغرافية والاقتصادية والنفسية، لكفيلة بالكشف عن معطيات جديدة ستغني البحث التاريخي ولاشك.

وإذ، كنا نجهل عدد ضحايا المعارك الكبرى التي دارت رحاها في المغرب الأقصى على الأقل، بسبب ندرة الإحصائيات والأرقام في الحوليات الوسطية، فإن المتوفر منها يسمح بالقول إن الحرب كانت تمثل كارثة حقيقية على البنية الديموغرافية والنشاطين الاقتصادي والعمراني. ويكفي الإشارة لإقامة الدليل على فداحة

بحسر المشرية الناجمة عن الأعمال الانتقامية للزعماء اللمس أو المستسبين الى حدثين وحدا صداهما في الادب التاريخي الوسط

يمثل الحدث الأول في عملية "التمييز" التي سهف ابن تومرت جبال المصامدة بين عامي 518هـ - 519هـ / 1124م، 25، ام بعد لاحظ أن اسلك بدأ يراود أذهان أفراد القبائل المتابعة له حول "عصمته" وامكانية نجاح دعوته ولم يتاخر رده حيث أمر بجمع كل متابعيه عند اقامته حص تينملل وكلف أحد اتباعه المخلصين المعروف **بالبشير الونشريسي** بتعيير عملية العناصر "الشقية" ونزعه من الجموع الغفيرة الحاضرة وقتلها وقد بلغ عدد قتلى عملية التمييز هذه يناهز السبعين ألفا حسب ما تذهب إليه بعض الروايات[27].

لقد حاول بعض الباحثين أن يبعدوا عن ابن تومرت مثل هذه المجزرة البشرية الرهيبة حين اعتبروها مجرد مبالغة تحمل في طياتها نزعة عدائية لحركته. غير أن الباحث سرعان ما يتراجع عن مساندة أصحاب هذا الرأي، مستنداً في موقفه هذا على حجج تاريخية دامغة ولعل أبسطها أن المؤرخين الرسميين الموحدين انفسهم يعترفون صراحة بهذا التقتيل الجماعي الذي نادى به ابن تومرت وابن القطان[28] الذي ألف كتابه نزولا عند رغبة الخليفة الموحدي **عمر المرتضى** تحدث بإسهاب عن عملية التمييز هاته.

فيما يتمثل الحدث الثاني في العملية المعروفة في المصادر الموحدية بـ "الاعتراف" والتي تمت عام 544هـ 1129م وملخص هذه العملية كما ورد لدى **البيذق الصنهاجي**[29] باعتباره شاهد

عيان أن بعض أهالي مكناسة اقدموا على قتل مجموعة من العناصر المكلفة باستخلاص الفحم من أجل ... الغابات المطلة على مدينة فاس وبعد استشارة مجلس الشيوخ الموحدين وموافقته أعطى عبد المؤمن أمره بالقيام بحملة تطهيرية شملت البوادي والحواضر التي تعرف تمركزا للعناصر المعادية لقيام الدولة الجديدة.

ويوضح الجدول التالي[30] جوانب هذه العملية بقواده، والقبائل أو الحواضر المعاقبة، وعدد ضحايا كل قبيلة أو حاضرة مع العدد الإجمالي للضحايا.

اسم قائد الحملة	القبيلة المعاقبة	عدد الضحايا
أبو الحكم ويحيى بن [illegible]	هزميرة	500
محمد بن [illegible] وعبد الله بن ملالت	ركراكة	800
عمر بن سعيد وعثمان بن [illegible]	حاحة	800
[illegible]	أهل سوس	600
[illegible]	[illegible]	800
موسى بن [illegible]	جزولة	800
سليمان بن [illegible] وعلي بن [illegible]	[illegible]	2500
عمر بن [illegible] وعبد الله بن داود	[illegible]	7500
أبو سعيد يخلف ومحمد بن يحيى [illegible]	الرباط	12000
أبو عبد الله محمد بن سليمان ويحيى بن [illegible]	[illegible]	900
عبد الله بن [illegible]	برغواطة	600
إسحاق بن عمرو [illegible]	دكالة	600
عيسى بن المعلم وعلي بن [illegible]	[illegible]	800
زكريا بن [illegible]	[illegible]	250
يحيى بن [illegible] وعبد الكريم [illegible]	[illegible]	150
يحيى [illegible] وعبد الصمد [illegible]	درعة	600
محمد بن أبي بكر بن توندوت	لم يذكر اسمها	1000
يوسف بن سليمان وعبد الله بن [illegible]	فاس ومكناسة	580
المجموع		33000

من خلال هذا الجدول يتضح أن أغلب القبائل المعاقبة تنتمي إلى السهل ولايخفى أن القبائل السهلية رفضت اعتناق الدعوة الموحدية وهو الأمر الذي دفع بعبد المومن إلى إخضاعها بالقوة وما قتل المحاميين الذين كان من وراء انطلاق هذه الحملة سوى تبرير ومحاولة للتملص من مسؤولية الخسائر البشرية والإقتصادية الناجمة عنها وإذا أضفنا إلى هذه الخسائر الديمغرافية خسائر مماثلة نتجت عن معارك أخرى خاضتها الدولة -وعلى رأسها معركة العقاب الشهيرة- سنعلم، ولاشك، فداحة ما تعرضت له ساكنة المغرب من تقتيل وإبادة.

وهكذا فإن إرساء دعائم السلطة الموحدية لم يتم إلا بعد القضاء على عدد كبير من سكان المغرب الأقصى. وباعتبار أن العدد الإجمالي لساكنة المغرب الأقصى في القرنين السادس والسابع للهجرة لن يكون كبيراً فإن مثل هذه الخسائر البشرية جعلت منه منطقة شبه فارغة خاصة في البوادي حيث تنتشر القبائل[31]

إن سياسة القتل والتصفية التي مارسها الموحدون في حق الرجال دون النساء قد أثرت على توازن الهرم السكاني بجعل عدد الإناث أكبر من عدد الذكور، الشيء الذي ساهم على المدى البعيد في تمييع الحياة الإجتماعية بانتشار ظاهرة الأرامل والعهار وما نتج عنها من كثرة السبايا والإماء لدى العناصر المتمردة

على أن الخسائر الناجمة عن الحروب لم تكن تهم الساكنة وحدها، بل إنها امتدت لتلقي ظلالها القاتمة على الثروة الحيوانية

كذلك ففي مثل هذه الفترات الحرجة تتعرض البهائم لنهب والسرقة في إطار ما يسمى ب"لعسيفة" من طرف المحاربين الموصوبين. ولا يخفى أن الأبقار والخيول ودواب الجر كانت وسيلة أساسية من وسائل الإنتاج الزراعي وحرمان الفلاحين منها يعني التأثير على مردوديه أعمالهم الزراعية، وبالتالي التأثير على مستوى معيشتهم وقد يودي، أحيانا، إلى انتشار مجاعات محلية[32].

ويحدث أحيانا أن يتزامن نزول كارثة طبيعية مع اشتعال إحدى الحروب، فتكون النتائج المترتبة عن هذا التزامن وخيمة بعاية. فإبان "الحركة" الطويلة الأعوام التي انتهت بسقوط دولة المرابطين، يوضح ابن عذاري[33] بكثير من الدقة الوضع الاقتصادي المتردي الذي خيم على المغرب بفعل هذا التزامن، إذ "اتصلت الحروب ببلاد أهل اللثام وعلت الأسعار بمراكش حتى وصل فيها اربع من الدقيق بمثقال حشمي دهبي وتوالى هذا الجدب حتى جفت في الأرض مذانبها، وأغبرت جوانبها، وقلت الجبايب بهذه الفتن وكثرت اللوازم على الرعايا بالعدويين والح العدو النصراني بالضربات على جميع بلاد الأندلس حين علموا عجز الإمارة بالمغرب، واشتغالها بحرب الثائرين المهيجين للفتن"

ويبقى الاعتراف بأن القبائل العربية الداخلة الى المغرب لا نقص كان لها نصيب كبير من مسؤولية الخراب الذي عرفه المغرب خلال القرن السابع الهجري. فبالعودة إلى كتاب ابن عذاري[34]، يستطيع الدارس الوقوف على بعض آثارها المخربة.

بعض السمر الذي ألحقه عرب الخلط بمدينة مراكش وسمر الخبر عامة، بعد قتل الخليفة عبد الواحد الرشيد لزعيمهم **مسعود بن حمدان**. يقول ابن عذاري: "واجتمعوا من كل أوب وفج، واستفتحوا الحضرة معتنين بطلب ثأرهم، فأخذوا بحساناتها، وشرعوا في تدمير البحائر وقطع مياهها وشجراتها وقد خلت أمامهم المداشر والقرى لا من كان لهم عليه سلطان من الرعية، فإنه استقر بمكانه وعظم بتمامهم وعيثهم في الحور، فضاقت الأرض بما رحبت على الناس لانقطاع المرافق والمواد، وارتفعت الأسعار، وعدمت الأقوات وقد كل مرفق، وأعوز وجدان ما ينتفع به الناس من الحطب والتبن والفواكه والخضر، وما يجلب من البوادي، واقشعرت الجلود من هول المكابدة في طلب شيء من الحنطة وبلغت مبلغاً لا عهد بمثله حتى انتهى الربع الواحد من الدقيق الفاسد إلى ثلاثة دنانير. والناس في ازدحام على من يشعرون عنده بنة الخردلة منه أو من سوء؟ وما أهمهم الا إقامة الأود بما يطلق عليه اسم الحنطة"

وهكذا فإن المدن لم تكن أقل معاناة من البوادي اثناء الحروب ذلك أن المتمردين أو العناصر الموالية للسلطة الناهضة تضرب على الحواضر المراد إخضاعها حصاراً قد يمتد عدة أشهر كما حدث بالنسبة لمراكش عندما حاصرها عبد المومن تسعة أشهر قبل أن يتمكن من السيطرة عليها[35]

ويقدم صاحب كتاب **الحلل الموشية في الأخبار المراكشية**[36] وصفاً دقيقاً لأوضاع أهالي مراكش أثناء هذا الحصار، فقد "اشتد

جهد بهم ولكثرة جملهم ورحلهم نفد طعامهم، وفسد محزيهم حتى أكلوا دوابهم. ومات منهم بالجوع ما ينيف على مئة وعشرين ألف ولما طال عليهم الحصار، واشتدت أحوالهم. هلكوا جوعاً حتى أكلوا الجيف، وأكل أهل السجن بعضهم بعضاً وعدمت الحيوانات كلها، والجمعة بأسرها، واختبرت المخازن فلم يوجد بها شيء، وعجزت عساكر الملثمين حينئذ عن الدفاع والامتناع بضعف العدد والعدة وكثرة الصيفة والشدة، ففتحت مراكش حينئذ"

لقد كان للحروب تأثير سيئ على المستوى المعيشي للسكان لى درجة أن انتهاء أزمة سياسية كان يعني في عرف بعض لمؤرخين عودة الازدهار والرخاء. نجد مصداقا لهذه الفكرة عند ابن عذاري[37] الذي وصف أحوال المغرب بعدما تمكن الخليفة عبد لواحد الرشيد من القضاء على ثورة الأخلاط عام 635هـ/1237م قائلا " . وكانت هذه السنة سنة خصب وخيرات وتتابع مسرات. انتهى انفسح بمراكش إلى ثلاث أمداد حنطية بدرهم وتنافس لناس في شراء الأسباب والثياب حتى بيعت شقة شماين ديناراً من هذه الدراهم، وذلك لإتساع الأحوال والآمال فقد كان الناس توالت عليهم أمور وأحوال يطول أمرها ويثقل ذكرها"

ولما كان يزيد الوضع سوءاً التجاء الناس إلى احتزان الزرع، وكل أنواع المواد الغذائية عند نشوب حرب داخلية، تحسبا لكل ما يمكن أن ينجر عن طول أمدها من ضيق العيش أو نقصان في مواد التموين والطريقة نفسها ينهجها كبار المحتكرين من التجار،

الذين يستغلون الظرف لتصريف بضائعهم بأضعاف أثمانها فقد عادت الحياة إلى طبيعتها عام 633هـ/1235م بعدما تمكن عبد الواحد الرشيد من دخول مراكش وطرد منافسه يحيى بن الناصر وإجلائه عرب الخلط منها. ذلك أن الزرع عاد إلى الظهور بعدما كان "معدوماً، وما كان سبب وجدانه إلا استخراج ما كان للخلط مخزوناً في الحضرة وحوزها وجهاتها"[38]

وبالمثل، فإن الميدان العمراني تعرض بدوره لكثير من الضرر الناتج عن عمليات الهدم والتخريب التي كانت المعالم العمرانية هدفاً لها. فقد التجأ عبد المؤمن إلى تطبيق سياسة هدم الأسوار المحيطة بالمدن المفتوحة، مبرراً ذلك بقوله الذي غدا مشهوراً "إنما لا نحتاج إلى سور، وإنما أسوارنا عدلنا وسيوفنا"[39]

ولم يقف الموحدون عند حد تهديم أسوار مدن كفاس وسلا وسبتة، بل إنهم تجاوزوا ذلك إلى تخريب وهدم مدن بكاملها. شعفبنا فيما نذهب إليه مارواه **الشريف الإدريسي** -وهو أحد معاصريهم- حينما ذكر أن المصامدة هدموا إلى حد الاندراس والمحو مدينتين كانتا تقعان إلى الشمال من فاس وهما صاع وبني تاودا[40] وحتى تتضح خطورة الخسائر العمرانية الناجمة عن الحروب تكفي العودة إلى كتب الرحلات والجغرافية الوسيطية فهي تزخر بالإشارات التي سيتيح جمعها وتصنيفها وضع خارطة للمواقع المندرسة خلال القرن السادس الهجري. إن عمليات الهدم التي كانت تلحق بالمآثر العمرانية هي التي تفسر ضعف أعمال البناء والتشييد خلال العصر الوسيط برمته[41]

وهكذا فإن فترة ما بعد هزيمة العقاب لم تشهد أشغالا عمرانية ذات بال. وقد كانت الاضطرابات السياسية، وما تمخض عنها من حروب وتطاحنات، فضلا عن الخصاص المالي الذي عانت منه الخزينة الموحدية بسبب نقص عائدات التجارة القافلية، من العوامل التي حالت دون الاهتمام بالمنشآت العمرانية. ليس هذا فحسب، بل إن بعض المدن التي كان لها صيت تجاري ذائع قبل الفترة الموحدية وإبانها، عرفت بدورها تدميرا مهولا نتيجة للصراع الناشب بين المتمردين والسلطة الموحدية. ففي عهد أبي دبوس (665هـ-1266م /668هـ-1269م)، آخر خلفاء الموحدين، تحولت مدينة تارودانت إلى مساحة مقفرة "خلاء إلا قلائل من الدور بخارجها".[42]

ولم تكن الحروب الداخلية بين العصبيات المتنافسة حول الحكم وحدها العامل المدمر للمعالم العمرانية، بل إن هجومات النصارى غداة استفحال ضعف السلطة المركزية كانت بدورها تساهم في هذا التدمير. فقد كانت قصبة بادس وأغلب مدن الساحل الشمالي هدفا لهجومات نصرانية،[43] على أن هذه الهجومات لم تقف عند حد المدن الشاطئية، بل تجاوزتها في عهد المرتضى (646هـ-1247م/ 665هـ-1266م) لتشمل مدن الساحل الأطلسي. ذلك أن النصارى باغتوا مدينة سلا عام 658هـ/1259م "فخربوا الديار وحرقوها بالنار، وأشعلوا في كل ما وجدوا في ديار المدينة، وأسواقها من الأثاث والأسباب، والأمتعة والفرش وغير ذلك من السلع. أشعلوا في كل موضع النيران فكانت تلتهب فيها

بكل مكان فحرقوا وسرقوا ونهبوا وسلبوا، ثم فروا وهربوا، وتركوها حين خرجوا منها خالية وخاوية والسموم تستعر في أسواقها وديارها"[44]

على أن تخريب المعالم العمرانية ازداد بعد ظهور الحركة المرينية ودخولها في صراع عسكري ضد خلفاء فترة ما بعد معركة العقاب. ورغم أن الكتابات الموالية للمرينيين حاولت التستر على هذا التخريب، إلا أن بعض مظاهره طفت على السطح فابن أبي زرع[45] الذي يعد من أشد المدافعين عن القضية المرينية، يشير إلى "أنه لما دخلت مرين المغرب شرقت قبائلها في أنحائه، وشنوا الغارات على بلاده وأرجائه. فمن أذعن لهم بالطاعة سلموه، ومن بدأهم بحرب قاتلوه وقصدوه. فمر الناس أمامهم يمينا وشمالا، ولجأوا بالجبال المنيعة لتكون لهم حصناً ومآلاً"

وعلى عكس ابن أبي زرع يذهب صاحب الذخيرة السنية[46]، إلى أن بلاد المغرب شهدت خيرة أيامها خلال فترة حكم الأمير المريني أبي يوسف يعقوب (656هـ-685هـ/1258-1286م)، فقد "رأى الناس فيها من الأمن والرخاء والدعة وتوالي الخصب والإقبال والبركات ما لا يوصف ولايقوم أحد بشكره" فالرخاء بلغ منتهاه حتى أن "القمح كان يباع فيها بسبعة دراهم للصحفة الواحدة والشعير بثلاثة دراهم للصحفة والفول والقطاني ما لها سوم ولايوجد من يشتريها" ويستمر المؤلف المجهول في إبراز مظاهر الرخاء من خلال رخص أثمنة المواد الغذائية موضحا من وراء ذلك

ظهر "بركة دولة أمير المسلمين وعن خلافته، وحسن سيرته في رعيته وجميع المسلمين، وصفاء نيته وخلقه لهم"[47]

ومن الخراب الذي سجله ابن أبي زرع سجلته كتابات أخرى يمكن اعتبارها ذات توجه "محايد"، فابن عذاري[48] لم ينسه الإشارة إلى الرعب والدمار اللذين نشرهما المرينيون ببلاد الغرب ذلك أن خيولهم في هذه البلاد أصبحت "راتعة عادية، تستأصل ما نبتته سيوفها من المعتدين على كل حاضرة وبادية" كما أنهم عندما فتحوا مدينة سلا عام 657هـ /1258م "سلبوا ونهبوا في ليلهم ونهارهم"[49]

انطلاقا من هذه الشهادات وغيرها، يتبين أن تخريب المعالم العمرانية الناتج عن الحروب بين أفراد الأسرة الموحدية[50] من جهة وبين الحكام الموحدين والمتمردين من جهة أخرى كان كبيرا ولا تخفى النتائج الاقتصادية السلبية المترتبة عن هجرة الناس[51] مساكنهم وأملاكهم. فبالعودة إلى بعض المصنفات الفقهية المعاصرة للأحداث يمكن استنتاج حجم الخسائر اللاحقة بالقاعدة الاقتصادية بمغرب أواسط القرن السابع الهجري. فدور ورشات والمنشآت الحرفية ودور الصناعة تعرضت للتلاشي. كما كثرت القرى المهجورة، وتقلصت المساحات المزروعة خاصة في المناطق السهلية، الشيء الذي أدى، في نهاية الأمر، إلى عودة سيادة نشاط الترحال والرعي على حساب التمدن وحياة الاستقرار[52]

وهكذا، فإن الحرب رغم عدم إضفاء الفقهاء طابع الجائحة عليها تعد من منظور المؤرخ المحدث، على الأقل، من أخطر الجوائح

عمر الطبيعة على إنسان مغرب العصر الوسيط. فالنتائج الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والنفسية المترتبة عنها فتت في عضد المجتمعات الوسيطية، كما ساهمت إلى حد بعيد في ديمومة الدائرة المفرغة التي ظلت تلك المجتمعات تدور فيها فالحرب بما خلفت من ضحايا، وما ابتلعته من أموال، وما أتت عليه من وسائل إنتاجية، كانت بحق تمثل حجر الزاوية في انشغالات المغاربة حكاما ومحكومين.

وفي الميدان الحربي أقدمت الدولة على تشجيع الصناعات التي تخدم توجهاتها الحربية. فاعتبارا لكون دولة الموحدين دولة محاربة بدرجة أساسية، واعتبارا أيضا لكون الحرب هي مصدر الأموال، فإن الصناعات التي حظيت باهتمام الخلفاء الموحدين كان لها ارتباط وثيق بالحرب. فقد ازدهرت الصناعات المعدنية لحاجة الدولة إلى الأسلحة من جهة، وتصدير منتوجاتها نحو أسواق السودان قصد الحصول على الذهب والعبيد من جهة ثانية. كما ازدهرت صناعة المنسوجات لحاجتها للبنود والأعلام والخلع والكسوات التي كانت تدخل ضمن رواتب الجند[53].

وفي الوقت ذاته ازدهرت صناعة النجارة لحاجتها للمراكب والأجفان الحربية لنقل المحاربين إلى الأندلس، وحماية الحركة التجارية بالحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط. ومن العلامات الدالة على ازدهار هذه الصناعات تلك الشهيرة التي كانت للأسطول الموحدي، حتى أن الأمير صلاح الدين الأيوبي بعث

لخليفة يعقوب المنصور طالباً منه إمداده بقطع من أسطوله لوقف الزحف الصليبي على المشرق الإسلامي[54].

وإذا كانت حركة البناء ذات الصلة بالمرافق والمنشآت العامة قد عرفت بعض الانكماش، فإن هذا الحكم لاينطبق على حركة البناء المرتبطة بالانشغالات العسكرية[55] فقد ازدهرت سياسة بناء الحصون والقلاع والمعسكرات التي كانت الدولة في حاجة إليها لمراقبة المجالات الخاضعة لها، أو لتجميع قواتها للانطلاق نحو الأندلس، أو نحو المناطق الشرقية من حدودها. ولعل أضخم مشروع عمراني تم تشييده خلال القرن السادس الهجري، ونعني به مدينة رباط الفتح، إنما كانت العوامل العسكرية من ورائه. فصاحب "كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار"[56] المعاصر ليعقوب المنصور- يشير صراحة إلى أن العامل العسكري هو الذي تحكم في اختيار موضع مدينة رباط الفتح. فالمنافع التي تحتوي عليها المدينة إنما "أعدت لورود المحلات عليها" بسبب وقوعها "على المجاز والمعبر إلى حضرة مراكش".

وفي ميدان الجباية يبقى التأثير العسكري حاضراً حين يذهب فريق من الفقهاء -إلى حد إعطاء الحق للإمام في فرض المغارم والمكوس على رعاياه في حالة عجز بيت المال عن توفير الإمكانيات المادية الضرورية للدفاع عن مصالح المسلمين الذين "لاتسكن ثغورهم، ولايكف عنهم عدوهم"[57] ففي حالة "عجز بيت المال عن أرزاق الجند ومايحتاج إليه من آلة حرب وعدة يوزع على الناس ما يحتاج إليه من ذلك"[58].

ن حضور الجيش بقوة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأغلب دول المغرب الوسيط، هو الذي يسمح له بالحديث عن "أسلوب الإنتاج الحربي" خلال تلك الحقبة.

يتضح من خلال التصور الخلدوني أن الاقتصاد المعبر عنه "بأسلوب الانتاج الحربي" لابد وأن يتناقض في إحدى مراحل نموه مع المقررات الشرعية في ميدان الجباية. ويعد كل من السلطان والحاشية والحامية المسؤولين الرئيسيين عن هذا التناقض، فمصاريف السلطان ومتطلبات الحامية تستنفدان في "إقتصاد الغزو"[59] كل موارد الدولة، وللحفاظ على سيولة هذه المصاريف لايجد السلطان أمامه سوى رعاياه الذين يفرض عليهم بالقهر مختلف المكوس والمغارم، وهذا المصدر يعتبر، في الواقع، من المصادر "غير الطبيعية" للمال[60].

ويجعل ابن خلدون[61] الاشتطاط الجبائي من الأسباب الرئيسية لاضمحلال ثم انهيار الدول الوسيطية. فالسلاطين قلما يفكرون في تغيير عاداتهم في العطاء والبذخ. أضف إلى ذلك أن اتساع رقعة الدولة يفرض عليهم الرفع من أعداد الجيش، الأمر الذي يؤدي حتما إلى مضاعفة الأعباء والتكاليف المالية. ويزداد الوضع استفحالا إبان الفترات المتأخرة من حياة الدولة بسبب حركات الامراء وإنكار الجمل من طرف المتمردين بتهرب من أداء حصصهم من الجبايات. فلايجد السلطان من وسيلة غير الزيادة في قيمة المغارم والمكوس المفروضة على الرعايا المستضعفين، وتكون

عواقب وخيمة على الدولة إذ "تكسد الأسواق لفساد الآمال"، كما "تؤذن ذلك باختلال العمران".

لقد عرفت دولة الموحدين من مجاعات نقدية متتالية منذ هزيمة العقاب المشؤومة. ففي عهد المرتضى كان بيت المال فارغاً في أغلب الأوقات إلى درجة أن هذا الخليفة لم يجد ما يؤدي به رواتب عناصر الجيش النظامي وللخروج من هذا المأزق كان يأمرها بالخروج لغزو القبائل الثائرة والانتقام من المتمردين. وهو بهذا الإجراء كان يحقق هدفين اثنين: أولهما استرجاع بعض الأقاليم إلى حظيرة الدولة وثانيهما حصول الجنود على رواتبهم من عمليات النهب والتغرير المصاحب للغزو.

وقد عبر ابن عذاري[62] عن هذه الوضعية خير تعبير حينما أورد نص الحوار الذي دار بين المرتضى ووزيره أبي موسى. ذلك أن هذا الأخير أقدم على تنبيه الخليفة إلى فراغ العاصمة مراكش من الجنود والعساكر في وقت كان فيه منافسه على العرش ادريس أبو دبوس متربصاً بحمل عسكورة ينتظر الفرصة المواتية للانقضاض على مراكش. فكان جواب المرتضى أن "نظره بأقسى عزة، وقال له لا تدخل نفسك في شيء من ذلك إلا إن كان وتنفق عليهم من مالك فيصلوا جميعا".

فعلى هذا العوز المالي الذي عانت منه الخزينة الموحدية خلال الفترة المتأخرة من حياة الدولة، برزت إلى الوجود ظاهرة "الإقطاع العسكري" ذو الطابع القبلي الذي سيتحول بفعل الاضطرابات

السياسي، واستفحال التجزئة إلى "إقطاع " فردي، فمن أجل الحفاظ على ولاء الشخصيات النافذة داخل الهرم السياسي يضطر السلاطين العاجزون إلى التنازل لهم عن مناطق محددة قصد الاستفادة من عائداتها الضريبية وفي هذا المعنى يذكر ابن عذاري [63] أن الخليفة عبد الواحد الرشيد (630هـ- 640هـ/1231م-1241م) لكي يستميل **ابن وقاريط** -أحد أقوى شيوخ قبيلة هسكورة- إلى صفه "أنعم عليه بمجبى هزرجة وأعمات وريكة وكتب له بذلك ظهائر"

من هنا يتضح أن الجنيع والاقتصاد المنبثقين من "أسلوب الإنتاج الحربي" يجعلان الموصل الحربي على رأس قائمة الشروط الواجب توفرها في الراغبين في الاستفادة من الإمتياز الجبائي سواء أكانوا أفراداً أم جماعات، وحتى أولئك الذين أعفوا من أداء الضرائب لفترة محددة كأهالي زرهون لم يحصلوا على هذا الامتياز إلا نظير مساعدتهم للموحدين إبان حصار وإخضاع مدينة مكناسة[64].

وهكذا، فإن حاجة الدولة خصوصاً في مرحلتها المتأخرة إلى الدعم العسكري جعلها تلجأ إلى الإقطاع الجبائي سواء من أجل الحفاظ على ولاء المقطعين الذين يكونون في الغالب من القواد العسكريين وشيوخ القبائل، أومن أجل استمالة عناصر منشقة إلى صفها، إن الإفراط في ممارسة هذا الشكل من الإقطاع هو الذي حول المجال الخاضع لها إلى مجموعة من "الإقطاعيات" تغير تحالفاتها تبعاً لمصالحها الظرفية

أما عن النتائج الاجتماعية المترتبة عن الإقطاع الجبائي فقد كانت وخيمة حسبما يبدو من خلال بعض النصوص فالبادسي [65]

الذي اهتم بتدوين السيرة الذاتية لصلحاء الريف كان يشير إلى الفتنة والاحرى إلى الفوضى وانعدام الأمن اللذين تسبب فيهما العرب المستوطنون بتلك الجهة بفعل المغارم المرتفعة التي فرضوها على السكان. ومما زاد من محنة هؤلاء السكان تعرضهم لهجومات النصارى كلما "تمنعوا ببعض معاقلهم بساحل البحر فراراً من جبروت وطغيان العناصر العربية"[66].

ويتكرر نفس الوضع بإقليم دكالة، فأحمد بن أبي محمد صالح **الماجري**[67] يذكر أن قبيلة دكالة بمجرد وفاة حاميها الولي أبي محمد عبدالصمد الدكالي، وارتفعت بموته حمايته عنها "قالوا فما بلغ الظهر من ذلك اليوم حتى وقع النهب في أرض دكالة وشنت الغارة عليهم حتى سبيت أموالهم".

ولعل أيضا في الرسائل التي أوردها أبو القاسم البلوي[68] ما يكشف عن استفحال أعمال السطو والنهب، وتعدي القبائل القوية على القبائل الضعيفة. ومما يلفت الانتباه في هذه الرسائل أن تاريخ بعضها يعود إلى ما بعد معركة العقاب[69] بقليل، الأمر الذي يؤكد أن هذه المعركة تعتبر بحق علامة فارقة في تاريخ الأمبراطورية الموحدية. وفضلاً عن ذلك، فإن الأحداث التي ترويها تشي بغياب تام للسلطة المركزية وممثليها على الصعيد الإقليمي. "فسفك الدماء، وانتهاب الأموال، واسترقاق النساء واقتحام الديار والاستهتار من الرعية بأنواع الأضرار، والتقتيل بالسلاح والتحريق بالنار"[70] ممارسات أصبحت عادية في وسط تغلب عليه قانون الغاب

للأقوى كما أن المتنفذين "أجالوا أيديهم على الرعية بسوموهم سوء العذاب، ويتسببون إليهم شتى الأسباب، ويطلبونهم بمغارم مجحفة ومقلقة، ويتوعدونهم بإحراق الزرع وإفشاء الفتن إن توقفوا عن أدائها"[71] وكانت النتيجة أن لاذ الناس بالفرار لأنهم "لم يجدوا سبيلا إلى القرار"[72].

وإذا كان هذا وضع الميدان الفلاحي، فإن الميدان التجاري لم يكن أفضل حالا منه، فالمغارم والمكوس كانت تلاحق التجار أينما حلوا وارتحلوا، فالعشارون كانوا يترصدونهم عند أبواب المدن ليأخذوا منهم "حق المخزن"، حيث إنهم لم يعرفوا أحياناً بين التاجر وغير التاجر ومهما كان، فإن المكوس والمغارم كانت مفروضة على جميع أنواع العمليات التجارية التي يقومون بها، بل إن جشع الدولة تجاوز الحدود حينما فرضت الضريبة على كل راغب في احتراف مهنة ما[73].

فصفوة القول، إن دولة الموحدين قد أولت جانب الضرائب أهمية خاصة. فبالإضافة إلى حفاظ الخلفاء الموحدين على الضرائب الشرعية فإنهم زادوا عليها مجموعة من المغارم والمكوس لم يفرضها الشرع، من هنا كان يبدو أن الدعوات التي أطلقها بعضهم للعودة إلى مقررات الشرع في مقدار الجباية، كانت ذات أهداف دعائية فحسب. ويأتي قمة الضرائب في كونها المورد الوحيد الذي تلجأ إليه الدولة عند نقاص كل نشاط اقتصادي لتأدية رواتب الجند العاملين والمرتزقة والموظفين. لهذا السبب بالذات، فإن قول **عبد الله العروي**[74] "بأن بلاد المغرب عرفت مع الموحدين أول دولة مغربية

محلية اعتمدت على موارد غير المكوس والفيء" قول لا يصمد أمام صراحة النصوص التاريخية.

فقد تضررت المدن والقرى التي كانت تقع على طريق "الحركات" العسكرية المتوجهة سواء نحو بلاد الاندلس، أو نحو كل من المغرب الأوسط وإفريقية. وعندما تكون أعداد الجنود مرتفعة، فإن الدولة تطالب رعاياها بالمساهمة في تمويل الحملات. فيعقوب المنصور عندما قرر التوجه نحو بلاد الجريد لتأديب الميارقة عام 582هـ/1186م، كانت جميع عماله على المدن والقرى الواقعة على طريق الجيش طالبا منهم "اصلاح المسالك وتوطئة السبل وتمهيدها، ونصب الجسور في أماكنها، واعداد الأقوات وترغيبها، وتيسير العلوفات، وأن لا عذر لهم فيما يحتاج إليه الجيش من الموجودات"[75].

وطبيعي أن يجتهد العمال في تطبيق تعاليم الخلفاء فهم كانوا يعلمون أن التقصير في هذا الجانب بالذات قد يؤدي في أحسن الأحوال الى عزلهم، وفي أسوئها إلى إعدامهم وبسبب هذا الاهتمام الزائد من طرف العمال بتوفير الحاجيات الغذائية للجنود، فإن هؤلاء كانوا "يمشون كأنهم في أماكنهم ويستغلون من الترفه والتمتع بما لم يعهدوه في معايشهم، ولا اقتدروا عليه في أماكنهم"[76].

وللدلالة على أهمية توفر مؤونة الجيش في صنع الانتصار، تكفي الاشارة إلى أن هزيمة العقاب التي تكبدها الجيش الموحدي أمام الجيوش النصرانية بالأندلس على عهد الناصر، إنما كان سببها قلة

الأقوات المعدة لهذا الجيش فلقي الجنود "في هذه الحركة من نوع المسغبة وانتشار المجاعة وتعذر الأوطار، وعدم الأقوات ما لم يعهده الناس ولا علموه في أسفارهم القاصيات"[77]

لم يكن بإمكان الناصر السكوت عن تقصير عماله في إعداد أقوات الجند، لذلك قام باعتقال العاملَيْن المُشرفَيْن على مركزين مهمين لاستراحة الجنود وهما عاملي فاس وقصر كتامة[78] وبعد محاكمتهما وتوجيه الاتهام لهما "بالإهمال والفساد"[79]، أمر بإعدامهما "فضربت أعناقهما صبراً عبرة للمعتبرين وذكرى للغافلين"[80] كما قرر إلقاء القبض على جميع مساعديهم، بل تعدى الأمر إلى البحث عن كل الذين خدموا تحت إمرتهما مدة ولايتهما، حتى وإن كانوا قد أقيلوا أو استقالوا قبل هذا الحادث بالطبع[81].

لقد كان توفير المؤونة للجيش عاملاً متحكماً في علاقة العمال بالخلفاء. فالخلفاء كانوا يدركون أن التهاون في هذا الجانب قد يطيح بحملاتهم. لهذا السبب بالذات كانوا يحملون مسؤولية أي تقصير لعمالهم الواقعة مدنهم على طريق الحملات العسكرية. وحتى يتجردوا من كل مسؤولية، وحتى لا يتهموا بالتواطؤ، كانوا يعدمون العمال المقصرين في مشاهد عمومية "وبحضور الآلاف من الناس"[82] لا عجب، والحالة هذه، أن نجد ابن الخطيب يوصي الأمراء بأن يولوا قضية إطعام الجنود أهمية بالغة، حتى أن هذه الأهمية يجب أن تفوق -في نظره- تلك التي يوليها الأمير عادة لسلاحهم "فالسلاح يجب أن يحتل المرتبة الثانية بعد الطعام"[83]

من خلال النصوص المستشهد بها يبدو واضحاً أن الاستعداد للحرب كان يلتهم قسطاً وافراً من الإنتاج الزراعي وإذا علمنا عتاقة التقنيات المستعملة آنذاك في الحرث فضلاً عن دورات القحط والجفاف التي تعرفها البلاد ناهيك عن هجومات الجراد أدركنا، ولاشك، ما يعانيه الفلاحون عندما تنضاف إلى العوائق المذكورة مسألة إطعام الجنود المارين عندهم وقد يعلم أن هذه الحوافز، مضاف إليها الرواتب الجارية والهبات الظرفية ومتحصلات الغنائم، جعلت العمل الحربي أكثر مردودية مقارنة بالعمل الفلاحي أو الحرفي أو التجاري

من هنا فإن سكان الامبراطورية كانوا يسارعون إلى الانخراط في الخدمة عندما يطلب منهم ذلك ولاغرابة أن يحظى الجيش بكل هذا الاهتمام، فمسطرو الآداب السلطانية يعتبرونه "أبهة الخلافة وحصنا منيعا من الحادثة"[84]. كما أن السلاطين والخلفاء كانوا يعتقدون بأن "من كثرت أجناده عمرت بلاده"[85] و"من كثر جيشه قل خوفه"[86].

كما كانوا يؤمنون، أيضا، بأن الجنود "لايبذلون مهجهم إلا من قلوبهم بالإحسان"[87] وهو ما أكد عليه صاحب **الشهب اللامعة** حين ربط بين قوة الدولة وتوفر المال الذي يجب أن يبذل للجند[88] ونعتقد أن النظام الموحدي نظام عسكري تراتبي، فإن سياسة الضبط التي مارسها اعتمدت أساسا على الجيش[89] وبسبب هذه الأهمية، أصبح الجيش يشكل مؤسسة مركزية في

دول المغرب الوسيط[90] واستقرار هذه المؤسسة وتمسكها هو الضامن الفعلي لاستمرار الدول

لاشك لحظة واحدة في ان المداخيل الشرعية على تنوعها كانت عاجزة عن توفير متطلبات الدولة المالية لتجهيز العساكر الجرارة، وأداء رواتب الموظفين، وتأمين حياة الترف والبذخ للخلفاء والأمراء وأفراد حاشيتهم على أنه من الإنصاف القول بأن عائدات الغنائم كانت توفر مبالغ ضخمة[91] غير أن تلك المنافع ظلت رهينة بقوة الدولة وبالحروب التوسعية التي تشنها، إذ بمجرد ما تنتهي هذه الحروب تتوقف تلك العائدات، مما يضطر الدولة إلى البحث عن مصادر بديلة داخل المجال الخاضع لها، وتلك نقطة ضعف مركزية في الاقتصاد النابع من "أسلوب الإنتاج الحربي" من الطبيعي، إذن، أن يستسلم الحكام لإغراء فرض ضرائب لايقرها الشرع[92]، مع مايعني ذلك من ضرورة التسلح دينيا وسياسيا لمواجهة مخلفات وتبعات مثل هذا القرار

ومما يؤكد الطابع العسكري لدولة الموحدين أن مبررات الاقتطاع عرفت تحولا جذريا على عهدها فـ **أبو جعفر الداودي**[93] المتوفى بتلمسان عام 402هـ/1011م يحصر المستحقين للإقطاع في الفئات الاجتماعية المقهورة من صنف الفقير أو كثير العيال، أو المديان وكل من قدم خدمة للإسلام والمسلمين غير أن ما يلاحظ هو أن جل هذه الأصناف بدأت تختفي من لائحة المقطعين بدءا من القرن الخامس الهجري، فـ **الماوردي** المتوفى عام

(450هـ/1058م) وضع الجند على رأس قائمة المستحقين للاقطاع، الامر الذي ينهض حجة على الحضور البارز للعسكر في المجتمعات المشرقية

وفي الغرب الإسلامي زمن الموحدين، فإن المؤهل الحربي اعتبر شرطا أساسا للحصول على الاقطاع[94] فـ علي بن عبد الله المتيطي الأنصاري المتوفى عام570هـ/1174م اشترط في المقطع أن يكون ممن تنتفع الجماعة شجاعته، فإن "أقطع الامام لمن هذه صفته جاز الاقطاع"[95].

من خلال مجمل النصوص التي أوردناها حول حضور الجند في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يمكن الخلوص الى أن الغرب الإسلامي خلال عصر الموحدين عرف تشكيلة اقتصادية واجتماعية يغلب عليها "أسلوب الإنتاج الحربي. فإذا كانت القوة المنتجة المشكلة من وسائل الإنتاج وعلاقاته هي الجانب الحاسم والمحدد في كل أسلوب للانتاج، فإن هذه القوة في المغرب الموحدي كانت في خدمة الحرب. فطغيان القهر العسكري على المجتمع المغربي خلال عصر الموحدين جعل المؤهل الحربي يتفوق على ما سواه من المؤهلات صحيح أن العمل التجاري خاصة البعيد المدى، كان له مردود كبير طوال فترة مهمة العصر الوسيط، إلا أن فعالية هذا النشاط كانت وثيقة الارتباط "بالغزو" والسيطرة العسكرية

فبدون قوة عسكرية ضخمة ما كان بإمكان الموحدين ان يحافظوا على تفوقهم التجاري غير أن الحفاظ على قوة وتماسك الجيش كان يتطلب تكاليف مالية باهظة. فالتدخلات العسكرية

التي استهدفت الحفاظ على وحدة الدولة، أورد مجموعات امسيحيين كانت تستمد جل سجرات خزينة الدولة ولإعادة التوازن المفقود كان الجهاز الحاكم يلجأ إلى فرض الضرائب على كل الأنشطة الاقتصادية دون تمييز بين المنتجة منها وتلك التي كان تكتفي بالكد، لسد رمق ممتهنيها.

داخل هذا السياق وحده يمكن أن نفهم تلك الإشارة الواردة عند الشريف الإدريسي والتي تهم سكان مراكش، ذلك أن "أهل مراكش يأكلون الجراد ويباع منه كل يوم الثلاثون حملا فما دونها وفوقها قبالة. وكانت أكثر الصنع متقبلة عليها مال لازم مثل سوق الدخان والصابون والصفر والمغازل، وكانت القبالة على كل شيء يباع دق أو جل، كل شيء على قدره"[96].

وطبيعي في مثل هذه المجتمعات المحاربة أن يحظى الجند بمرتبة مرموقة في سلم الهرم الاجتماعي فالحكام كانوا يعتمدون أن بقاءهم في السلطة رهين بمدى قوة الجيش وتماسكه. من هنا، أيضا، لا نعجب إذا وجدنا مؤرخي العصر الوسيط يربطون بين هزيمة الجيش في إحدى المعارك الكبرى، وبين انهيار الدولة. وتشكل دولة الموحدين النموذج الأمثل للدول ذات البنى العسكرية، فانشغالها السياسي والاقتصادي كان الجيش من ورائه. كما وأن بداية انحلالها وثيقة الارتباط بهزيمة الجيش في معركة "العقاب" بالأندلس.

وقد فطن ابن خلدون إلى أهمية أرباب السيوف في الدول الوسيطية حينما أشار إلى أن صاحب الدولة يحتاج إلى مساندتهم

في طورين من الأطوار الثلاثة التي تمر منها الدولة طور التأسيس وطور الهرم. بينما لا تحتاج إلى أرباب الأقلام (المثقفون) إلا في وسط الدولة أي في فترة الاستقرار ونظرا لهذه الأهمية، فإن أرباب السيوف يكونون "حينئذ أوسع جاها وأكثر نعمة وأسنى إقطاعا"(97)

ومهما كان، فإن "أسلوب الإنتاج الحربي" كان هو الأسلوب المهيمن على المجتمع المغربي خلال عصر الموحدين. وقد سبق أن أشرنا إلى فداحة التكاليف المادية والبشرية التي تطلبتها معارك الدولة الخارجية، فضلا عن المصاريف المرصودة لتوفير البنيات التحتية الضرورية لممارسة الحرب كالحصون والقلاع والجسور وغيرها. كما أن قسما كبيرا من رصيد الدولة العقاري وظف لخدمة رجال الدولة والقواد العسكريين وشيوخ القبائل والثوار التائبين و"طابور" الفقهاء والعلماء المدافعين عن السياسة الحربية والمذهبية للدولة.

هوامش

1. لاكوست، إيف: "العلامة ابن خلدون" ترجمة ميشال سليمان، ط1، بيروت 1974، ص18

2. مجهول: "كتاب الحرب" مخطوط الخزانة العامة الرباط رقم د 1984 ابن سرا ص 4. ونشير إلى أن العنوان من وضعنا لأن المخطوط لا عنوان له في الأصل.

3. رجز مخطوط بخزانة مسجد ابن يوسف بمراكش.

4. نقلا عن "العبر في خبر من غبر" ص 253

5- نفسه ص 240

6- الحنبلي أبو الفلاح بن العماد "شذرات الذهب في أخبار من ذهب" بيروت دون تاريخ ج 4 ص 83.

7- ابن خلكان أبو العباس شمس الدين "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان" دار صادر بيروت دون تاريخ ج7 ص 3 وكذلك للعسكري امحمد بورباب "الخبر المعرب عن الأمر المغرب" مخطوط الخزانة العامة الرباط رقم د 2263 ص 256

8- المصدر الأخير ص 256.

9- المقدسي البشاري أبو عبد الله محمد "أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم" ط II ليدن 1906، ص 215.

10- Guichard(P) et autres "Etats, sociétés et cultures du monde musulman médiéval X-XV siecles" N clio,P.U.F. Paris 1995,P 231

11- Cerlerier (M.J):"La Géographie de l'histoire du Maroc" Memorial Henri Basset, T.XV Paris, 1928, P 159

12- المقدمة ص 257

13- نفسه ص 294

14- نفس المصدر والصفحة

15- روض القرطاس ص282

16- الحلل الموشية ص109

17- بوالطيب الحسين "أسلوب الإنتاج الخراجي والتحول المعاق في المغرب الوسيط" مجلة كلية الآداب بالجديدة العدد الثاني 1995 ص 77

18- البيان المغرب ص 170

19- ابن القطان أبو علي بن الحسن "نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان" تحقيق محمود علي مكي دار الغرب الإسلامي بيروت 1990 ص187

20- المعجب ص 379

21- أخبار المهدي بن تومرت ص 35، 37، 38، 51

22- ابن تومرت المهدي "أعز ما يطلب" تقديم وتحقيق عمار الطالبي الجزائر 1985 ص 369، 422

23- سورة الصف آية 10-12

24- عمر موسى (عز الدين) "الموحدون في الغرب الإسلامي تنظيماتهم ونظمهم" دار الغرب الإسلامي بيروت ط1 1991، ص 251

25- Montagne (R): "Les bérbères et le Makhzen dans le sud du Maroc" Casablanca 1989 p 61

26- البيان المغرب ص 20-21

27- أبو الفدا إسماعيل "تاريخ أبي الفدا" دار صادر – دار بيروت، دون تاريخ، ص 244 وكذلك ابن الأثير أبو الحسن: "الكامل في التاريخ" دار صادر – دار بيروت 1966، ج 10، ص 575

28- نظم الجمان، ص 102-103-104

29- أخبار المهدي، ص 69

30- المعلومات الواردة في هذا الجدول مستقاة من كتاب "أخبار المهدي" ص 69-70-71-72

31- Meunié (J) "Le Maroc saharien" Librairie Klincksieck. Paris 1982, p 260

32- حول المجاعات والأوبئة ص 97-99

33- البيان المغرب، ص16

34- نفسه ص 318-319-320-321

35- نفسه ص 77

36- الحلل الموشية ص 137-138

37- البيان المغرب ص347

38- نفسه ص 234

39- الجزنائي (أبو الحسن علي): "كتاب جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس" طبع بعناية الشيخ ألفرد بل، الجزائر 1966 ص32 وكذلك روض القرطاس ص189 جذوة الاقتباس ج1 ص34

40- الإدريسي أبو عبد الله الشريف: "المغرب العربي من خلال نزهة المشتاق" حققه ونقله إلى الفرنسية محمد حاج صادق، باريس 1983 ص 101-102

41- لمزيد من التفاصيل حول ظاهرة الخراب العمراني خلال العصر الوسيط راجع: التميمي عبد الرحمن: "علامات المدينة المغربية في الأدب الجغرافي الوسيط: دلالات الخراب" ضمن كتاب

"الربيع والشتاء" منشورات كلية آداب الرباط ص11-25

42- ابن خلدون عبد الرحمن "العبر وديوان المبتدأ والخبر" تحقيق سهيل زكار دار الفكر بيروت، 1981 ج6 ص353.

43- الادريسي أبو محمد عبد الله "الوسيلة إلى المرغوب في كرامات المولى أبي يعقوب" مخطوط الخزانة الحسنية رقم 9447 ص235 وكذلك الذخيرة السنية ص39 الاعلام ج7 ص 25

44- البيان المغرب ص 424

45- روض القرطاس ص283

46- الذخيرة السنية ص94-95

47- نفسه ص95

48- البيان المغرب ص315

49- نفسه ص417

50- مجهول "حول بناء مدينة فاس وجامع القرويين والاندلسيين" م خ ع رقم د 773 ص ما ص.

51- الوليدي أبو الفضل راشد بن راشد "كتاب الحلال والحرام" م خ ح رقم 203 ص19

52- حول الصناعات والأوبئة ص 112

53- النشاط الاقتصادي ص223.

54- التازي عبد الهادي "أوقاف المغاربة في القدس" المحمدية 1981، ص9-10

55- المقدمة ص407

56- الاستبصار ص141

57- المعيار ج9، ص32

58- نفس المصدر والجزء، ص33.

59- حول ترعية هذا الاتجاه وعوامل نموه وانهياره راجع

بوتشيش ابراهيم القادري: "المغرب والأندلس في عصر المرابطين" دار الطليعة بيروت، ط1 1993، ص17-18

60- الجابري محمد عابد "العصبية والدولة" الدار البيضاء 1979 ص162

61- نفسه، ص280-281-297

62- البيان المغرب، ص437

63- البيان المغرب، ص305

64- ابن غازي أبو عبد الله محمد، "الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون" تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط 1964، ص19

65- المقصد الشريف، ص61 وكذلك المتنخلي يحيى بن أبي عمران المازوني، "الدرر المكنونة في نوازل مازونة" م خ ع الرباط رقم 521 ص402-412-413

66- المقصد الشريف، ص61

67- المنهاج الواضح، ص327.

68- العطاء الجزيل، ص167-171

69- نفسه، ص170

70- نفسه، ص169

71- نفس المصدر والصفحة

72- نفس المصدر والصفحة

73- مجهول، "كتاب في مناقب الشيخ أبي العباس أحمد بن جعفر السبتي" م خ ع رقم د 416 ص... ورقة 5.

74- العروي أحمد عبد الله "مجمل تاريخ المغرب" المركز الثقافي العربي، 1994 ج 2، ص 163

75- البيان المغرب، ص 186

76- نفس المصدر والصفحة

77- نفسه، ص 259

78- كانت مدينة قصر كتامة القصر الصغير حاليا تابعة لولاية سبتة ومن مراسي العدوة التي عبر منها عامل سبتة كما كانت تعرف هذه المدينة أيضا بقصر مصمودة، وهي من المراكز الأساسية لعبور جيوش المغاربة إلى الأندلس

79- البيان المغرب، ص 260

80- نفسه، ص 263

خاتمة

لقد بينا خلال هذا العمل المتواضع كيف أن الجوائح والكوارث الطبيعية ظلت مصاحبة للمجتمع المغربي عبر تاريخه الطويل، ونظراً لطابعها البنيوي، فإن الدولة والمجتمع لم يكونا يعتبرانها ظواهر مفاجئة أو شيئاً جديداً لم يسبق التعامل معه، فتضافر الدولة والمجتمع كان، دوما، يقلل من وقع هذه الكوارث ويحد من خطورتها.

ومن خلال النموذج الذي اخترناه، وهو نموذج المغرب الموحدي، يلاحظ أن الدولة قامت بالادوار المنوطة بها تجاه رعاياها فقد كانت، في أغلب الأوقات، حاضرة إبان الكوارث الكبرى، محاولة التدخل للتخفيف من وقعها على الشرائح السفلى من المجتمع، حيث كانت تفتح مخازنها أمام الفقراء والجياع، الأمر الذي كان يقلل من حجم الخسائر الديموغرافية.

على أن ما تجب الاشارة إليه هو أن اغلب النصوص التي نتوفر عليها حول الكوارث الطبيعية تهم الحواضر دون البوادي، اذ مازلنا لانعلم هل قامت دولة الموحدين، تجاه سكان البوادي بنفس الادوار التي قامت بها تجاه سكان الحواضر والحق أن هذه الثغرة التي تعاني منها مصادر المرحلة ليست الوحيدة ذلك أن هذه المصادر تلتزم الصمت كلما تعلق الامر سكان البوادي، فالحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهؤلاء السكان

تعدو من غياب شبه تام. وقد أشرنا داخل المتن إلى أن عقلية المؤرخ تحمل المسؤولية المركزية في "تغييب" حياة الأغلبية المسحوقة والاقتصار على تتبع حياة الخلفاء والسلاطين وكبار القواد العسكريين وشيوخ القبائل وفقهاء المدافعين عن الاختيارات المذهبية للدولة.

تأسيساً على ما سبق، يبقى مطروحاً على البحث التاريخي في المغرب تركيز الاهتمام على لم شتات الحلقات المفقودة من تاريخه خاصة التاريخ البعيد عنا سيما كتاريخ العصر الوسيط، ويبقى حقله للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي والذهني للساكنة القروية من أهم الحلقات التي يجب إنجازها ذلك أن بوسعها أن تفسر العديد من النقط الغامضة التي تمس تاريخ المغرب خلال تلك الحقبة والحقب التي تليها.

بدون هذه الخطوة، سيظل تاريخ المغرب الوسيط يسير على رأسه بدل قدميه. وفي المقابل فإن بقاء "طبقة" العامة خارج إطار الاهتمام سيجعل كتابتنا أشبه ما تكون بكتابة العصر الوسيط. وفي تقديري فإن الدعوات المنادية بإعادة كتابة تاريخ المغرب هي مجرد تقليعات، لا تستند على أسس موضوعية، فإذا كان المؤرخون الأوروبيون والأمريكيون يطالبون بإعادة كتابة تاريخهم، فإن هذه المطالبة تنطلق من معطيات واقعية لعل أهمها أن تاريخهم قد تم إنجازه بالكامل، ولم يعد هناك أي عنصر يعاني من الإجحاف. كما أن هذا التاريخ كتب بمناهج ورؤى مختلفة ومتباينة. أما تاريخنا، فإن الحديث عن إعادة كتابته يعد ضرباً من العبث، فكيف يمكن المطالبة بإعادة كتابة تاريخ لم يكتب بعد بشكل كامل؟ ومهما كان، فإن الحديث عن تاريخ المغرب موضوعه ومناهج كتابته قد يقودنا إلى إثارة مشاكل جانبية ليس هذا مكانها.

لم تكتف دولة الموحدين بمؤازرة ومساندة رعاياها أثناء كوارث الجفاف وحدها، بل لقد سجلنا أيضا كيف تدخلت لمحاربة الأوبئة الفتاكة ومحاولة إيجاد العلاجات الضرورية للقضاء عليها، أو على الأقل الحد من خطورتها. فقد أنشأت مستشفيات أو مارستانات لاستقبال المرضى كما تكلفت بعلاجهم وتغذيتهم ولباسهم وحتى بمصاريف سفرهم. وفي الوقت ذاته أقدمت على خلق مختبرات لصناعة الأدوية والمعاجين والأشربة.

ومما يؤكد بلوغ دولة الموحدين قمة التطور الحضاري خلال العصر الوسيط أن الأدوية المصنوعة لم تكن تسلم للمرضى إلا بعد أن تكون قد جربت فعاليتها على الحيوانات. ولعل الدلالة الرمزية الثاوية خلف هذا الإجراء هي أن الدولة الموحدية كانت تعتبر رعاياها رأسمالاً يستحيل التفريط فيه. على أننا لاحظنا أيضا كيف أن بعض الخلفاء كانوا يقومون بعملية إعذار جماعية لأطفال رعاياهم مع تسليمهم هدايا بالمناسبة.

صحيح أن الدولة كانت تعجز في بعض الأحيان عن مقاومة بعض الأوبئة الفتاكة وعلى رأسها وباء الطاعون، غير أن هذا العجز لم يمنعها من تسجيل حضورها إلى جانب رعاياها وتقوية الناحية النفسية. أما بالنسبة لوباء الجذام، فإن دولة الموحدين عملت على إنشاء حارات خاصة بالجذمى، وقدمت لهم في الوقت ذاته الحماية اللازمة ضد أي نزعة عدوانية كان يبديها سكان الحواضر التي تقع بها مثل هذه الحارات.

لقد سجلنا الموقف اللاتاريخي للفقهاء من الحروب عندما أخرجوها من دائرة الكوارث والجوائح، فقد رأينا كيف أن الحروب كان لها تأثير فاق بكثير تأثير الكوارث الطبيعية والأوبئة والأمراض الفتاكة على أنه

نستدعي الاعتراف أن الحروب المتكررة للدولة بما ينتج عنها عادة، من خسائر بشرية وأضرار اقتصادية لم تكن أمراً اختيارياً. فقد لاحظنا أن المرحلة تميزت بسيادة "نمط الإنتاج الحربي" الذي يتفرع عنه اقتصاد عسكري نعته "باقتصاد الغزو" وفي مثل هذا الاقتصاد، يحتل الجند مركزاً محورياً على اعتبار أنه هو الذي يقوم بتوفير الأمن الضروري لتنشيط الحياة الاقتصادية، الشيء الذي يضمن عائدات مالية مهمة لخزينة الدولة

غير أن الجيش إذا كان يقوم بهذا الدور المحوري، فإنه في المقابل يستهلك قسطاً كبيراً من مدخرات الخزينة على شكل أجور وأعطيات وكسوات وأسلحة. ومن المعروف أنه كلما تضخمت أعداد الجنود، تضخمت معها بشكل موازي متطلباتهم وحاجياتهم. فهل تستطيع تدبير حاجيات جيش جرار قدر بـ 600 ألف جندي رافقوا الناصر الموحدي إلى بلاد الأندلس لرد زحف النصارى؟

وهكذا، فإذا كان الجيش مصدر قوة الدولة عند تأسيسها فإنه يتحول إلى عبء عليها خلال فترة الاستقرار، وفي المراحل المتأخرة من حياتها. فإبان مرحلة الاستقرار يتحول الجنود إلى مستهلكين لأن مهامهم الحربية تجعلهم يتعالون فوق المنتجين المباشرين. أما خلال فترات الأزمة، فإنهم يتحولون إلى عدوهم الأساسي، ذلك أن وظيفة الحماية تتحول من المؤسسة العسكرية بشكل تدريجي إلى دويلة داخل الدولة الأم.

وهكذا، فإن الأموال المتحصلة بواسطة الحرب يصرف قسط منها لتهييء المعارك المقبلة، بينما يصرف قسط آخر على تجهيز سور البلاط والحفاظ على عائدات البذخ والترف التي وسمت حياة الخلفاء الموحدين فلا غرابة والحالة هذه، أن لا يبقى القسط المتبقي لتمويل المشاريع ذات

اسعع العامر التي ظل العمل فيها يعتمد على المبادلات الفردية مما لم يوهلها للعب الادوار الاقتصادية والإجتماعية المنوطة بها. فالمروة النابعة من "أسلوب الانتاج الحربي" ليست قابلة للنمو، لانها -وبكل بساطة- ليست حصيلة صراع الإنسان مع الطبيعة، ولاهي نتيجة استثمار، بل هي ثروة ناتجة عن الاستيلاء على الخبرات الجاهزة.

وبالمثل، فإن البحث أشار أكثر من مرة إلى أن دولة الموحدين غيبت الهاجس الامني في تعاملها مع الفاعلين الإقتصاديين بمختلف شرائحهم على بقية الهواجس الاخرى، الشيء الذي لم يؤهلهم للمساهمة الفعالة في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، ذلك أن دولة الموحدين لم تكن ترى في الفلاحين والحرفيين والتجار سوى مصدر للمال لتمويل حملاتها العسكرية وأداء رواتب جندها وموظفيها وتوفير حاجيات البلاط.

والحاصل أن دولة الموحدين اعتبرت المجال والسكان الخاضعين لها مجرد مصدر للمال لتمويل حروبها المتعددة. من هنا، فإن إعادة التفكير في الحرب من منظور جديد يتجاوز السرد "الكرونولوجي" للمعارك إلى دراسة تأثيراتها على الاقتصاد والمجتمع والثقافة والعقليات، يمكنها أن تفتح آفاق واعدة امام البحث التاريخي العربي عامة والمغربي بشكل خاص. بل لن نغالي إذا قلنا إنها قد تقدم عناصر جديدة تساهم في الاجابة عن السؤال الحضاري المطروح على المجتمعات العربية: لماذا "تخلفنا" و"تقدم" غيرنا؟

مصادر ومراجع البحث

أ- المصادر المخطوطة

1- الأزدي أبو الوليد هشام بن عبد الله: "المفيد للحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام" م خ ع الرباط رقم د622

2- الأزموري أبو عبد العظيم: "بهجة الناظرين وأنس العارفين" م خ ع الرباط رقم د 343

3- الأنصاري أبو عبد الله محمد: "النجم الثاقب فيما لأولياء الله من مفاخر المناقب" م خ ع الرباط رقم د1910

4- الأزدي أبو محمد عبد الله: "الوسيلة إلى المرغوب في كرامات مولاي أبي يعقوب" م خ ع الرباط رقم 9447 (ضمن مجموع)

5- بوراس أبو محمد الناصر المعسكري: "الخبر المعرب عن الأمير المغرب" م خ ع الرباط رقم د 22653

6- البرزلي أبو القاسم أحمد: "العطاء الجزيل في كشف غطاء الترسيل" م خ ع الرباط رقم 6144

7- التجارجي أبو العباس بن إبراهيم: "الأسرع لحكام الإطلاع" م خ ع رقم د 19

8- ابن جزي أبو القاسم محمد بن محمد: "وثائق الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية" م خ ع الرباط رقم د 59

9- ابن الحاج أبو عبد الله محمد: "المقصد المحمود في تلخيص الوثائق والعقود" م خ ع الرباط رقم د5943 ضمن مجموع

10- ابن الخطيب لسان الدين: "رسالة في حوافظ خدمة الدولة ومصالحها" م خ ع الرباط رقم د 42

11- ابن ركون الحسن بن إبراهيم: "إسعاد الحكام في مسائل الأحكام" م خ ع الرباط رقم د 43

12- الزياني أبو عمر بن موسى: "إسعاد الحكام في مسائل الأحكام" م خ ع الرباط رقم د298

13- ابن سلمون أبو القاسم الكناني: "العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام" م خ ع الرباط رقم د3159

14- ابن سلمون أبو القاسم الكناني: "الوثائق" م خ ع الرباط رقم د1076

15- الشعبي أبو العباس بن محمد بن سالم: "التعريف بسيدي أبي يعزى" م خ ع الرباط رقم د 59

16- الشطيبي أبو هارون بن محمد: "طرر ابن هارون" م خ ع الرباط رقم د1744

17- الغرناطي أبو إسحاق: "الوثائق المختصرة" م خ ع الرباط رقم د1418 ضمن مجموع

18- الفاسي أبو عمران: "المسائل" م خ ع الرباط رقم 1839 ضمن مجموع

19- ابن فتوح أبو محمد: "الوثائق" م خ ع الرباط رقم ق468

20- اللمطي أحمد بن مبارك: "جواب في أحكام الطاعون" م خ ع الرباط رقم د1854 ضمن مجموع

21- مجموعة من طلبة مراكش: "التقييد الأبي في علم الوثائق" م خ ع الرباط رقم د1249

22- مجهول "كتاب الحروب" م خ ع الرباط رقم د1584 ضمن مجموع

23- مجهول "تأليف في الفقه والسيرة" م خ ع الرباط رقم د3627

24- مجهول "ورقات في التاريخ" م خ ع الرباط رقم د773 ضمن مجموع

25- مجهول "حول مدينة سلا وجامع الحريين والأندلسيين" م خ ع الرباط رقم د773 ضمن مجموع

26- مجهول "ذكر مشاهير أعيان فاس في القديم" م خ ع الرباط رقم د1394 ضمن مجموع

27- مجهول "كتاب في مناقب الأولياء" م خ ع الرباط رقم ج 1271

28- مجهول "كتاب في مناقب الشيخ أبي العباس أحمد بن جعفر السبتي" م خ ع الرباط رقم د 77

29- مجهول "جزء من تاريخ المغرب الأقصى" م خ ع الرباط رقم د1292 ضمن مجموع

30- المغيلي يحيى بن أبي عمران المازوني: "الدرر المكنونة في نوازل مازونة" م خ ع الرباط رقم س 42

31- ابن الناصر امحمد بن موسى الدرعي: "الدرر المرصعة بأخبار صلحاء درعة"
مخ خ ع الرباط رقم د 3705 (مصورة)
32- ابن ميمون أبو الحسن علي: "رسالة في الأغراض الرباطية" مخ خ ع الرباط رقم 9005
33- الونشريسي أحمد بن يحيى: "مختصر أحكام البرزلي" مخ خ ع الرباط رقم د 2198 (مصورة)
34- الوجدي أبو الفضل راشد بن راشد: "كتاب الحلال والحرام" مخ خ ع الرباط رقم 208

2- المصادر المطبوعة

35- ابن الأبار أبو عبد الله محمد: "تحفة القادم" أعاد بناءه وعلق عليه الدكتور إحسان عباس دار الغرب الإسلامي بيروت 1986
36- الإدريسي أبو عبد الله الشريف: "المغرب العربي من خلال نزهة المشتاق" حققه ونقله إلى الفرنسية محمد حاج صادق، باريس 1983
37- ابن الأثير عز الدين: "الكامل في التاريخ" دار صادر – دار بيروت 1966 ج 10
38- ابن الأزرق أبو عبد الله: "بدائع السلك في طبائع الملك" تحقيق وتعليق علي سامي النشار بغداد 1977
39- الأنصاري محمد بن القاسم: "اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار" تحقيق عبد الوهاب بن منصور الرباط ط II 1983
40- البادسي عبد الحق بن إسماعيل: "المقصد الشريف والمنزع اللطيف في التعريف بصلحاء الريف" تحقيق سعيد أعراب، الرباط 1982
41- ابن البناء أبو العباس أحمد: "رسالة في الأنواء" نشر نصها وصححها الدكتور ه. ب. ج. رونو، باريس 1948
42- البيذق أبو بكر بن علي: "أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين" تحقيق عبد الوهاب بن منصور الرباط 1971
43- التعارجي العباس بن إبراهيم: "الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام" تحقيق عبد الوهاب بن منصور ج 1 الرباط 1977
44- التشكيتي المصطفى: "كتاب المنهاج ..." دراسة وتحقيق محمد مطيع، رسالة دبلوم الدراسات العليا مرقونة بخزانة كلية الآداب الرباط
45- ابن تومرت محمد بن عبد الله المهدي: "أعز ما يطلب" تحقيق الدكتور عمار الطالبي الجزائر 1985
46- الجزنائي أبو الحسن علي: "كتاب جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس" طبع باعتناء الشيخ ألفريد بل، الجزائر 1966
47- الحنبلي ابن العماد عبد الحي: "شذرات الذهب في أخبار من ذهب" بيروت دون تاريخ
48- الحميري محمد بن عبد المنعم: "الروض المعطار في خبر الأقطار" تحقيق إحسان عباس بيروت 1975
49- ابن خلدون عبد الرحمن: "مقدمة ابن خلدون" مراجعة لجنة من العلماء، دار الفكر بيروت 1981
50- ابن خلدون عبد الرحمن: "العبر وديوان المبتدأ والخبر" تحقيق سهيل زكار، دار الفكر بيروت 1981
51- ابن خلكان أبو العباس شمس الدين: "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان" تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر – بيروت دون تاريخ
52- ابن أبي دينار محمد بن أبي القاسم: "كتاب المؤنس في أخبار إفريقية وتونس" ط. تونس 1286 هـ
53- ابن رشد الحفيد أبو الوليد محمد: "رسائل ابن رشد الطبية" تحقيق جورج شحاتة قنواتي وسعيد زايد، القاهرة 1987
54- أبو الربيع سليمان الموحدي: "ديوان الأمير أبي الربيع" تحقيق محمد بن تاويت الطنجي وآخرون، تطوان دون تاريخ
55- ابن أبي زرع الفاسي: "الأنيس المطرب بروض القرطاس" تحقيق عبد الوهاب بن منصور الرباط 1973

56- ابن الزيات التادلي أبو يعقوب يوسف: "التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي" تحقيق أحمد التوفيق، الرباط 1984

57- ابن زهر أبو مروان عبد الملك: "كتاب الأغذية" تقديم وترجمة وتحقيق الثيوب غارسيا سانشيز، مدريد 1992

58- ابن زهر أبو مروان عبد الملك: "التيسير في المداواة والتدبير" تحقيق محمد بن عبد الله الروداني، الرباط 99

59- ابن عذاري أبو عبد الله محمد المراكشي: "البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب" القسم الموحدي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، بيروت 1985

60- العزفي أبو العباس: "دعامة اليقين في زعامة المتقين" تحقيق أحمد التوفيق، الرباط 1989

61- الغساني أبو القاسم بن محمد: "حديقة الأزهار في ماهية العشب والعقار" تحقيق محمد العربي الخطابي، بيروت 1985

62- ابن غازي العثماني أبو عبد الله محمد: "الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون" تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط 1964

63- أبو الفداء إسماعيل: "تاريخ أبي الفداء" دار صادر - دار بيروت، دون تاريخ

64- القشتالي أحمد بن إبراهيم: "تحفة المغترب ببلاد المغرب" تحقيق فرناندو دي لا كرانخا، مدريد 1974

65- ابن القاضي أحمد المكناسي: "جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس" تحقيق عبد الوهاب بن منصور، القسم الثاني، الرباط 1974

66- ابن القطان أبو علي بن حسن: "نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان" تحقيق علي مكي، بيروت 1990

67- الكتاني محمد بن جعفر: "سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس" طبعة حجرية دون مكان ولا تاريخ الطبع

68- مجهول: "كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار" نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد، الدار البيضاء 1985

69- مجهول: "الحلل الموشية في الأخبار المراكشية" تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، البيضاء 1979

70- مجهول: "كتاب التواريخ" تحقيق ليفي بروفنسال، 1917

71- مجهول: "الذخيرة السنية" تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط 1972

72- ابن الموقت المراكشي محمد: "السعادة الأبدية في التعريف بمشاهير الحضرة المراكشية" ط 2، الدار البيضاء، دون تاريخ

73- المقدسي أبو عبد الله محمد: "أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم" ط 2، ليدن 988

74- الماجري أحمد بن إبراهيم: "المنهاج الواضح في تحقيق كرامات أبي محمد صالح" دراسة وتحقيق السعدي عبد السلام، رسالة دبلوم الدراسات العليا، مرقونة، خزانة كلية الآداب الرباط

75- الملطي غريغوريوس: "تاريخ مختصر الدول" صححه ووضع حواشيه الأب أنطون صالحاني اليسوعي، بيروت 1958

76- الماوردي أبو الحسن علي: "الأحكام السلطانية والولايات الدينية" بيروت 1978

77- ابن المناصف محمد بن عيسى الأزدي: "تنبيه الحكام على مآخذ الأحكام" تحقيق عبد الحفيظ منصور، تونس 1988

78- المراكشي أبو عبد الله محمد بن عبد الملك: "الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة" س 8 ق 2، تحقيق محمد بن شريفة، الرباط 1984

79- الناصري أبو العباس أحمد: "الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى" تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري

80- الونشريسي أبو العباس أحمد: "المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب" نشر وزارة الأوقاف، الرباط 1981

81- الوزان الحسن بن محمد: "وصف إفريقيا" ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ط 2، الرباط 1980

3- الدراسات العربية

82- أومليل علي "الخطاب التاريخي دراسة لمنهجية ابن خلدون" بيروت دون تاريخ

83- بيير ... "الجغرافيا وجه التاريخ" ترجمة ... مراجعة ... القاهرة دون تاريخ

84- بن أحمد حسين "تاريخ الجغرافيا والجغرافيين في الإسلام" ط2 بيروت 1981

85- برودل فرنان "البحر المتوسط" نقله إلى العربية عمر بن سالم تونس 1990

86- برونشفيك روبار "تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15" نقله إلى العربية حمادي الساحلي بيروت 988

87- بوتشيش إبراهيم القادري "المغرب والأندلس في عصر المرابطين" دار الطليعة بيروت 993

88- التازي أحمد الطاهري "الرقابة المعمارية في الأندلس" الصفحة 1981

89- جيمس ... "مقدمات في تاريخ المغرب العربي القديم والوسيط" ترجمة فضيلة الحكيم دار الحداثة بيروت 982

90- الجابري محمد عابد "العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي" الدار البيضاء 1979

91- شريف محمد "... المغرب مشروع قراءة ..." دار ... الشرق ط 1 الدار البيضاء 1989

92- العروي عبد الله "مجمل تاريخ المغرب" ج2 الدار البيضاء 1994

93- عمر موسى عز الدين "الموحدون في الغرب الإسلامي تنظيماتهم ونظمهم" دار الغرب الإسلامي بيروت 991

94- عمر موسى عز الدين "النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري" دار الشروق بيروت 983

95- العماري ... "... دولة الموحدين" ليبيا 1981

96- لاكوست إيف "العلامة ابن خلدون" ترجمة ميشال سليمان ط3 بيروت 1974

97- المغربي محمد "حضارة الموحدين" دار توبقال 1989

98- مصباح ... "... الأندلس والمغرب أثناء القرن السادس الهجري" أطروحة دكتوراه الدولة مرقونة بخزانة ... الرباط

99- ... "المدن الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى" ترجمة ... الدكتور ... ليبيا-تونس 1980

4- المقالات العربية

100- البزاز محمد الأمين "حول المجاعات والأوبئة بالمغرب خلال العصر الوسيط" مجلة كلية الآداب الرباط العدد 18 1993

101- بوتشيش إبراهيم القادري "تطور الإنتاج الفلاحي والتحول الاجتماعي خلال المغرب الوسيط" مجلة كلية الآداب الجديدة العدد 2 1998

102- بوتشيش إبراهيم القادري "الكراء والرهن ... خلال عصري المرابطين والموحدين" مجلة دراسات عربية العدد 4/3 يناير-فبراير 1996

103- حبيب محمد "مدرسة الحوليات: مفاهيم التحليل البروديلي" مجلة أمل العدد 3 1993

104- السبتي (عبد الأحد): "علامات المدينة المغربية في الأدب الجغرافي الوسيط في دلالات الخراب" منشور ضمن كتاب "التاريخ واللسانيات" مطبوعات كلية آداب الرباط 1992.

105- الكانوني احمد العبدي: "والطب وآثاره بالعاصمة مراكش" مجلة المغرب السنة الخامسة 1936.

5- الدراسات الأجنبية

106- Chaunu (P): "L'expansion Européenne du XIIIe au XVe siècle" Nouvelle clio, P.U.F. 2eme ED. 1983.

107- Deverdun (G): "Marrakech des origines à 1912" Rabat 1959.

108- Duby (G): "L'Europe au moyen âge" Flammarion 1984.

109- Ferhat (H): "Le Maghreb aux XIIème et XIIIème siècles: Les siècles de la foi" ED. Wallada, casablanca 1993.

110- Guichard (P) et autres: "Etats, sociétés et cultures du monde musulman médiéval X-XV siècles" Nouvelle clio, P.U.F. 1995.

111- Kably (M): "Variations islamiques et identité du Maroc médiéval" Maison neuve-Larose, Paris 1986.

112- Leroy (L.L): "Histoire du climat depuis l'an mil" Paris 1967.

113- Michaux-bellaire et salamon (G): "EL Qçar ELKebir: une ville de province du Maroc septentrional" Archives marocaines Vol. II, Fasci 2 Paris 1905.

114- Millet (R): "les Almohades" Paris 1923.

115- Montagne (R): "Les berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc" Afrique-orient- casablanca 1989.

116- Meunié (J): "Le Maroc Saharien" Librairie Klinck siècle Paris 1982

6- المقالات الأجنبية

117- Celerier (M.J): "La géographie de l'histoire du Maroc" Memorial Henri Basset, publication de l'institut des hautes études Marocaines, T.XVII, Paris 1928.

118- Ferhat (H) et Triki (H): "Hagiographie et religion au Maroc médiéval" Hespéris Tamuda, Vol XXIV, 1986.

محتويات الكتاب

عبد اللطيف المراكشي المغربي
الــــه رئيـــه



الكتاب القادم

البنية الثقافية وقضايا الفكر في المجال العربي الإسلامي

د. محمد تضغوت





